AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية وطنية ديمقراطية بهوية يسارية

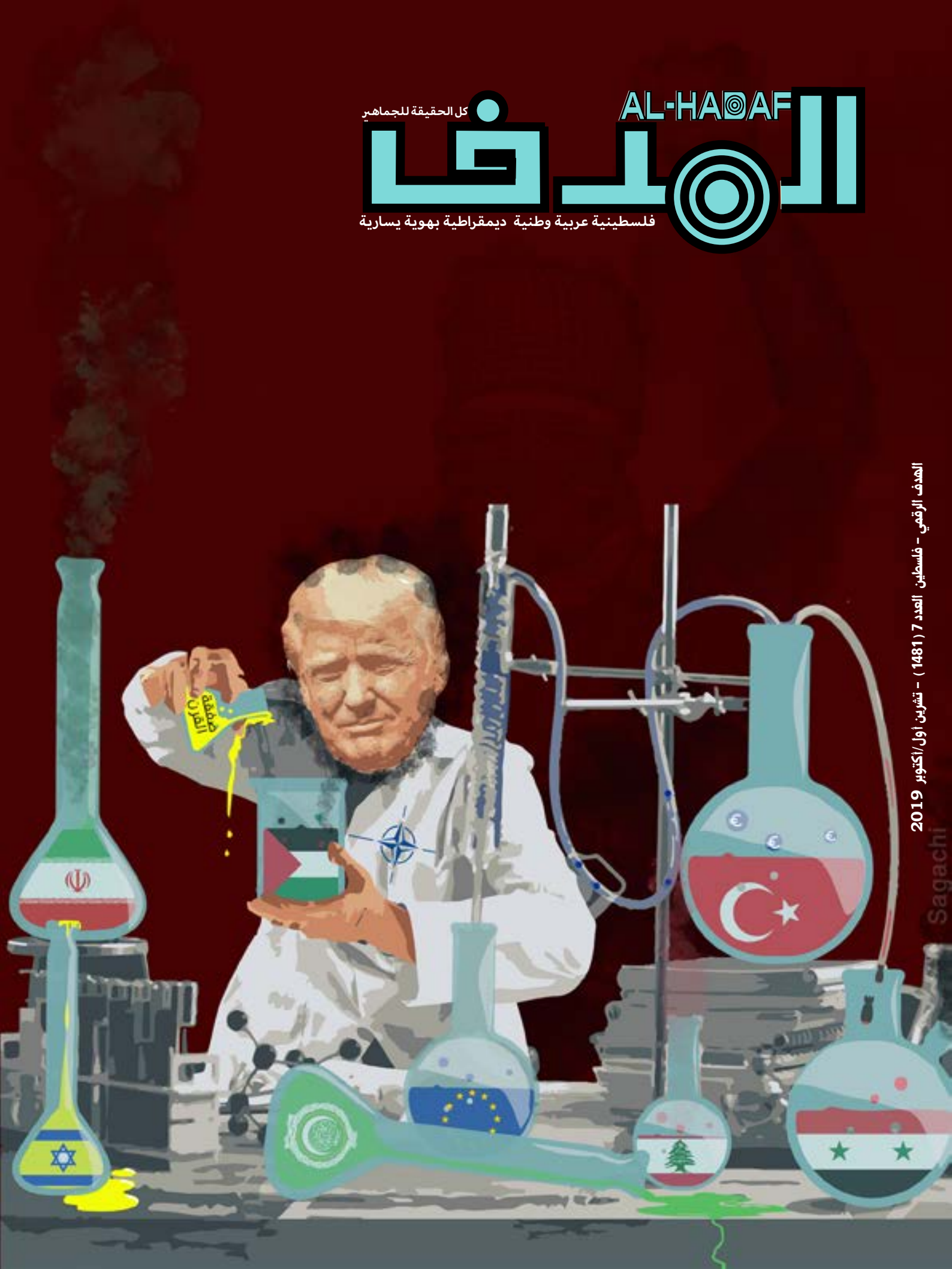

الهدف الرقمي – فلسطين العدد 7 (1481) – تشرين أول/أكتوبر 2019

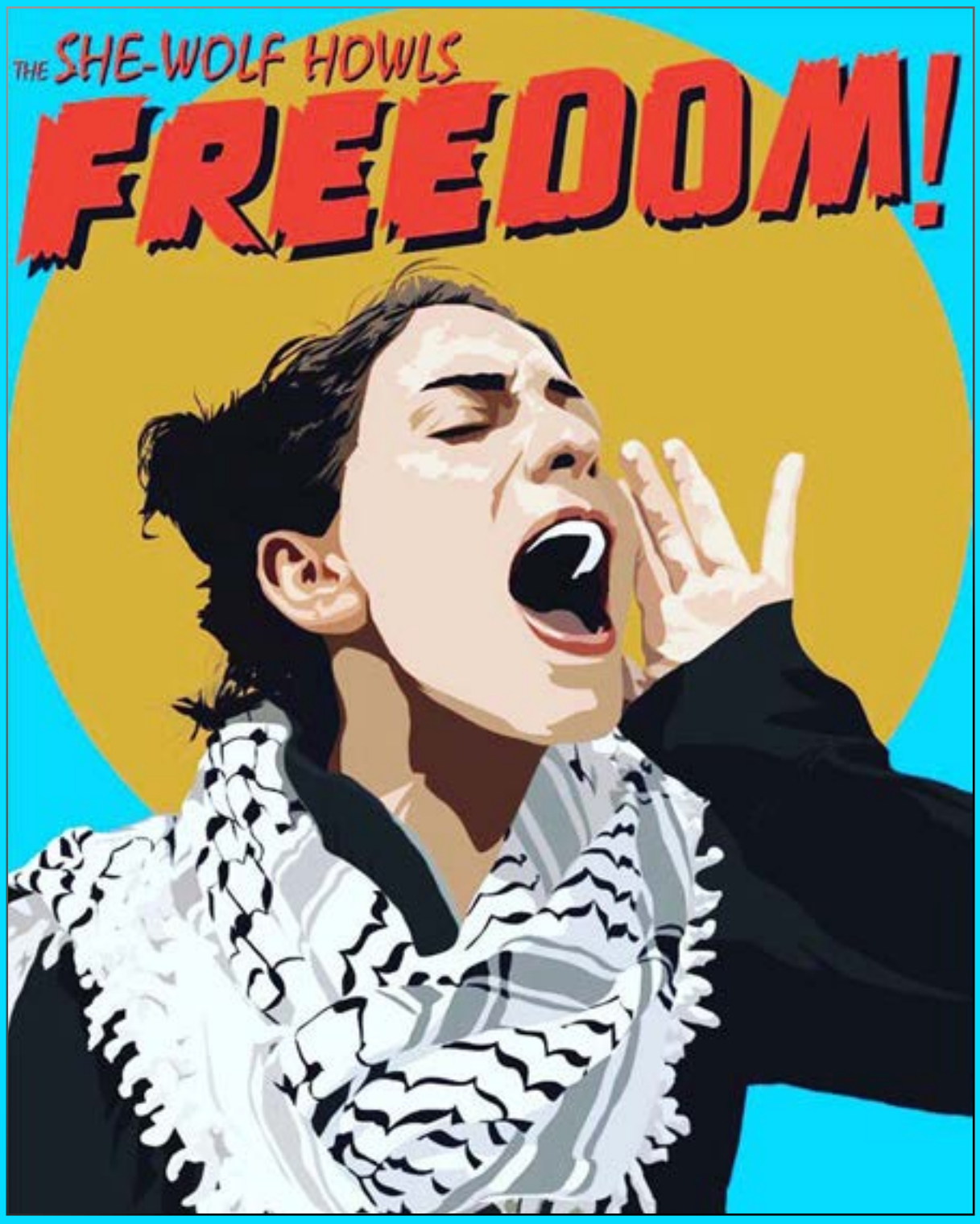
THE SHE-WOLF HOWLS
FREEDOM!

الهدف AL-HADAF

سياسية عربية
حول القضايا الراهنة

الهدف الرقمي – فلسطين العدد 7 (1481) تشرين أول/ أكتوبر 2019

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد.م.جابر

التدقيق اللغوي
سحر أبو عطيوي

يسمح النقل وإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر .

عناوين بوابة الهدف

غزة– بجوار مستشفى الشفاء–
نهاية شارع الثورة
الهاتف
082836472
البريد الإلكتروني
info@hadfnews.ps

تصدر عن بوابة الهدف الإخبارية

في هذا العدد

أحمد سعدات يكتب للهدف.....6
صفقة القرن .....عابد الزريعي....10
السياسة الأمريكية تجاه فلسطين.....تيسير محيسن....12
عن المقاومة .....عادل سمارة.....14
في الهدف.....طلال عوكل....15
التنمية كأداة مقاومة.....غسان أبو حطب..16
عن التطبيع الرياضي .....خاص الهدف...19
سايكس بيكو وصفقة القرن.....حاتم استانبولي...20
المقاومة الوطنية.....سمير دياب....22
الانتخابات التونسية.....محسن النابتي...24
الخروج من عباءة الطائفة.....موسى جرادات..26
.اهتزاز عرش الطائف.....عرفات الحاج...28
مكانة فلسطين في الحراك العربي.....أحمد جابر..30
الحكومة الجديدة في إسرائيل.....شاكر شبات...32
الدور الروسي .....د.صلاح زقوت...34
خارج النص.....هاني حبيب....35
نبوءة فوكوياما.....عبد الحسين شعبان....36
فنزويلا: تراجع وتقدم .....إسحاق أبو الوليد...38
أمريكا والشرق الأوسط.....محمد حسن خليل...40
الصين والنظام الدولي.....هاني المصري...42
العدوان التركي على سوريا.....خاص بالهدف.....43

الهدف الثقافي

حسين البدري.....حوار وسام الفقعاوي....46
مفهوم العلمانية.....د.وسام الفقعاوي...50
تنهيدة قمر.....انتصار الدّنان...51
حول رواية «فوق الأحزان».....سهام أبو العمرين..52

المقالات المنشورة في المجلة تعبّر عن رأي كتّابها وليس بالضرورة عن رأي هيئة التحرير

لوحة الغلاف: فنان إيطالي مناصر لفلسطين

كلـــــــــمة

بينما نعد لإصدار هذا العدد من الهدف، فوجئ الوسط الإعلامي الفلسطيني، بقرار غريب عجيب، ليس له أب ولا أم، بمنع عشرات المواقع الإخبارية وغيرها ذات المحتوى الفلسطيني، وحرمان الجمهور العام من الوصول إليها.

طبعًا، قد يقول قائل إن بعض هذه المواقع التي حجبها قاض في رام الله، ليس لها علاقة بالرواية الفلسطينية، بل قد تسيء إليها على حد الزعم، وهنا نؤكد أن العلاج لا يمكن أن يكون بالمنع ومصادرة الحريات بالجملة كما حدث، وما دام القضاء حاضراً لمتابعة هذه المنصات فالأولى به أصلاً، الطلب من مقدمي الدعوى للمنع أن يحددوا طبيعة المحتوى الذي ينتهك القوانين المدعاة، ومعالجة الثغرات المزعومة بالتحديد، وليس على شكل عقاب جماعي غير مفهوم ولا يمكن تبريره.

لن نتحدث هنا عن قوانين السلطة وعن ضرورة التزامها بالقوانين الدولية التي صادقت عليها بخصوص حرية التعبير، فلنا تجارب قاسية مع هذه السلطة وممارساتها القمعية والحصرية التي تخدم تياراً وهدفاً سياسيًا واحدًا سواء في رام الله أو غزة، ولكننا هنا نؤكد على أن ما حدث هو جريمة بحق حرية التعبير أولاً وحق المجتمع بالوصول إلى الأخبار والمعلومات مهما كان شكلها وبأي طريقة أرادها، وهو أيضًا تواطؤ ربما غير مقصود وربما العكس مع المشروع الصهيوني الذي يحارب المجتمع الفلسطيني ويحاول طمس المحتوى الفلسطيني وتزييفه.

وبالتأكيد، فإن استهداف مواقع معينة يصب في خدمة هندسة الوعي الاجتماعي التي يتبناها الاحتلال وتتبناها السلطات الحاكمة في رام الله أيضا، وعي نظرية وممارسة فاسدة أثبتت وقائع التاريخ أنها لا يمكن أن تنتصر ولا أن تمر.

الافتتاحية

عن الثورات وشعوبها

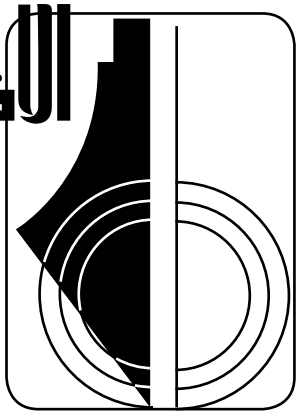

الخيار الثوري يتطلب الإيمان بقدرة الشعوب على تجسيد إرادتها الثورية أفعالًا ملموسة، تضمن تحقيق الثمار والنتائج على الأرض، فبقدر ما تعتبر احتياجات وضرورات الشعوب ومطالبها الذاتية هي العامل الرئيس لنشوء الثورات الشعبية، تعتبر أيضًا هي المُحفز الأساس لاستمرار احتشاد الشعوب في الميادين على شاكلة ما رأينا في تونس ومصر واليمن والسودان والجزائر والعراق ولبنان مؤخرًا.. لكن «المُحفز» هذا لا يكفي وحده، ولا يشكل ضمانة لنجاح الثورات وتحقيق مطالبها التي رفعتها وهتفت بها حناجر الجماهير، حيث ثبت بالقطع أن الأمر يتطلب وجود قيادة فعلية قادرة على حمل أهدافها، وصوغ برنامجها ومطالبها، ونظم فعلها، وحماية منجزاتها.

انطلاقًا من أن الثورة هي عملية تغيير جذري وشامل، فإن النتائج التي وصلت إليها «ثورات» شعوبنا العربية التي نزلت إلى الميادين المختلفة، وهي ترفع شعارات: العيش والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، لم تصل إلى ذلك المُراد، بل بعضها استطاعت قوى الثورة المضادة أن تنقض عليها، وتعيد تثبيت أركان النظم المُستبدة من جديد، وتعطيها دفعة جديدة «للحياة»، لنصل لنتيجة مفادها: أن الشعب لا يقود ثورة فالشعب هو «رداء الثورة أو وقودها الثوري» ولابد للثورة من «قيادة» فعلية توجهها وتسير بها نحو أهدافها؛ فالقيادة هنا بمثابة «عقل» الثورة المفكر، والشعب الرداء الذي يحمي الثورة وقيادتها وأهدافها، ويتحمل معها كلفة الثورة ونتائجها، ويبقى حارسًا أمينًا لها، كي لا تنجح الثورة المضادة في الانقضاض عليها، والعودة في الوضع إلى ما كان عليه، إن لم يكن أسوأ.

فالثورة التي نريدها، هي انشغال في المستقبل وسعي حثيث إليه، وهذا المستقبل لا يمكن أن يكون على الشاكلة التي تريدها الشعوب، وعبرت عنهِ في شعاراتها الثورية، إلا إذا تمركز في وعينا وأصبح هدف المسير الثوري، دون أن يَحكمنا الماضي، أو يبدد قوانا ويستهلكنا الحاضر. وهذا المستقبل بحسب تعريف «فيكتور هوجو» له أسماء كثيرة «بالنسبة للضعيف هو ليس في متناول اليد، وبالنسبة للخائف هو مجهول، وبالنسبة للجريء هو فرصة». وهل هناك فرصة أجرأ وأبدع من نزول الشعب إلى الميدان في وضح النهار ؟!
يترآى اليوم المشهد الثوري من لبنان، حيث خرج الشعب اللبناني بمختلف طوائفه وأحزابه، ضدٍ حكم الطائفة، وضد نظام سياسي تهالك على أعتاب اتفاق الطائف الذي جعل لبنان وشعبه ملكا للطوائف لا الدولة، خرج ضد حكم سلطة رأس المال التي أنهكته وأثقلت عليه بفساد طَبقتها السياسية، وارتباط أغلبها بأجندات خارجية دولية وإقليمية، لا تريد للبنان وشعبه خيرًا.

فلبنان الدولة، ليس خارج ما تعيشه المنطقة من إشكاليات وأزمات مشخصة أسبابها المحلية والخارجية، وشعب لبنان هو جزء لا يتجزأ من شعوب أمتنا العربية التي لا تزال في أغلبها ترزح تحت نير الاستبداد والديكتاتورية والافتقاد لأدنى الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث غياب الحريات الديمقراطية وانتشار الفقر والبطالة وغياب العدالة الاجتماعية، واهتزاز الانتماء وأزمات الهوية التي تزداد وتتعمق بفعل فساد أنظمتها وطبقتها السياسية، ورضوخها أسيرة للهيمنة والتبعية للمركز الرأسمالي الإمبريالي الغربي، وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية الذي ينهب خيرات وثروات شعوبنا ويضخها في مركزه المهيمن، ليعطي لنفسه مزيدًا من قوة الدفع للاستمرارية في الهيمنة والسيطرة على الشعوب ومقدراتها، في مقابل تكريس سياسات الإفقار والاحتكار والإفساد، وبالتالي إعادة إنتاج التبعية وإحكام حلقاتها باستمرار.

إن ثورة الشعوب الحقيقية يجب أن تعرف طريقها جيدًا، من خلال الثورة في وضد جبهة واحدة؛ للتخلص من أغلال الحكم الداخلية، وفي الوقت ذاته، للتخلص من أسوار الهيمنة والتبعية، وهنا بالضبط، يجب أن نرى موقع ودور الدولة الصهيونية في علاقتها الاستراتيجية والمحورية مع مركز النهب الرأسمالي الإمبريالي الغربي.. كأولوية في نضالنا لإنجاز المهمة الثورية المطلوبة على وجهها الأكمل.

كل الحقيقة للجماهير

الشعبية: مصداقية السلطة والحكومة على المحك

أكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأن الحكومة الفلسطينية في رام الله ما زالت تتلكأ في معالجة قراراتها التي عززت من سياسة التمييز بين الضفة وغزة، وولّدت قناعات بين أبناء شعبنا بأن الحكومة هي لجزء من أبناء شعبنا وليست حكومة الكل الفلسطيني.

وأضافت الجبهة أن الحكومة الفلسطينية ما زالت تصر على الاستمرار في فرض قانون التقاعد المالي غير القانوني، والمماطلة في إعطاء كافة الحقوق الوظيفية لموظفي تفريغات 200 والاكتفاء بحلول تسكينية، استمراراً لسياسة عدم المساواة في صرف الرواتب، حيث حصل موظفو القطاع في عملية صرف المتأخرات على 7٪ من رواتبهم، في حين بلغت نسبة الصرف لموظفي الضفة 100٪، بالإضافة إلى ترك هؤلاء الموظفين فريسة لتوحش البنوك، ما أشر إلى إصرار السلطة على الاستمرار بسياسة التمييز، وضربها بعرض الحائط كل الدعوات والنداءات لوقف هذه السياسة الظالمة.

ودعت الجبهة الحكومة وقيادة السلطة إلى التراجع الفوري عن هذه السياسات التي تُشكّل انتهاكاً صارخاً للقانون الأساسي الفلسطيني، وتعُزز من سياسات التمييز بين أبناء الوطن الواحد، وإلى اتخاذ إجراءات عاجلة باعتماد موظفي تفريغات 200 كموظفين رسميين وإعطائهم جميع حقوقهم التي يكفلها القانون وقانون العمل، وتوحيد عملية صرف الرواتب بين غزة والضفة، وإلغاء قانون التقاعد المالي غير القانوني.

وختمت الجبهة بيانها مؤكدة بأن مصداقية السلطة والحكومة على المحك، وأن شعبنا الفلسطيني ينتظر وقف سياسات التمييز، وإنصاف موظفي غزة بإلغاء التقاعد المالي وصرف كامل المستحقات والمتأخرات لكافة الموظفين، بالإضافة للمساواة في صرف الرواتب للجميع.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

قطاع غزة

2019/10/23

الشعبية عن استهداف السلطة للمواقع الإعلامية: جريمة يجب أن تواجه بحزم ورفض شعبي

استنكرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قرار محكمة صلح رام الله بحجب عشرات المواقع الالكترونية الفلسطينية، داعية السلطة إلى التراجع عن هذا القرار الخطير الذي يصب في خانة المناكفة السياسية، وتكريس نهج التفرد والإقصاء، وسياسة تكميم الأفواه.

واعتبرت الجبهة أن استهداف السلطة للمواقع الإعلامية جريمة يجب أن تواجه بحزم ورفض شعبي، مؤكدة أن هذا القرار بحق عشرات المواقع الإعلامية يمُثل تجاوزاً للقوانين الفلسطينية التي أكدت على حرية النشر والتعبير عن الرأي والحق في الانتقاد والكشف عن حالات الفساد داخل منظومة السلطة، ويُشكّل أيضاً خدمة صافية للاحتلال الذي يسعى على الدوام إلى حظر المحتوى الفلسطيني في سياق مخططاته الهادفة لضرب الرواية الفلسطينية.

وحذرت الجبهة من عملية الخلط المتعمدة التي تقوم بها السلطة بوضع بعض المواقع الفلسطينية الهامة في سلة واحدة مع بعض المواقع المشبوهة أو الوهمية، والتي ينُظر لها أنها محاولة لشيطنة المحتوى الفلسطيني المقاوم، والدفع بمحاولة وصمه بالإرهاب، والذي يمكن أن يكون مقدمة لحظر مواقع المقاومة الفلسطينية، أو المواقع التي تفضح جرائم الاحتلال، أو المواقع القانونية المتخصصة في الدفاع عن حقوق المواطن الفلسطيني وملاحقة ومتابعة تجاوزات السلطة.

ودعت الجبهة السلطة إلى التوقف عن التعامل البوليسي مع كل من يخالفوها الرأي، وإلى توجيه كل إلى جهودها في حظر المواقع الصهيونية الخطيرة، ومحاربة كل الأكاذيب التي يروجها الإعلام الصهيوني بحق شعبنا الفلسطيني ومقاومته.

وختمت الجبهة مؤكدة أن استمرار التغوّل على شعبنا والحريات من خلال اعتقال الصحافيين والكُتّاب، وحتى إخضاع أفراد لمحاكمات، وملاحقة مواطنين يجب أن يواجه بشكلٍ صارمٍ وحازمٍ.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

دائرة الإعلام المركزي

2019/10/22

الانتخابات في سياق الرؤية الوطنية ومواجهة مشروع التصفية

الأسير أحمد سعدات/ الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

مما لا شك فيه أن صفقة القرن هي الصيغة الجديدة للمشروع الأمريكي في المنطقة، من أجل تعزيز سيطرته وهيمنته عليها، وفي الدفاع عن الكيان الصهيوني وحمايته ومده بكل أسباب القوة لأداء وظيفته الإمبريالية كقاعدة متقدمة للدفاع عن المصالح الإمبريالية، وإجهاض أي محاولة ثورية عربية تهدد مصالحها، وتستهدف استنهاض النضال القومي، ومحاولة انتشال العولمة الرأسمالية الإمبريالية من أزمتها البنيوية الشاملة التي بدأت مقدماتها النوعية في الأزمة المالية عام 2008، والتي تبشر ببداية انهيار القطب الواحد وانحسار الدور القيادي لأمريكا، ونضوج مقدمات نشوء نظام دولي بديل متعدد الأقطاب تلعب به كلا من الصين كقوة اقتصادية وروسيا بقوتها السياسية والعسكرية دورًا مؤثرًا وفاعلًا في صنع السياسة الدولية، إلى جانب الاتحاد الأوروبي والتكتلات الإقليمية السياسية والاقتصادية الأخرى.

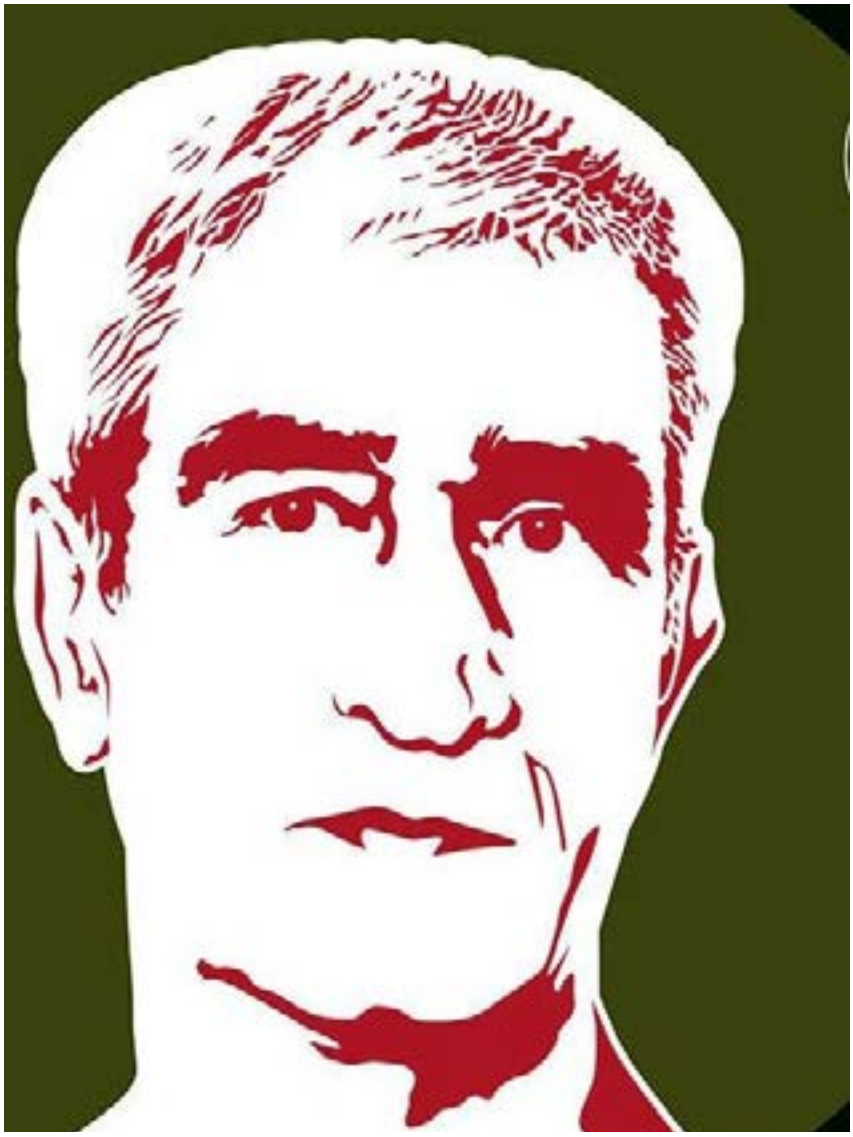

ولقد شكّل صعود «دونالد ترامب» إلى رأس الهرم السياسي الأمريكي تعزيزًا لسطوة وحضور التيار الأمريكي المتصهين والأكثر رجعية وفاشية وعنصرية ومغالاة في العداء للشعوب واحتقاره لها، حيث **ساعد الوضع العربي الراهن الذي تعيشه أمتنا العربية وإسقاطاته وتداعياته السلبية، فرصة للادارة الأمريكية لإعادة إنتاج مشاريعها في المنطقة، والهادفة إلى تفكيك كل عوامل النهوض العربي ومحاولة الانقضاض على الحقوق الوطنية الفلسطينية، مقابل تعزيز قوة الكيان الصهيوني ودعم ممارساته العدوانية ومخططاته التوسعية، ودعم بعض الكيانات العربية الرسمية الرجعية وفتح كل الأبواب للتطبيع العربي مع الكيان الصهيوني.**

سعى «ترامب» من جهة لفتح كل نوافذ وأبواب الكون لأشد رياح التطرف والعنصرية والكراهية المشبّعة بممكنات تسجيل الأزمات الإقليمية والدولية والحروب العدوانية، واستنهاض القوى الأصولية الفاشية بمختلف أرجاء الكون وبشكل خاص في أوروبا الرأسمالية والكيان الصهيوني، وتعرية الدور والوجه الحقيقي للولايات المتحدة الذي غلفته مساحيق التجميل في صالونات البيت الأبيض، ومن جهة أخرى فتح آفاق وممكنات النهوض المتسارع للقوى الثورية المناهضة للعولمة الرأسمالية الإمبريالية على الصعيد القومي للبناء على المقدمات الواعدة التي تشكّلت خلال عقود دخول الرأسمالية مرحلة العولمة.

وفي سياق التمهيد لهذه الصفقة، سارعت الإدارة الأمريكية ومعها الكيان الصهيوني إلى محاولة بناء تحالف إقليمي يضم أدوات أمريكا الرجعية في المنطقة والكيان الصهيوني من أجل توجيه ضربة قاضية لمحور

المقاومة، بالإضافة لتبنيها محددات الرؤية الصهيونية فيما يخص القضية الفلسطينية، عززتها باتخاذها سلسلة من الإجراءات بدأتها بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بها كعاصمة أبدية للكيان الصهيوني، ووقف دعمها لميزانية وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين في إطار محاولاتها لشطب حق العودة، وصولاً إلى تأييدها الكامل للممارسات الصهيونية الإجرامية على الأرض.

وفي قراءتنا لهذا الواقع السوداوي، **نرى العديد من الزوايا المضيئة التي لم تستسلم أمام اختلال موازين القوى لصالح العدو، واستطاع بعضها تحقيق الانتصار والبعض الآخر ضرب نماذج ثورية عبرت عن نفسها باستمرار المقاومة وإرباك مخططات العدو وتكبيد مشروعه السياسي خسائر فادحة في لبنان وسوريا وغزة واليمن والعراق،** استطاعت أن تؤكد أن اختلال موازين القوى أو تفوق العدو أو الأنظمة العربية الرجعية، لا يستطيع أن يحول دون إدراك قوى المقاومة التي امتلكت العزيمة والرؤية الواضحة على تحقيق النصر.

وعليه، فإننا مطالبون كقوى شعبية عربية أحزابًا ومنظمات شعبية وأهلية وشخصيات ومفكرين وفي مقدمتها القوى الفلسطينية؛ بضرورة مواجهة هذا المشروع الأمريكي الجديد **بالانتقال بالمشروع العربي النهضوي الثوري التحرري من الإطار الدعاوي التبشيري وفي إطار التعامل السلبي والنقد الشكلاني إلى المبادرة، في إطار الفعل والتغيير، والانخراط الحي في صفوف الناس والجماهير، وتوفير الحاضنة الشعبية للمقاومة ودعمها بمختلف المستويات، وهذا يستدعي وضع خطة وبرنامج عمل لدعم محور المقاومة وحمايته سياسيًا، وإطلاق مبادرة شعبية عربية في مواجهة التطبيع العربي والسياسات العربية المهادنة للكيان الصهيوني، والتحلل من عبء اتفاقيات التسوية (كامب ديفيد، أوسلو، وادي عربة) والتي وفرت دائمًا مقدمات للمشاريع الأمريكية التي استهدفت إنهاء مقاومة الشعب الفلسطيني، وتقزيم حقوقه الوطنية، وإضعاف الحالة العربية وتسريع وتيرة**

التطبيع بمختلف أشكاله.

إن أهم الأسلحة العربية والدولية لمواجهة صفقة القرن يمكن تلخيصها بالمهام التالية:

1- رفض التطبيع مع الكيان الصهيوني، وتحريمه تحت أي شروط ووفق أي ظروف، واعتبار مهمة مقاومة التطبيع مع العدو معيارًا للالتزام بالمشروع القومي التحرري على مستوى الأفراد والجماعات والأحزاب كحدٍ أدنى. وفي هذا السياق نثمن موقف الرئيس التونسي الجديد قيس سعيد الرافض للتطبيع، ووصفه بالخيانة العظمى.

2- العمل على بناء حركة شعبية عربية مناهضة للعولمة الإمبريالية كحركة واسعة ومفتوحة تنسق فاعلياتها مع الحركة الشعبية الدولية للنضال ضد العولمة والحرب الإمبريالية على الشعوب.

3- العمل على تعزيز دور المنظمات الشعبية العربية في كافة المنظمات والاتحادات المهنية ومؤتمرات المنظمات الأهلية التنموية لتعزيز الدور الشعبي العالمي والنضال في مواجهة الإمبريالية وسياساتها المعادية للشعوب على المستويات الإقليمية والقارية الدولية.

4- إعادة الاعتبار للجنة المقاطعة العربية للكيان الصهيوني والشركات الدولية التي تتعاطى معه في إطار بناء لجنة مركزة جامعة كامتداد للمقاطعة الدولية، وتفعيل عمليات المناهضة العربية للتطبيع مع الكيان الصهيوني، وتوفير البيئة المساعدة لتوسيع نشاطها اليومي، واتخاذ آليات ضغط فاعلة للدول العربية التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الكيان لسحب سفرائها وطرد السفراء الصهاينة، وتوسيع نطاق المقاطعة لتشمل الشركات الأمريكية ردًا على الدور الأمريكي الشريك للكيان الصهيوني في عدوانه الهمجي على شعبنا بكافة أشكاله.

أما فلسطينيًا، فإن مواجهة أخطار صفقة القرن ومحاولات تمريرها، تتطلب التالي:

1- إعادة تجميع ما تم تفكيكه عبر مسار مدريد – أوسلو من مركبات البرنامج الوطني الفلسطيني ومنظومة الحقوق الوطنية الفلسطينية المعبّرة عن مضمونه، وبما يساهم في التقاط وتأطير الوحدة الطبيعية لمكونات شعبنا كافة، أي التعبير المنطقي عن الحقيقة التاريخية لوحدة الأرض والشعب والهوية والمصير.

2- النضال الدؤوب في كافة المستويات لحماية الثوابت والمقدسات، وتعزيز المقاومة الشاملة باعتبارهما الرافعة الأساسية لتحقيق أي إنجاز سياسي وطني لشعبنا، والتصدي لمخاطر صفقة القرن.

3- النضال من أجل حماية حقنا بالعودة وممارسة كافة الفاعليات والأنشطة الجماهيرية السياسية والقانونية التي

تكفل لشعبنا حماية هذا الحق، باعتبار أن أهم أهداف صفقة القرن فلسطينيًا هو الانقضاض على هذا الحق.

4- وضع مهمة الخروج من أنفاق اتفاق أوسلو أولوية وطنية، وهذا يستوجب تطبيق القيادة المتنفذة قرارات المجلسين المركزي والوطني بالتحلل من اتفاق أوسلو وسحب الاعتراف بالكيان الصهيوني.

5- مطالبة المجتمع الدولي بأن يتحمل مسئولياته في إلزام الكيان الصهيوني بتطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية.

6- تحقيق أعلى درجة من الوحدة الوطنية الفلسطينية تُمكّن شعبنا من درء الأخطار التي تحدق بقضيتنا الوطنية وتهدد بتقزيم ثوابتها وخصوصًا صفقة القرن، وهذا يحتاج لامتلاك كل أدوات الضغط اللازمة الوطنية والشعبية، من أجل إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة. وهناك رؤية وطنية قدّمتها القوى الثماني من أجل إنجاز المصالحة، يمكن أن تُشكّل أساسًا صالحًا لإعادة المصالحة إلى مسارها الطبيعي.

أما بخصوص أزمة الانتخابات الأخيرة، فيمكن تكثيفها بالتالي:

شكّلت دعوة الرئيس أبو مازن من على منبر الأمم المتحدة لإجراء انتخابات عامة خلطًا للأوراق في الساحة الفلسطينية، خصوصًا بعد تزامنها مع إطلاق ثماني قوى رؤية وطنية لتحقيق الوحدة وإنهاء الانقسام، وبمعزل عن الموقف العام من أهمية إجراء الانتخابات الشاملة، فإن السياق الطبيعي والمنطقي لإجراء هذه الانتخابات يجب أن تتم في إطار تنفيذ اتفاقات المصالحة، وتوفير مناخات التوافق الوطني، وإذا كانت هذه الدعوة ملتزمة مع هذا السياق فمن الطبيعي أن نكون من أشد المتحمسين لإجرائها، فكل المؤسسات الوطنية مخدوشة الشرعية وبحاجة إلى عملية تجديد نوعي، بهذا المعنى تُشكّل الانتخابات المدخل الحقيقي الوطني والواقعي لإنهاء الانقسام، باعتبار إنجاز المصالحة هي الحلقة المركزية لتعبئة قوى الشعب من أجل مواجهة التحديات التي تطرحها صفقة القرن، أو «صفقة العصر» كما تراها أمريكا ودولة الاحتلال.

لكن هذه الدعوة لا زالت غامضة، وإن ادعت بأنها ستُشّكل المدخل الحقيقي لِإنهاء الانقسام دون الحديث عن المصالحة، وكأن إنهاء هذا الملف الأسود ممكنًا بدون مصالحة وتنفيذ ملفاتها واتفاقاتها.

فالعديد من الأسئلة تطفو على السطح، يكثفها سؤال مركزي واحد وهو: **في أي سياق تأتي هذه الدعوة؟** هل تأتي في سياق استئناف تنفيذ اتفاقات المصالحة؟ وهي بهذا المعنى تأتي تنفيذًا منطقيًا لإنجازها وطي ملف الانقسام، وإذا صدقت النوايا **لماذا تُختزل المصالحة وعملية إنهاء الانقسام في عنوان الانتخابات**؟ وهل حقاً ستُشّكل هذه الانتخابات مدخلًا لإنهاء الانقسام؟ سؤال آخر: إذا كان الهدف من هذه الانتخابات إنهاء الانقسام، **فلماذا لا نسلك الطريق المنطقي لاستئناف عملية إنجاز المصالحة التي لا يوجد أي سبب أو عذر لتوقفها**؟

فنحن لا نتحدث عن «جزر الهاواي أو بلاد الواك واك» بل عن فلسطين بكل التعقيدات والتناقضات التي تحتضنها الأزمة السياسية العميقة التي يعيشها الوضع السياسي والوطني فيها، وهل هذا موقف مسئول **بأن يجري إعلان هذه الدعوة في الوقت الذي تقدمت فيه ثماني فصائل وطنية برؤية لإعادة الحياة لعملية إنجاز المصالحة وإنهاء الانقسام والتي باركتها حركة حماس بمعزل عن دوافعها؟! فالمنطق الوطني يقتضي أن يجري الرد الرسمي على هذه الرؤية، من أجل الحل والربط لهذه المسألة أو على الأقل أن تُطرح في إطارها الصحيح الذي يمكن من خلالها إنجاح هذه الرؤية، وليس في الأمم المتحدة وكأن القرار يملك الرئيس وحده حق اتخاذه؟**

ومن وحي واقعنا المؤسف يمكن استحضار العديد من الدعوات للانتخابات، ففي عام 2006 تمت الدعوة لانتخابات مبكرة لإسقاط سلطة حماس، وأخرى دعوات عامة في إطار تكتيكات إدارة الانقسام.

ونستحضر في الذاكرة دعوة السلطة إلى إجراء الانتخابات المحلية عام 2017 الذي رحبت فيه كل القوى بما في ذلك حركة حماس، الأمر الذي لم تتوقعه قيادة السلطة والكل يعرف ما جرى لهذه الدعوة، التي وضعت العصي في دواليب عجلتها لتأخذ المحكمة الدستورية قرارًا بإجرائها بالضفة دون القطاع، أو إجرائها على مراحل لتختزل في إجرائها بالضفة دون القطاع.

ولأننا ما زلنا أمام إعلان غير مكتمل أو واضح فإن العديد من الأسئلة المرتبطة بالسؤال المركزي تحتاج إلى إجابات، **هل المقصود إجراء انتخابات شاملة ومتزامنة لكل من الرئاسة والمجلس التشريعي والمجلس الوطني؟** فإذا كان الأمر كذلك فإن الأمر **يستدعي الدعوة لحوار وطني شامل على أعلى المستويات في إطار الإطار القيادي المؤقت لـ(م.ت.ف) لمناقشة العديد من المسائل لاستكمال الاطار القانوني لإجراء الانتخابات وهي:**

1- تعديل ما تم التوافق عليه وطنيًا بشأن النظام الانتخابي الذي ستجري على أساسه انتخابات المجلس التشريعي في إطار التوقيع على الوثيقة المصرية أو الالتزام بما تم التوافق عليه، أي 75٪ للقائمة النسبية و25٪ لنظام الدوائر، مع أننا نفضل نظام التمثيل النسبي الكامل أي 100٪ لنظام القوائم.

1- استكمال إقرار النظام الانتخابي للمجلس الوطني والتوافق عليه في الإطار القيادي المؤقت.

2- البت فيما إذا كانت انتخابات المجلس الوطني في الداخل منفصلة أو جزء من الانتخابات التشريعية، بمعنى أن يُشكّل المجلس التشريعي تلقائياً قوائم الداخل في عضوية المجلس الوطني، وهذه المسألة ظلت معلقة ولم يتفق عليها.

3- اتخاذ القرار باستكمال انتخابات المجلس الوطني، ووضع آلياته حيثما أمكن حتى لا يصبح مصير هذه المسألة كمصيرها بعد الانتخابات التشريعية عام 2006.

قبل كل ذلك، فإن التوافق الوطني يستدعي عقد الإطار القيادي المؤقت للمنظمة، إذا كانت الدعوة جدية لإجراء هذه الانتخابات، وبالتالي فإن لا شيء يمكن أن يمنع تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية، تتولى ترجمة خطوات أو خطوط التوافق الوطني بما في ذلك

الانتخابات لتُشكل رزمة من عملية إنجاز المصالحة وليست بديلًا لها.

هذه التساؤلات تمت الإجابة على بعضها جزئيًا من قبل هذا المتحدث بلسان السلطة أو ذاك، فالقرار لم يبت بعد فيما إذا كانت هذه الانتخابات ستكون شاملة للمستويات الثلاث أو انتخابات للمجلس التشريعي فقط، أو يتلوها الانتخابات الرئاسية والعكس؟ مما يعني تجاوز نص القانون الأساسي للسلطة والقانون الانتخابي لمؤسساتها، التي حددت بوضوح ضرورة التزامن بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية، **لكن الأهم من كل ذلك الأساس السياسي الذي ستستند إليه الانتخابات،** بمعنى هل ستُشكل الانتخابات التشريعية تجسيدًا للمرحلة الانتقالية وسلطة الحكم الذاتي مع أننا من المفروض أن نتعامل مع هذه المؤسسة كأدوات للدولة الفلسطينية بعد انتزاع الاعتراف الدولي بها؟ أم أنها ستكون بمثابة انتخابات برلمانية للدولة الفلسطينية، وبالتالي تنفيذ قرارات المجالس المركزية الأخيرة التي نصت على ضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية واتفاق أوسلو وفك الارتباط معها، لتصبح الدعوة للانتخابات معركة سياسية وجزء من آلية وطنية للنضال من أجل انهاء الاحتلال بمعزل عن موافقة الاحتلال أو رفضه؟

المسألة الأخيرة، والتي تتعلق بالحديث عن أن الرئيس سيقوم بحوار مع كل القوى السياسية بشأن هذه الدعوة، هنا نطرح سؤال منطقي: **أليس الأفضل للرئيس والأقل جهدًا له في الدعوة لحوار وطني شامل تحت أي مسمى ليس فقط للتوافق حول إجراء الانتخابات، بل وأيضًا وضعها في سياق تحقيق المصالحة وإنهاء عملية الانقسام.**

وعليه، وتأكيدًا على ما سبق فبين أيدينا رؤية يمكن النقاش حولها وهذا لا يعني إقفال أبواب الحوار أو اللقاء مع فتح لنقاش هذه المسألة ووضعها إلى جانب رؤية القوى الثمانية على جدول الأعمال.

وهذا ما يجب أن يجعل عمل ونشاط كل المخلصين من أبناء شعبنا حتى اللحظة منصبًا باستمرار للترويج للرؤية وتوسيع مساحة العمل من خلالها بانضمام قوى وشخصيات إليها. أما بشأن الانتخابات فيمكن الترحيب بإجرائها في إطار عملية التوافق الوطني، وكجزء من إنجاز عملية المصالحة وانهاء الانقسام وليس بديلًا لها.

مع التنويه أن الموقف من هذه الدعوة لا يمكن حصره بالموافقة بشرط التوافق الوطني، **بل بالإعلان عن رفضها والنضال من أجل وقفها إذا خرجت عن سياق اتفاقات المصالحة وآليات تحقيقها، وبالحد الأدنى إذا كانت خارج إطار التوافق الوطني بالمعنى الواسع، وبالتالي لا يمكن استبعاد أن يكون الهدف من إعلان الانتخابات هو اختراق الإجماع الوطني، وضرب التوافق الوطني الواسع التواق إلى إنهاء الانقسام انطلاقًا من هذه الرؤية.**

يجب التنويه إلى مسألة هامة وهي أن الانتخابات لا تُشكل سوى مسألة نضالية قياسًا بالتحديات المطروحة والمستحقة على شعبنا لمواجهة التحديات التي تطرحها صفقة القرن، **وفي مقدمتها التوافق على استراتيجية نضالية موحدة تبدأ بالترجمة الفعلية لقرارات المجلس المركزي والوطني والدعوات التي أعلنها الرئيس والتي لا زالت في إطار التلويح بما يشي بعدم وجود نوايا جدية لتنفيذها.**

وفي الختام، مرة أخرى نؤكد على أن الخروج من دائرة الإرباك والمراوحة والمراهنة على أوهام تحييد أمريكا أو كسبها إلى جانب نضال شعبنا قد أكدت الوقائع أنه من غير الممكن بدون الاحتكام إلى المراجعة النقدية الجريئة لمسيرة شعبنا السياسية، والعمل على إعادة بنائها على قاعدة الثقة بقدرة جماهيرنا والطاقات التي تمتلكها على مواجهة صفقة القرن ودحر العدوان وتحقيق النصر، ونحن على ثقة بقدرة الكل الوطني على إنجاز هذه المهمة، مسلحين بالإجماع الوطني على رفض صفقة القرن وضرورات تحقيق الوحدة الوطنية الديمقراطية، وإعادة بناء أدواتها الكفاحية القيادية وعلى رأسها (م.ت.ف) على أساس الشراكة السياسية الوطنية الديمقراطية لتمتين نسيجنا الوطني، وإعادة الاعتبار لأولوية ومركزية التناقض الرئيسي مع الاحتلال.

صفقة القرن

بين العقبات الذاتية والموضوعية وإمكانية تحويل تحدياتها إلى فرص

د.عابد الزريعي – مدير مركزدراسات أرض فلسطين للتنمية والانتماء

تمثل صفقة القرن أداة أمريكية إسرائيلية، لاستيلاد الفرص من رحم التحديات التي تنتصب أمامهما، الأمر الذي يجعل منها تحديًا تاريخيًا يواجه حركة التحرر الوطني العربية، يمكن أن تحوله إلى فرصة تاريخية، إذا عرفت كيف تتصدى لها وتسقطها، وهي مسألة ليست مستحيلة إذا وضعنا في الاعتبار مجموعة العقبات التي تنتصب في طريق الصفقة، وتشكل مستندات فعل لحركة التحرر العربية تستطيع بالاستفادة منها أن تبني فرصتها التاريخية على أنقاضها.

وفي هذا المقال سنحاول تحديد التحديات التي تطرحها الصفقة على حركة التحرر العربية والفرص الكامنة التي يمكن تحقيقها، ومجموعة العقبات الذاتية والموضوعية التي تعترض طريق الصفقة ويمكن الاستفادة منها في عملية التصدي لها.

أولًا/ التحديات والفرص:

تتلخص التحديات التي تفرضها الصفقة على حركة التحرر العربية، أولًا في الإهدار الكامل للحقوق الوطنية الفلسطينية. وثانيًا في تشريع وجود وهيمنة الكيان الصهيوني. وثالثًا في التأسيس لخلق تناقضات مع إيران وإدخال المنطقة في صراعات مذهبية مزمنة. ورابعًا في تكريس واقع التبعية للقوى الإمبريالية وهيمنة القوى الرجعية على المنطقة وإفلاس مشروع حركة التحرر العربية. وخامسًا في إعادة إنتاج الهيمنة الأمريكية وإحياء نظام الأحادية القطبية على الصعيد الكوني. أما بالنسبة للفرص التي تنضوي عليها، فترتبط بالمسار النضالي على طريق إسقاطها. وتتمثل أولًا في تجذير وبلورة الوعي الجماهيري بحقيقة المشروع الصهيوني ومخاطرة على المنطقة العربية. وثانيًا بلورة الوعي بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وثالثًا في تعميق الوعي بدور القوى الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية وبلورة الوعي بمعسكر الأصدقاء الذي نستند إليه في المواجهة مع تلك القوى. ورابعًا في إعادة الحياة لمشروع ودور حركة التحرر العربية المرتبط بقضايا الامة المصيرية. وخامسًا في المشاركة الفاعلة في تسريع ولادة وصياغة ملامح نظام عالمي جديد، الأمر الذي يسمح بفتح آفاق أوسع أمام حركة التحرر العربية على الساحة العالمية.

إن تحقيق الفرص يرتبط بإسقاط الصفقة، الأمر الذي يطرح سؤالًا جوهريًا مفاده: هل هذا ممكن؟ الإجابة على هذا السؤال تتعلق بالقراءة الواعية للعوامل المساعدة الذاتية والموضوعية، والتي تتبدى كعقبات تعترض طريق الصفقة، والتي يمكن توظيفها والاستفادة منها في مواجهتها.

ثانيًا/ العقبات الذاتية المنبثقة من الصفقة:

وهي العقبات المنبثقة من داخل الصفقة وفريقها، وهي ثلاثة:

1ـ عقبة المتزعمون: المتعلقة بالطرفين اللذين يقفان خلفها، وهما أمريكيا وإسرائيل، ويبرز موقفهما بصورة شخصية مرتبطة بكل من نتنياهو وترامب. وكلاهما يواجه مجموعة من المشاكل على المستوى الداخلي تثقل المصير السياسي لكليهما.

2 ـ عقبة الفريق: المتعلقة بتركيبة فريق الصفقة الذي شهد تبدلين ملحوظين، تمثلا في استقالة الموفد الأميركي إلى الشرق الأوسط جيسون غرينبلات، وإقالة مستشار الرئيس الأميركي للأمن القومي جون بولتون. وقد حفزت استقالة غرينبلات المخاوف لدى مسؤولين أميركيين سابقين، بعدم كفاءة الفريق الممسك بملف الصفقة، الأمر الذي يفتح على مزيد من التعقيدات.

3 ـ عقبة المحيط: المتعلقة بقطاعات مجتمعية فاقدة لليقين بإمكانية النجاح في تمرير هكذا مشروع، الأمر الذي عرى المشروع من قوة دفع مجتمعية أساسية وجعله وكأنه يحمل طابعًا شخصيًا. فاستطلاعات الرأي الإسرائيلية، تشير إلى أن 70٪ من الإسرائيليين يعتقدون أن خطة الولايات المتحدة المنتظرة لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ستفشل، كما عبر بعض المسؤولين عن عدم اهتمامهم بالخطة وصدرت تصريحات متعددة لزعماء إسرائيليين يرفضون الخطة من وجهات نظر مختلفة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية فقد قام 34 عضوًا في مجلس الشيوخ الأمريكي بتوجيه رسالة إلى الرئيس ترامب عبروا عن عدم موافقتهم على خطته. وقد جاء استجواب السيناتور» كريس فان هولن، لوزير الخارجية بومبيو في قاعة

الكونغرس الأمريكي بتاريخ أبريل 201 حول صفقة القرن، ليؤكد وجود نوع من الرفض داخل الأوساط الأمريكية للخطة.

4 ـ عقبة المضمون: والمتمثلة فيما تريد الصفقة تحقيقه من أهداف ذات طابع مصيري، يترتب عليها تغييرات حاسمة في تاريخ المنطقة وشعوبها، الأمر الذي يولد مقاومة ومواجهة مصيرية في مواجهتها.

ثالثًا/ العقبات الموضوعية الإقليمية والدولية:

1 ـ البيئة الدولية: ويتعلق بالمواقف المعبر عنها في البيئة الدولية المناهضة للخطة، ويبرز في هذا الصدد موقف الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين كمواقف هامة وأساسية تتمثل فيما يلي:

أـ موقف الاتحاد الأوروبي: يستند الموقف الأوروبي غير المتوافق مع الخطة الأمريكية «صفقة القرن» إلى قاعدة الحرص على أمن واستقرار الدول الأوروبية، والخشية من تضعضعه كنتيجة لعدم أمن واستقرار المنطقة بسبب السياسات الأمريكية. وقد تبدى الموقف الأوروبي في موقف النخب السياسية، فقد دعا 37 رئيس حكومة ووزير خارجية سابقين في أوروبا في عريضة للاتحاد الأوروبي، إلى أن تقوم السياسة الأوروبية على احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي. وفي الموقف الرسمي حيث أصدرت دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس الأمن بيانًا مشتركًا بتاريخ 18 ديسمبر 2018 تؤكد على أن أي خطة سلام لا يجب أن تتجاهل «المعايير المتفق عليها دوليا لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط».

ب ـ موقف روسيا والصين: يشكل الموقف الروسي والصيني عقبة رئيسة في وجه تنفيذ الصفقة، لاسيما وأنهما يمثلان قوتين رئيستين من القوى الدولية الدافعة باتجاه بلورة نظام عالمي جديد متعدد القوى والأقطاب. ورفضهما للصفقة ينبع في جوهره من النظر إليها بوصفها شكلًا من أشكال التفرد الأمريكي المعبر عن نظام الأحادية القطبية، لذلك فإن مواجهتها تأتي في سياق أكثر شمولية نتيجة لارتباطه بمجمل المتغيرات الدولية الجارية في العالم. هذا إضافة إلى أن روسيا والصين تعتبران جزءًا من تحالف أوسع يضم عديد الدول في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية قاعدته الأساس مجموعة البريكس. ويتأسس الموقف الروسي والصيني من الصفقة، على أن الحل العادل للقضية الفلسطينية هو الضامن لمعالجة الوضع في المنطقة برمتها، بينما يؤدي استمرار الصراع إلى تسميم الأجواء الدولية العامة، وأن هناك معايير للحل العادل منسقة ومعترف بها دوليًا، من بينها قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومبادئ مدريد، بينها الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية». وقد انعكست رؤية البلدين في مواقف محددة منها:

ا ـ دعم وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين في مواجهة المحاولة الأمريكية لتقويضها، ورفض الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل: حيث أكدت الصين عبر بعثتها في الأمم المتحدة على الأهمية القصوى لقضية القدس بالنسبة لمفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ورفض عقد ومخرجات ورشة البحرين. فقد «أعلنت الصين أنها اتفقت مع روسيا على عدم المشاركة في «ورشة العمل» التي تستضيفها البحرين في إطار الخطة الأمريكية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كما صاغت كل من الصين وروسيا تصورًا وآلية لحل الصراع تبتعد بشكل كبير عن الصيغة الأمريكية المطروحة. فقد دعت روسيا لحل جماعي يستند في جانب منه إلى الآليات الدولية، المتمثلة في الرباعي الدولي (روسيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وأبدى الاستعداد الروسي للتعاون مع الأوروبيين والأميركيين والأمم المتحدة والشركاء العرب، على حد سواء». كما تبنت الصين رؤية لتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث سبق للصين وطرحت عام 2013 مبادة لتسوية كما أكد السفير الصيني في يوليو 2018 أن بلاده ستعيد طرح مبادرتها للسلام، ويشكل ذلك بديلًا عن صفقة القرن.

2 ـ البيئة الإقليمية: ويتبدى في ثلاثة مفاصل رئيسه يتعلق أولها بالموقف الفلسطيني وتشابكه في مقاومة الصفقة مع محور المقاومة والممانعة، بينما يتعلق ثانيًا بالدول العربية التي راهنت عليها أمريكيا لتمرير الصفقة.

ا ـ الموقف الفلسطيني: ويتجلى في الإجماع الفلسطيني الشعبي والرسمي المجمع على رفض الصفقة، ويشكل هذا الاجماع حجر عثرة رئيسي وأساسي.

2 ـ الوضع العربي: إن الدول الداعمة للصفقة وتتزعمها دول الخليج العربي التي تراهن عليها الولايات المتحدة، يعاني من عدة إشكاليات تؤثر بشكل عميق في قدرتهما على إنجاز المهمة المكلفة بها؛ بسبب الصراعات الداخلية التي تعبر عن نفسها في مستويين، أولهما الانشقاق الداخلي في مجلس التعاون الخليجي. وثانيهما الصراع بين دول الصفقة، الأمر الذي تجلى خلال الاجتماع الوزاري العربي الطارئ الذي عقد في الجامعة العربية، يوم 11 أبريل 2019. يضاف إلى ذلك أن هذه الدول لم تتمكن من إنجاز أي من المشاريع التي كلفت بها في المنطقة. كما تؤكد الوقائع التاريخية السابقة، أن توقيع الاتفاقيات مع طرف عربي ومهما كان لا يمثل أمرًا حاسما لتعميم حالة الاستسلام على البقية، فمصر أكبر دولة عربية وقعت اتفاقيات كامب ديفيد؛ لكنها لم تنجح في جرّ دول عربية أخرى، كما أنها تتحسب لوضعها الداخلي المتحفز تجاه أية خطوة غادرة من قبل هذه الأنظمة تجاه القضية الفلسطينية، الامر الذي ثبت خلال انعقاد ورشة البحرين الاقتصادية.

3 ـ المحور المناهض للصفقة: موقف محور المقاومة من الصفقة لا سيما وأنه بات يمسك بعديد الأوراق الإقليمية. ويتسم هذا الموقف بكونه يشكل جزءًا من موقف محور المجابهة الدولية المتكون من محور المقاومة ومعه روسيا والصين، بما يوفره ذلك من حالة تساند بين الموقعين الدولي والإقليمي في رفض هذه الصفقة.

إن تضافر العقبات الذاتية والموضوعية لا يسقط الصفقة بشكل آلي، ولكنه يوفر المناخ المناسب لنضال القوى المناهضة من أجل إسقاطها، بما يمكنهم من تحويل معركة الإسقاط إلى معركة تجميع وحيازة فرص استراتيجية، تؤسس إلى واقع يناقض تمامًا التصورات التي بنت عليها أمريكيا وإسرائيل طموحهما في إعادة صياغة المنطقة، لكن ذلك يفرض استيلاد شرطًا برامجيًا واضحًا تُبنى على أساسه عملية المواجهة وخوض معركة الإسقاط وتحويل التهديد إلى فرص سانحة.

السياسةالأمريكية تـجاه القضية الفلسطينية

الثابت والمتحول

م. تيسير محيسن–كاتب وباحث–عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني

في عام 2009 أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن انسحاب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان، وإطلاق «إستراتيجية إعادة التوازن» في آسيا والمحيط الهادئ. الرئيس الحالي، دونالد ترامب، يواصل سياسة «الانسحاب». تعالج هذه المقالة تبدلات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة وتجاه القضية الفلسطينية على وجه الخصوص، وذلك في ضوء، ما يعتقده الكاتب من مركزية «الانسحاب» في هذه الإستراتيجية، ليس بالمعنى السلبي للكلمة، أي ليس باعتبارها «هزيمة للسياسة الأمريكية أو انتصارًا لما يسمى محور المقاومة في الإقليم، وإنما بوصفها الاستمرار بوسائل أخرى.

ولكن، دعونا قبل ذلك، أن نعود للوراء قليلا لنرى كيف تطورت هذه الإستراتيجية وتغير محمولها السياسي والعسكري والقيمي بين فترة وأخرى، وإلى أين وصلت أو يمكن أن تصل مع إدارة الرئيس ترامب.

قامت السياسة الأمريكية الخارجية على مبدأ الحياد والعزلة؛ فلم تتطلع إلى الخارج إلا في النصف الثاني من القرن 19. انتشر نوع من النفوذ الأمريكي في المنطقة العربية مطلع القرن 20 عبر الهيئات الدبلوماسية، والإرساليات التبشيرية، والبعثات العسكرية والثقافية. خابت آمال العرب وقد راهنوا على مبادئ ويلسون؛ إذ وقفت أمريكا موقفًا سلبيًا من قضاياهم السياسية.

وغداة الحرب العالمية الثانية، برزت المسألة الفلسطينية، وكذلك نشأ «فراغ قوة» استدعى دخول الولايات المتحدة المنطقة العربية التي شكلت منذ ذلك التاريخ، واحدة من أهم ساحات الحرب الباردة « و تمثلت ملامح الإستراتيجية الأمريكية حتى عام 1991 فيما يلي: احتواء نفوذ ومنها اللوبية الأخرى والحيلولة دون توسعها (الاتحاد السوفييتي)، الحفاظ على وصول الغرب إلى مصادر الطاقة، الحد من التطلعات القومية والتحررية لشعوب المنطقة، والحفاظ على الأنظمة المعتدلة، الالتزام الشديد وطويل الأمد تجاه أمن إسرائيل وبقائها ورفاهها.

بعد انتهاء الحرب الباردة، لم تسقط الأهمية الحيوية للمنطقة العربية في الإستراتيجية الأمريكية، وإنّ جرى تعديل على بعض التوجهات والسياسات، كما استمر الدعم الأمريكي لإسرائيل والحرص على منطقة نفوذ فعلية في منطقة الخليج، كما دخل على قاموس السياسة الخارجية الأمريكية مفهوم «الاحتواء المزدوج» لإيران والعراق. من المعروف أن السياسة الخارجية تتأثر إلى حد كبير بضغوط جماعات المصالح ومنها اللوبي اليهودي.

شكلت الصهيونية الإطار الثقافي الرسمي الأول للجالية اليهودية بعد الحرب العالمية الثانية، على خلفية إعلان قيام إسرائيل، والميل العام نحو تعزيز الانتماء اليهودي على حساب الاندماج في المجتمع الأمريكي، وبالرغم من ارتفاع العوامل المحبذة للاندماج لاحقا بسبب الاستعداد الثقافي والمهني للجيل الثاني من اليهود، وللإفادة من الفرص المتاحة في أجواء الازدهار الاقتصادي، إلا أن الجالية اليهودية حرصت على تفوقها ونفوذها وقوتها، وبالتالي دعمها لإسرائيل، بالرغم من نسبة عددية بالكاد تتجاوز 2٪ من إجمالي سكان الولايات المتحدة. يعزى الأمر إلى الدور البارز الذي لعبه اليهود في النهضة الاقتصادية في الخمسينيات، وفي حركة الحقوق المدنية في الستينيات، وإلى حرصهم على تبؤ مواقع قيادية في أبرز القطاعات الاقتصادية والمؤسسات الثقافية والإدارات الحكومية. علاوة على ذلك، يعود تأثير إسرائيل إلى إعلامها؛ إذ نجح في إقناع مواطني الدولة العظمى الوحيدة في العالم بأن كل ما يفعله العرب مدمر وعنفي ومتعصب ومناهض للسامية، ويعزي أسباب هذا النجاح ليس فقط إلى التخطيط الجيد والتنفيذ الدقيق للحملات الإعلامية، بل أيضا إلى غياب الجانب العربي عمليًا عن ميدان السياسة والثقافة في الولايات المتحدة.

شكلت هجمات سبتمبر 2001 حدثًا تاريخيًا فارقًا، وبناء عليه أدخل بوش الابن تعديلات جوهرية على سياسة بلاده تجاه المنطقة العربية؛ و أطلق المارد الديني، وأعلن الحرب على الإرهاب، وأسقط نظام البعث العراقي، وأطلق يد شارون الذي أجهز فعليًا على الانتفاضة الثانية، وقوض أركان النظام السياسي الفلسطيني، وطبق إستراتيجية الفصل في محاولة منه للتحكم في «القنبلة الديموغرافية»، وضرب الكيانية الفلسطينية الناشئة على الأرض الفلسطينية، وقطع الطريق فعليًا على حل الدولتين، وحل الدولة الواحدة في الوقت ذاته.

مع بوش الابن، انقلبت أمريكا إلى دور خارجي تدخلي، تحت ذريعة «الحرب ضد الإرهاب»، عزز هذا التوجه تصاعد تيار المحافظين الجدد، وتنامي دور ونفوذ

الأصولية البروتستانتية، الأمر الذي أضفى طابعًا أيديولوجيًا على الحرب. بالمقابل خرجت أصوات تحذر من مغبة ما يجري، إذ ربط نعوم تشومسكي ما يحدث بالإحباط واليأس الذي أصاب الشباب العربي، وخصوصاً من انسداد آفاق حل الصراع العربي الإسرائيلي، والدعم الأمريكي المستمر للاحتلال، قائلا: «أميركا تدفع ثمن انحيازها لإسرائيل».

أعاد باراك أوباما صياغة السياسة الخارجية في المنطقة العربية، بحيث يصلح الضرر الذي أحدثه بوش الابن. الكلمة السحرية هنا «الانسحاب». بالمقابل، اعتمد مفهوم «القوة الناعمة»، وخلق مساحة سياسية جديدة لمواجهة التحديات الطويلة الأمد، وسعى إلى التوسط بين الإسرائيليين والفلسطينيين على غرار ما أقره المجتمع الدولي.

ولكن لم تأتِ سياسة أوباما نقيضًا لسياسة جورج بوش الابن، وإنما لتجميلها واستكمالها، ولسوء حظ الرجلين، ففي عهدهما بدا أن «الهيمنة الأمريكية» منذ ا ا راحت تتلاشى.

من بين عوامل تراجع الهيمنة الأمريكية، إساءة استخدام هذه الهيمنة (خسارة الحلفاء وكسب المزيد من الأعداء)، صعود الصين، عودة روسيا، تداعيات «الحرب على الإرهاب»، وغير ذلك. هناك من يرى أن تراجع الهيمنة لم يكن تعبيرًا عن «الهزيمة»، وإنما مقتضيات الأمن القومي الأمريكي دفعت نحو نقل الصراع إلى الشرق الأقصى، ولذلك احتاجت أمريكا إلى حلفاء جدد، واحتاجت أمريكا إلى من يملأ الفراغ الناشئ عن انتقالها.

إدارة ترامب ورثت كل ذلك. إمبراطورية ضخمة تواجه تحديات كبيرة؛ والإدارات السابقة لم تفعل سوى مراكمة مزيد من الإخفاقات من وجهة نظر هذا الشعبوي، وبعد مرور بضعة سنوات على إدارته تبين بالملموس مدى التناقض الكامن في سياسته، من حيث رغبته في تجنب الحرب، وفي الوقت ذاته، استخدام إستراتيجية الضغط القصوى التي تجعل الحرب أكثر احتمالا وترجيحًا. ولما كان الكاتب على قناعة أن مفاعيل سياسة ترامب في المنطقة لازالت تشتغل، ومع اشتغالها تعلو النبرة أحيانًا وتخفت أحيانًا أخرى، وغالبًا لا يرى الناس فعليًا ما وراء الأكمة؛ لذلك لعله من المفيد إيراد ملاحظات مكثفة حول الرجل وسياسته، أكثر منها تحليلا معمقًا في هذه الآونة. فالإخفاقات المتتالية في

سياسته وبعض الحماقات المرتكبة من قبله، واحتمالية عزله أو سقوطه في الانتخابات القادمة، تدفعني للقول، أن ثمة حدود لحجم ومدى التغير الذي يمكن أن يحدثه ترامب في سياسة بلاده في المنطقة العربية، نتيجة لتعقيدات وتشابكات المصالح، وتطورات الأحداث في الميدان.

من الواضح أنه يمضي في سياسة «الانسحاب» التي بدأت في عهد سلفه إلى أبعد مدى ممكن، وهو على ثقة أن أطرافًا إقليمية تعبئ الفراغ الناشئ، ليس على الضد منه، بل بالتواطؤ معه. هذه السياسة مدفوعة بعاملين: دورية السياسة بين الانطواء والانبساط، صعود الصين الذي يشكل تحديًا جديًا.

سياسة «الانسحاب» لن تمنع من المحافظة على «قدر من الاهتمام» لعدة أسباب؛ أولها يتعلق بكون أمريكا قوة كبرى في العالم وستظل مهتمة بأن تلعب دورًا ما في الشرق الأوسط. السبب الثاني يتعلق بإسرائيل، وتعهدها بالحفاظ على وجودها وأمنها، وهو أحد ثوابت الإستراتيجية الأمريكية. والسبب الثالث، يتعلق بسعر النفط وتأثيره على الاقتصاد العالمي، وأيضًا حقول الغاز وإمداداته.

أعلن أنه يعمل مع دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن وإسرائيل لإقامة تحالف استراتيجي إقليمي؛ لتحقيق الأمن في الشرق الأوسط، في مواجهة إيران. الواقع أن الرجل لا يبدو جادًا في ذلك، وإنما يمارس أقصى درجات الابتزاز المالي من ناحية، ويستدرج دول الخليج لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل من ناحية أخرى، ويستدرج إيران أيضًا ولا يعزلها، حيث تبدو المكونات العامة احتواء لإستراتيجيته تشتمل على إيران والحفاظ على الوضع الراهن إزاء إعادة تشكيل الديمقراطية وانتشار الإسلام السياسي.

إذا كانت إسرائيل واحدة من الدول القليلة التي أسعدتها سياسات ترامب غير إن قيادتها اليمينية تدرك أنه سرعان ما سوف يطالبها بالمقابل، استنادًا إلى عقلية تاجر العقارات أو «الصفقة»، ويتوقع البعض أن إسرائيل تؤجل تشكيل حكومتها حتى لا تضطر إلى الموافقة على خطته المسماه «صفقة القرن» أو رفضها؛ إذ في الحالين يمكن أن تدفع ثمنًا غاليًا من وجهة نظر حكامها اليمينيين المتطرفين. وعلى ذلك، ربما يصل ترامب إلى انتخابات الدورة التالية دون «إنجاز»، وستواصل إسرائيل فرض رؤيتها للحل على أرض الواقع وهذا ما تفعله على أي حال.

ما الذي علينا، نحن الفلسطينيون، أن نخشاه من الرجل وإدارته وسياسته؛ وهل ثمة ما نخشاه حقا طالما أن صفقة القرن إما إنها «سقطت» حسب زعم بعضنا، وإما إن إسرائيل سترفضها أو إن الإدارة الأمريكية الحالية لن يسعفها الوقت لفرضها؟

إن أسوأ ما يمكن أن تفعله هذه الإدارة هو «إهمالنا» ودفع الآخرين، وخاصة العرب لإهمالنا، وبالتالي تركنا «فريسة» لحكومة قد تكون الأسوأ في تاريخ الصراع. ولذلك، علينا أن نسارع بوضع خطة عمل عاجلة تترجم إلى أفعال، يمكن أن تسهم في الإجهاز على الرجل، أو على الأقل تعطيل سياسته الرامية إلى تقويض المشروع الوطني الفلسطيني.

ولعل أبرز مكونات هذه الخطة: بناء موقف عربي موحد، يرتكز لحقوق الشعب الفلسطيني في الدولة والاستقلال وتقرير المصير. وأيضًا، على طرفي الانقسام إما مغادرة مربع الانقسام وتمتين الجبهة الداخلية وتصميد المواطنين في مواجهة كل أشكال الاقتلاع والتضييق والخناق، وإما على الأقل شطب معيار البقاء في السلطة والتمسك بها بوصفه معيارًا حاكمًا لسلوكهما (حماس تكف عن جعل غزة مرجعية ذاتها وتتماهى مع إدارتها فلا تكتفي بلائحة المطالب المعروفة، وفتح توقف جعل السلطة الاعتمادية مرجعية عليا لكل سلوك وخطاب للقيادة، وبذلك تتجاوز المنطق الذي تأسست عليه هذه السلطة، بإعادة الأمانة للمنظمة من ناحية، وللشعب صاحب الولاية من ناحية ثانية). إن بناء جبهة رافضة على أساس التخلي عن وهم «السلطة» ومكاسبها، والاستعداد العالي للتضحية، والقدرة على تطوير إستراتيجية مواجهة سياسية في القلب منها بناء تحالف إقليمي من كل الأطراف المتضررة من السياسة الأمريكية في المنطقة.

المقاومة دون استعادة الشارع تبقى ضحية بريئة

د.عادل سمارة – كاتب وباحث في الشؤون السياسية والاقتصادية

تقود الولايات المتحدة معسكر الثورة المضادة بما هي رأس المركز الرأسمالي المعولم، والذي يتضمن حلفاء، أي الاتحاد الأوروبي، وأدوات، أي الكيان الصهيوني، وعملاء، أي معظم الأنظمة العربية التابعة وخاصة أنظمة الدين السياسي وعلى رأسها (الريعية النفطية)، ويضيء لجميع هاتيك القوى مثقفوا الطابور السادس الثقافي الذين يتخندقون لصالح الثورة المضادة وضد المشروع العروبي، ويتقارب معهم، عن وعي أو عدم وعي، فريق المثقف المُنشبك الذي يدافع عن الأنظمة العربية التقدمية أو ما تسمى مجدّدًا (وبلا أسانيد) أنظمة الدولة الوطنية بدل القطرية، دفاعًا من طراز المبايعة، مما يقتل قدرتهم أنفسهم على التطور، وبالتالي يعجزون عن إفادة الآخرين.

أمام هذا الحلف بواقعه ومقاصده واتساعه، يتضح لكل ذي نظر أن التناقض مع هذا الحلف هو تناحري، وبالتالي فهو أمر يجترح وجوب المقاومة على قاعدة شعبية واسعة في القطر الواحد وعلى الصعيد العروبي. وإذا كانت الثورة المضادة في الوطن العربي ترتكز على الإمساك بمواقع السلطة ورأس المال سواء الريعي والطفيلي والكمبرادوري وإيديولوجيا الدين السياسي، وكلها في صالح السوق طبعًا، فإن التصدي والمقاومة لها تبلور تيار/حزب شعبي عروبي يشترط: إشتراكي ليشكل حاضنة فكرية وموجه رأي عام لصالح المشروع العروبي، وفي مقدمته قوى المقاومة. وستكون أولى وأشق مهامه تخليص الطبقات الشعبية العربية من مآزق ثلاثة تعرضت لها، وهي:

*سيطرة إيديولوجيا أنظمة وقوى الدين السياسي بعد هزيمة حزيران وانحسار القوى القومية والشيوعية.

* حلول الإعلام وخاصة الفضائيات، محل الأحزاب، وتحولها إلى مصدر توجيه الرأي العام، حيث تحول معظم الشعب العربي إلى مشاهدين محايدين لا فاعلين ولا حتى مهتمين في صراع يحدد مصيرهم. إن حلول الفضائية محل مواقف الحزب، والمحلل فيها محل المفكر الحزبي، وبرامجها المشوهة والمتخلفة والمسمومة محل الكتاب، كل هذا أدى إلى فقدان قوى الثورة للشارع.

*بعيدًا عن دور النظام السعودي ضد الأمة العربية، وخاصة بعد عدوان 1967، فقد بدأ هذا الإهلاك مع عام 1991 حين شاركت أنظمة عربية الحرب الإمبريالية/الصهيونية الثلاثينية ضد العراق بحجة «تحرير» الكويت، وهي المشاركة التي أرست قبول الشارع العربي بعدوان قطر عربي ضد آخر وتحت قيادة العدو الرأسمالي الغربي. وعليه، صار «طبيعي» أن تقوم دول عربية بالعدوان حتى المباشر ضد دول عربية أخرى حيث اتخذ ذلك:

*عدوان أنظمة وقوى الدين السياسي ضد دول عربية أخرى عبر ضخ الإرهابيين إلى ليبيا وسوريا والعراق وتوفير التدريب والتسليح والتمويل لهذه الحرب، مما ساهم في حصول التحسن النسبي في اقتصادات الغرب، وخاصة الاقتصاد الأمريكي إثر الأزمة الممتدة 2007-2008.

*العدوان العسكري المباشر من نظام عربي ضد دولة عربية أخرى، سواء مشاركة قطر والإمارات في ذيل الناتو في قصف ليبيا، أو الحرب العدوانية المباشرة السعودية الإماراتية ضد اليمن، ومشاركة السودان فيها بدفع آلاف من جنودها في حالة ارتزاقية، والدور المصري في حصار اليمن ضمن نفس العدوان. وهذه الأمور المعروفة والمكشوفة، تستدعي التوعية والتثقيف بوجوب الطلاق بين الشعبي والرسمي ارتكازًا على حقيقة أن هذه القوى المضادة هي لا وطنية، ولا عروبية، ولا تنموية، ولا ديمقراطية، وهذا يُبعد الحركة الثورية من كارثة العلنية. فالعلنية، هي مجرد معارضة أو رفض لأنظمة نقيضة للوطن والشعب، ولكن المعارضة علنية بل إعلامية/إعلانية، مما جعل دور هذه المعارضة شكلانيًا، وبالتالي اعتادت الأنظمة على قصقصة أغصان هذه النبتة الضعيفة التي تعيش تحت جناحها كلما شعرت بنمو أعلى من الحد المطلوب لهذه النبتة.

ولعل أشد المفارقات في هذا الصدد هو الحالة الفلسطينية في المحتل 1967، فمنذ عام 1977 حينما تمكن الليكود من استلام السلطة بديلًا لحزب العمل في الكيان الصهيوني الإشكنازي، اتبع الليكود سياسة فتح منافذ كشف الذات من قبل قوى وجماهير المقاومة. أخذ الليكود بالسماح بكتابة إعلانات النعي للشهداء والتهنئة للمُفرج عنهم من السجون مما سهَّل على المخابرات الصهيونية معرفة الإطار الشعبي لكل تنظيم وعبر غربلة الأسماء ومتابعة الأشخاص كانت تقترب من معرفة أو كشف خلايا سرية.. تفاقم هذا المرض بإحضار العدو الأمريكي الصهيوني ل م.ت.ف إلى المحتل 1967 عبر اتفاقات أوسلو وبروتوكول باريس؛ الأمر الذي ترتب عليه فتح مكاتب علنية للتنظيمات، وتحرك كثير من الكوادر بشكل علني سواء في النشاطات في المكاتب العلنية ومشاركة عناصر غير مكشوفة ولم يسبق اعتقالها، أو تشكيل قوائم انتخابات طلابية حيث يكشف الشباب والشابات أنفسهم مأخوذين بحماسة الصراخ الدعاوي. ويمكن للمرء القياس أو سحب المقياس نفسه على اتحادات المرأة والنقابات المهنية...الخ، ناهيك عن منظمات الأنجزة...الخ.

بقول آخر، يجب الفصل التام بين العناصر القديمة والمكشوفة للقوى السياسية لتكون مثابة نوادي لمتقاعدي تنظيم معين تشتغل على الموقف العام والوعي العام والنشاطات الوطنية العامة، وبين العناصر الشابة التي يجب أن لا تتم التضحية بها من أجل مكسب في اتحاد طلبة، في حين ينتمون لخلايا سرية يكونوا تحت أعين العدو والعديد من المخابرات الأخرى فيسهل ضربهم.

باختصار، أي طرف يؤمن بما يزعمه عن الالتزام بتحرير فلسطين، لا يمكن أن يكون جادًا في ذلك حقيقة طالما يعمل بشكل مكشوف وشبه مكشوف، وذلك لأن المحتل 1967 ليس محررًا؛ فالعدو يدخل كل بيت مدعومًا بما يسمى «المطاردة الساخنة» التي تستدل كثيرًا على المناضلين بناء على أشكال يتضمن هذا متعددة لكشف الذات.

وجوب العمل الشعبي الجماهيري لتعبئة وتوعية وتحريك الشارع العربي، كل في مكانه وموقعه، ضد لفيف الأعداء، ولكن شريطة عدم الوقوع في وحدانية اعتماد فخ النضال الإعلامي العلني الذي يكشف للعدو مكامن قوة المقاومة. بمعنى وجوب السرية، وفي مواقع الاشتباك مع الثورة المضادة بالسلاح، ولا شك أن أمورًا مشابهة تحصل في الوطن العربي، مع فارق أنه في الأرض المحتلة عدو خارجي بينما في القطريات العربية احتلال محلي يلتقي مصلحيًا ومصيريًا مع الكيان الصهيوني ضمن مظلة الثورة المضادة ولنقل وقيادتها في المركز الإمبريالي.

القَول أكثر إلى الواقع الحالي، لا بد من رفد المقاومة بموقف شعبي يحميها ويغذيها بمختلف المستويات، على أن تكون من مهام التحريك الشعبي مقاطعة منتجات ثلاثي الأعداء؛ أي الكيان الصهيوني والغرب الإمبريالي والأنظمة العربية العدوة للعروبة، وهي مقاطعة تبدأ بكل ما يمكن استبداله. والمقاطعة ومناهضة التطبيع هي بحد ذاتها مقدمة للتنمية بالحماية الشعبية؛ لأن المقاطعة تعني أساسًا وتشترط وتؤدي إلى التوجه التنموي الذاتي قبل الاستيراد البديل من الدول الصديقة.

إن نشاط وتنشيط وتعميم شعبي للمقاطعة ومناهضة التطبيع، والتطبيع برأيي «استدخال الهزيمة» هما إشراك الشعب، أي المواطن العادي في النضال الأعم ضد الثورة المضادة ما بين حرب عسكرية مسلحة وأخرى.

يمكن الانتهاء إلى القول بأن المقاومة وحدها لا تكفي، فلا بد من استعادة الشارع العربي في كل قطر عربي للبدء بجولة جديدة.

يشربون القهوة المرة.. ولكنهم ينامون بعمق

طلال عوكل

كاتب ومحلل سياسي من فلسطين

في الهدف

المعتوهون فقط وهم كثر في منطقتنا العربية، من لا يستفيدوا من الوقائع الصارخة، التي تؤكد ما لا يحتاج إلى براهين، من أن الولايات المتحدة الأمريكية هي العدو الأساسي للشعوب، خصوصًا العربية، بما في ذلك التي تستند عليها أنظمة متخلفة ومستبدة، أقرب إلى منطق المُرابي الذي يناور ويداور، ويُكّذب في السياسة، من أجل ابتزاز أموال ومقدرات الآخرين، بدون أن يقدم لهم خدمة حقيقية، جوهرها عند بعض الأنظمة العربية تأمين استقرارها وحمايتها من تهديدات بعضها موهومة، وبعضها الآخر حقيقية وجدية.

حين احتقن الوضع في منطقة الخليج العربي، خلال الأشهر الأخيرة، اعتقد البعض أن الولايات المتحدة الأمريكية ستشن حربًا على إيران دفاعًا عن مصالح دول الخليج، لكن تلك الاعتقادات والمراهنات سرعان ما أن سقطت، بعد أن تجاهلت إدارة ترامب إسقاط الطائرة الأمريكية المسيّرة، ثم تجاهل القصف الذي طال منشآت شركة أرامكو في السعودية.

بكل وقاحة يعلن ترامب أنه لن يخوض حربًا على إيران، وأنه سيسحب قواته لينهي دورها فيما يسميه حروب عبثية لصالح من يكرهون أميركا. ثم لا يلبث أن يوافق على إرسال المزيد من الجنود والمعدات العسكرية الأميركية إلى السعودية، في مهمات دفاعية مدفوعة الثمن بالكامل مع الفوائد من قبل السعودية.

وإلى وقت قريب، يعلن ترامب سحب ما تبقى من قواته في شمال شرّق سوريا، وترك الحلفاء الأكراد لمواجهة مصيرهم أمام التدخل العسكري التركي، الذي يستهدفهم حقيقة، مستترةً خلف شعار محاربة الإرهاب.

يتضح أن عملية نبع السلام التركية منسقة مع الولايات المتحدة التي صرح أعضاء إدارتها أن الإدارة على علم مسبق بعملية محدودة، لكنها فوجئت بأن العملية واسعة، لم ترتعش دول النفط العربي مما أبدته وممارسته الولايات المتحدة من سياسات تستسهل التخلي عن الحلفاء، بالرغم من أن المحمية الطبيعية المُسماه إسرائيل، تجتاحها تخوفات حقيقية من أن الولايات المتحدة قد تتخلى عنها في أية مواجهات قادمة، ولذلك فإن عليها الاعتماد على أساسًا، فيما يظل العرب يعتمدون على مركز الخيانة والتآمر في واشنطن.

التنمية بوصفها أداة مقاومة

غسان أبو حطب – منسق مركز دراسات التنمية في قطاع غزة-جامعة بيرزيت

«إذا كنت محايدا في حالات الظلم، فإنك تكون قد اخترت طرف المضطهِد»
ديزموند توتو

شروط التنمية أم تنمية الشرذمة

عكفت الحركة الاستعمارية الصهيونية على مدار سبعة عقود كاملة على تقسيم الشعب الفلسطيني وتفكيك أوصاله مبعدة بأفراده عن بعضهم البعض، فمنذ موجات الاستعمار الأولى في فلسطين كان هناك مشروع عن سابق إصرار وترصد لبعثرة الهوية الوطنية الفلسطينية من خلال عزل الفلسطينيين في بقاع منثورة ومبعثرة هنا وهناك، مطورة بذلك تشكلات اجتماعية متمايزة تختلف بين البقعة والأخرى. ولا بد من تجسيد منطق الشرذمة، هذا في كيفية تصور التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة وتنفيذها.

وهناك نوع من الهجوم على التاريخ نفسه يشكل سمة لا تتجزأ من كيفية تفاعل القوة/السلطة الاحتلالية الإسرائيلية. لقد تم إنكار تاريخ التجربة الفلسطينية وتقليصها إلى الرواية الأخيرة التي تقبل بنتائج الشرذمة على أنها وضع دائم مُسلم به.

نادرًا ما نجد أي عمل تنموي يقف في مواجهة مفتوحة مع عملية التقسيم هذه ويرفضها جملة وتفصيلا. فإن عملية التقسيم هذه تضيق من الرؤية والخيال السياسي. فهناك ضياع للهوية الجماعية وتقليص للأفق الاجتماعي، ضمن تلك الحدود المعزولة التي تحيط بهذه القطع المتناثرة من الأراضي التي مارس فيها الشعب حياته.

وهذا له عميق الأثر على قدرة الشعب على تصور ممرات بديلة للمقاومة، كما يقوض من التماسك الاجتماعي، ويتم تطبيع هذا التضييق للرؤية والمحافظة عليه في الممارسات العملية للمنظمات غير الحكومية وغيرها من وكالات التنمية.

لقد أفضى المشروع الصهيوني الكولونيالي إلى اجتثاث منهجي لإمكانيات تطور فلسطين سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وجغرافيًا وسكانيًا، لا سيما أن هذا المشروع قام على مركبات متفاعلة تعبر عن أقصى درجات نفي الأخر، فالجغرافيا يتم احتلالها، فيما يجري تزييف التاريخ واستئصال الذاكرة الجمعية للشعب الفلسطيني، الذي بات منذ بدايات هذا المشروع الصهيوني عرضة للتفتيت والتجزئة والتطهير والإبادة العرقية.

إن أي احتمال لإحداث تنمية حقيقية (انعتاقية) في سياق الاحتلال يخضع لإعاقة متعمدة وممنهجة منه يفرضها كمضطهد لإدامة نظام الهيمنة، وبالتالي فإن المقاومة الفعّالة تصبح أداة لا غنى عنها لتفكيك العوائق الأساسية التي تحول دون تحقيق تنمية، بالإضافة لوظيفتها في التمكين والأنسنة.

وهناك فرق بين التنمية كمصطلح سياسي وطني يعتمد نموذجًا أصيلًا من الداخل ويهدف إلى تعزيز صمود الفلسطيني على أرضه، كما اعتبارها "التنمية" مشروعًا حضاريًا مجتمعيًا ووطنيًا يشمل مختلف جوانب وأبعاد حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي نتاج تفاعل جدلي بين عوامل داخلية تمثلها من جانب فئات وقطاعات المجتمع الفلسطيني بعلاقاتهم بالنظام السياسي، وعوامل خارجية يمثلها الاحتلال الصهيوني وسياساته التعسفية من جانب أخر، ومؤسسات التمويل الأجنبي من جانب ثالث، وبين التنمية كمصطلح معياري، يعمل على تبني وجهة نظر الاقتصاد كركيزة لعقيدة التنمية، فارضًا مسافة فارقة مع السياسة ببعدها الوطني، ومستندًا إلى أرضية ما يسمى "المهننة"، وهذا الأخير هو السائد في دول العالم الثالث والمحكوم بمنظور الليبرالية الجديدة المعتمدة على ركائز ثلاث: الحكومة المصغرة، تبني فلسفة اقتصاد السوق، تحرير التجارة، وتدور الأفكار الأساسية لمنظور الليبرالية الجديدة حول ضرورة ضبط التوازن النقدي والمالي للدول النامية عن طريق تخفيض العجز في الموازنات العامة ومحاولة السيطرة على التضخم واستخدام أسعار الفائدة المناسبة وتحديد أسعار الصرف على نحو أكثر واقعية، وتشجيع دور القطاع الخاص مع مزيد من الاعتماد على مؤشرات السوق، وقد عرفت مجموعة هذه الترتيبات من قبل البنك والصندوق الدوليين باسم Washington)"توافق واشنطن" ، وهكذا لم تلبث (Consensus سياسات التنمية في معظم الدول النامية أن أخذت منذ الثمانينيات، وبوجه خاص في التسعينيات بهذا التوجه الجديد، نحو تقليص دور الدولة في الاقتصاد، والاعتماد على مؤشرات السوق، والاتجاه نحو التصدير، وتشجيع الاستثمارات الخاصة، وتخفيض القيود على النشاط الاقتصادي، فقد اتجهت السياسات الاقتصادية لمعاملة الدول النامية معاملة قريبة من الدول المتقدمة والتخلي عن المقولات التي ترى أن أوضاع الدول النامية تتطلب معاملة خاصة: حماية الصناعات الوليدة، فرض قيود على النشاط الاقتصادي، دور أكبر للدولة في الإنتاج، ولقد أكدت التحولات الجارية على مستوى الوطن العربي وفي القلب منه الضفة الغربية وقطاع

غزة، بأن هذا النموذج النيوليبرالي يعاني من أزمات هيكلية متعددة. فهذه التطورات دفعت دول المنطقة إلى خارج مسار التنمية المعتمدة على الذات، فالمجتمعات العربية اليوم ومنها مجتمعنا الفلسطيني تعاني من تفشي ظاهرتي الفقر والبطالة بشكل غير مسبوق،كما تعاني من التفكك الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي والأمني بسبب الصراعات والحروب الطائفية والمذهبية، وفي حالتنا الفلسطينية استطاعت دولة الاحتلال الصهيوني تحويل غزة إلى معسكر اعتقال يعاني سكانه من هبوط حاد في مستويات المعيشة، وتآكل في موارد الرزق وتدهور البني الأساسية والتراجع الملحوظ بتوفير الخدمات الحيوية كالغذاء والصحة والمياه والصرف الصحي... الخ. وذلك بفعل الحصار الخانق الذي تفرضه دولة الاحتلال المهيمنة على الشعب الفلسطيني في غزة، كما أن هناك العديد من التحديات التنموية المتمثلة في محدودية سوق العمل ارتباطا بالأعداد الهائلة للقوى المؤهلة للانخراط فيه، عدا عن التشوهات البنيوية في سوق العمل بفعل التبعية المقيتة للاقتصاد الاحتلالي، وكذلك تحديات الأمن الغذائي وغيره من التحديات التنموية، مما يؤكد على أن المسار المغلوط للتنمية أفضى إلى مأزق تنموي خطير تآكلت فيه الموارد المالية والإرادة الوطنية، وتعرض المجتمع العربي لخلل اقتصادي واجتماعي بين سقوف الثروة المرتفعة للقلة وضياع الكثرة في ردهات الفقر والفاقة والحرمان،مما جعل هذه المجتمعات مضغة سهلة للضغوط وفرض شروط الهيمنة وقبول التبعية والهامشية، ونشوء فئات طفيلية، وانتشار الفساد والفقر والبطالة، لدرجة أصبح معها الوطن العربي في أحسن أحواله يمضي إلى التخلف بشكل نسبي، وفي أسوأها بشكل مطلق.

وهناك ما يكفي من دروس التجربة التاريخية التي تدلل على فشل المذهب النيوليبرالي، فقد وصل معدل النمو السنوي المتوسط لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على النطاق العالمي 3.5% في الستينيات (ذروة الحقبة الكينزية- التنموية)، بينما هبط المعدل المذكور في عز الحقبة النيوليبرالية إلى 1.6%، وقد انتهز دعاة النيوليبرالية فرصة الازمة العالمية 2008م، لشن هجمة واسعة النطاق لاستكمال فرض مذهبهم بحجة أن

سبب الأزمة كامن في عدم تطبيق وصفاته بشكل كامل. وهذا يقودنا إلى الإشارة لاستخلاصين مهمين أشار إليهما جلبير الاشقر وهما:

أولا: لا تنمية متناسقة بلا سيادة وطنية، وشرط ذلك القطيعة مع النموذج النيوليبرالي.

ثانيًا: التنمية المتناسقة تفترض سيادة شعبية حقيقية، بحيث تتمكن الأغلبية الشعبية من قيادة خيار التنمية المُقاومة وتحقيق تطلعاتها بالتحرر والانعتاق وتقرير المصير.

أزمات اقتصادية مركبة

تنوعت الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وهي كما أشار إليها الاقتصادي الفلسطيني حسين أبو النمل على النحو التالي:

أولًا: أزمة بنيوية تترتب عليها خسارة سنوية في الناتج المحلي.

ثانيًا: أزمة مديونية متراكمة مع فوائدها.

ثالثًا: أزمة العجز الجاري في موازنة السلطة.

رابعًا: «الأزمة بالعدوى» بمعنى كل تغيير سلبي يصيب الاقتصاد الإسرائيلي ينعكس على الاقتصاد الفلسطيني.

خامسًا: «الأزمة الاحتياط» المتأتية عن تحكم إسرائيل بمفاتيح الاقتصاد الفلسطيني ليخدم سياساتها العليا.

ومع تدهور مؤشرات التنمية تحول سماسرة «صناعة التنمية» إلى نخبة جديدة في المجتمع الفلسطيني، وهي نخبة تابعة للشبكات المعولمة لتدفقات المساعدات الخارجية، ويكمن السبب المركزي خلف تراجع عجلة التنمية إلى الفشل في تكوين فهم حقيقي وكامل لطبيعة السلطة والسيطرة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث يتم توصيف السيطرة الإسرائيلية على المنطقة على أنها قد صممت أساسًا لتسهيل استلاب الثروات والموارد من الشعب الفلسطيني مع ضمان التوسع الاستيطاني والإخضاع الكامل للفلسطينيين بتجمعاتهم الثلاث داخل حدود فلسطين التاريخية، والاختلافات القائمة بين السياسات والممارسات التي تتبناها القوة المحتلة إزاء التجمعات الفلسطينية المختلفة لا تعدو كونها اختلافات في الهوامش فقط ،أما الجذور فواحدة لهذه السياسات

والممارسات. وقد يبدو للبعض أن قطاع غزة بات يمثل أنموذجًا تنمويًا مختلفًا، بعد أحداث يونيو 2007، وسيطرت حركة حماس على الحكم في غزة، وهذا الاستنتاج به من السذاجة الشئ الكثير، فالوقائع تفيد بأن قطاع غزة يئن تحت وطأة الحصار الخانق، وتتعدد به أنواع ومستويات التحديات التنموية على كافة الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية ...الخ، بحيث تشير التقارير الدولية لعدم إمكانية توافر مقومات العيش الكريم على جغرافيته خلال الأعوام القليلة القادمة.

لقد تحولت مسألة الديمقراطية إلى مشكلة مردها إلى الفرد أو المجتمع ويمكن حلها بشكل أفضل من خلال هذه الوصفة السحرية المسماة (التمكين)، ومن هنا فإن انحطاط التنمية هي خطأ ارتكبه المقموعون أنفسهم- وليس شيئًا تشكل أساسًا بحكم بُنى القوى المسيطرة، ومن هنا فإن التحدي يصبح إطلاق سراح الطاقة الكامنة للتنمية التي يفترض أنها عنصر متأصل موجود في داخلنا والتحدي الأساسي يجب أن يتمثل في قلب وإنهاء علاقات القوى هذه.

الاعتقاد-وهو ما يتعزز بشكل مثير للدهشة في السياق الفلسطيني- أنه من الممكن الانخراط في التنمية بدون قلب بنى القوى هذه، لهو طريق مضلل ولا يخدم بالفعل سوى تعزيز وتقوية أواصر النظام الاجتماعي القائم، مخفيًا ورائه تلك الممارسة نفسها لعلاقات القوى هذه، ويصبح التمكين بلا مغزى إذا لم يوضع في مواجهة وفي صراع مع القوى المهيمنة.

وقد تعاملت مقولات المانحين مع الأنا الجمعية الفلسطينية من مدخلين: إعادة تشكيل الواقع أو المكان والزمان، وإعادة موضعة الفرد الفلسطيني ضمن هذا الواقع، حيث يتشكل الواقع ضمن هذه المقولات من حيز جغرافي خرج من حالة صراع استعماري إلى مرحلة ما بعد الصراع وبناء الدولة «الوهم»، ويتميز هذا الحيز بحياة اجتماعية تعاني إشكاليات هي بمجملها إشكاليات فنية يمكن تجاوزها من خلال خبراء التنمية، ليتم بعد ذلك موضعة الفرد الفلسطيني ضمن هذا الواقع في سياق أن الفرد والجماعة بحاجة إلى تغيير مفاهيمهم حول أنفسهم، وتتم عملية التغيير بعد أن تتمكن هذه الجماعة من تقبل نفسها كجماعة مدنية تدخل في شبكة من العلاقات من خلال المنظمات غير الحكومية وتشابكاتها المعولمة، بحيث تخلق هوية معولمة للأفراد والجماعات.

في الحالة الفلسطينية، تعزز سلطان المؤسسات المالية الدولية كثيرًا بسبب تمويل الجهات المانحة للسلطة الفلسطينية من خلال صندوق ائتمان مقره الرئيسي في واشنطن العاصمة ويديره البنك الدولي. من هنا فإن المؤسسات المالية الدولية تتحكم بشكل مباشر بالتنمية الاقتصادية الفلسطينية، وعليه فإن أي فهم لعمليات التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة يستدعي التحري الكامل عن علاقات القوة المتأصلة في مؤسسات على شاكلة البنك الدولي.

هناك ناحية أخيرة في الليبرالية الجديدة يجدر التركيز عليها، ألا وهي التوسع الهائل في الأسواق المالية الذي تظهر في الضفة الغربية خلال الفترة الماضية، ومع تزايد تضييق الخناق داخل شبكة العلاقات المالية يتم تعليم الأفراد أن يلبوا احتياجاتهم من خلال السوق غالبًا عبر استدانة الأموال بدلًا من أن يقوموا بالصراع الجماعي من أجل الحصول على حقوق اجتماعية.

النقطة التي يجب فهمها هنا هي أن اتفاقية أوسلو التي انطلقت في التسعينيات لم تفض إلى تخفيف السيطرة الإسرائيلية بل إنها فقط غيرت من شكلها. يتجلى أحد أهم أنماط هذه السيطرة في النظام الاقتصادي الذي تطور في ظل الاستعمار، وتظهر هذه السيطرة اليوم من خلال التحكم بالبضائع الأساسية الداخلة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وتسهم هذه البنية في زيادة أرباح كبرى الشركات الإسرائيلية عبر آليات مختلفة.

هنا، لا بد من دمج هذه الاعتبارات البنيوية في أي تحليل لعملية التنمية، فالبنك الدولي على سبيل المثال يخصص آلاف الصفحات لتحليل موضوع الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي ويتطرق له على أنه مجرد مجموعة من التعليمات الإدارية التي يمكن أو لا يمكن أن تعيق التنمية الفلسطينية، بدلًا من التركيز على حقيقة أن هذا الاستيطان هو شكل من أشكال القوة التي تتغلغل حتمًا في كافة مناحي حياة المجتمع الفلسطيني، وبهذا تدخل إسرائيل كشريك في التنمية الفلسطينية بدلًا من اعتبارها عاملًا معاديًا لها.

فمن خلال تصوير إسرائيل على أنها شريك محايد أو صاحب علاقة آخر تزداد صعوبة مواجهة الحالة الاستعمارية الاستيطانية الإسرائيلية بأي طريقة ذات مغزى، حيث إن بنى الاحتلال تتوغل بشكل متزايد مكونة جزءًا لا يتجزأ من التنمية الفلسطينية نفسها، ويمكن أن يؤدي هذا الأمر إلى تغير في شكل السيطرة الإسرائيلية- فالابتعاد عن التواجد العسكري المباشر للتحول إلى الاعتماد بشكل أكبر على ممارسة سلطة بيروقراطية- قانونية- اقتصادية لتدليل على هذا الأمر- ولكنه لا يغير بشكل جوهري العلاقة القائمة بين إسرائيل والمجتمع الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

الخاتمة

بات من الضروري التعاطي مع التنمية كأداة للنضال في السياق الاستعماري الكولونيالي، من خلال الوعي بأهمية وضرورة خلق وتبني منظور ونموذج تنموي مناوئ للمنظور القائم على مبادئ الليبرالية الجديدة، منظور يعزز الاعتماد على الذات، منظور تنموي انعتاقي قادر على رفع منعة الشعب الفلسطيني وتعزيز قدرته على مواجهة التحديات الوطنية والتنموية المحدقة بمشروعنا التحرري الوطني والديمقراطي.

المراجع

1- هنية، آدم: التنمية كأداة للنضال: مواجهة واقع الهيمنة في فلسطين، سلسلة أوراق عمل تنموية، مركز دراسات التنمية – جامعة بيرزيت، 2012.

2- البلاوي، حازم: دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة،

3- البلاوي، حازم: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، 1978.

4- البرغوثي، عمر: المقاومة كمكون ضروري للتنمية في السياق الاستعماري، حملة المقاطعة نموذجًا، سلسلة أوراق عمل تنموية،مركز دراسات التنمية – جامعة بيرزيت، 2011.

5- كتاب، أيلين وآخرون: وهم التنمية: في نقد خطاب التنمية الفلسطيني، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، تشرين الثاني، 2010.

6- الاشقر، جلبير: السيادة والتنمية، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2015.

عن التطبيع الرياضي من البوابة الفلسطينية

خاص الهدف

منذ البدايات الأولى للمشروع الصهيوني، سعى سدنتُه إلى اختراق الوجود العربي. المسعى ذاته لم ينقطع بعد قيام الكيان الصهيوني، بل وتضاعف بعد توقيع بضعة نظم عربية لمعاهدات مع هذا الكيان؛ فالتنبيش عمّن يقبل التعامل مع هذا الكيان أو شرعنة وجوده، لا يرتبط بسلم أو حرب، ولكن بإدراك هذا الكيان لسرطانية وجوده في هذه المنطقة، وعدم مشروعيته.

لا يقتصر الدافع الصهيوني من وراء التطبيع على فكرة البحث عن الشرعية، بل يتحفز هذا الجهد أيضًا بالبحث عن الهيمنة؛ الهدف الذي لم ينكره الكيان يومًا، سواء بمعنى الهيمنة الاقتصادية والعسكرية والسياسية والثقافية، ولكن الجديد في هذا المضمار تلاقي عرب كثر، وفلسطينيين أكثر للأسف، مع هذا الجهد الصهيوني.

على مدار سنوات طويلة، عملت الأسرة الرياضية العربية، ومعها كل أنصار فلسطين من الاتحادات الرياضية المختلفة على طرد الكيان الصهيوني من مختلف الاتحادات الرياضية، وصولًا إلى إخراجها من الاتحاد الآسيوي لكرة القدم، بفضل المقاطعة العربية، ومقاطعة الأطر الرياضية الصديقة للشعب الفلسطيني والمناصرة لقضيته، وذلك في العام 1991، وهو ما عالجته المنظومة الاستعمارية المناصرة للكيان الصهيوني، وهو ما احتفى به كل فلسطيني بما في ذلك المنظومة الرسمية لإدارة الرياضة الفلسطينية. اليوم تأتي ذات المنظومة الرياضية الفلسطينية، ممثلة بالاتحاد الفلسطيني لكرة القدم، لفتح أبواب للتطبيع العربي مع الكيان الصهيوني من البوابة الرياضية، تفعل ذلك بالتضافر مع نظم عربية تلهث للتطبيع مع الكيان الصهيوني، وتتوق لتوسيع تحالفها الذيلي معه، وتريد تسويق ذلك كإنجاز وطني فلسطيني، مستجلبًا فرق ومنتخبات عربية للدخول للأرض الفلسطينية بالتنسيق مع الكيان الصهيوني، وكأن التنسيق الأمني الذي يمارسه البعض الفلسطيني، وترفضه الأغلبية الساحقة من شعب فلسطين ليس كارثة كافية، فيتم البحث عن أبواب لتعميم هذا التنسيق الأمني مع الكيان على مساحات عربية جديدة.

إن استجلاب المنتخب السعودي لكرة القدم للعب مباراته مع منتخب فلسطين، على أرض فلسطين المحتلة، باذونات وتصاريح مع الكيان الصهيوني، ليس إلا أحد أساليب شرعنة العلاقة مع هذا الكيان، ودحرجة لكرة التطبيع على أرض فلسطين ومن خلال ملاعبها، ومحاولة لإسقاط كل المقولات الفلسطينية والعربية التي تعتبر أن الممارسة الاحتلالية الصهيونية، هي حائل أساسي أمام وجود حياة طبيعية في أرض فلسطين، بما يشمل الممارسة الرياضية التي يحول هذا الكيان دون طبيعيتها، بقتله لأكثر من 700 رياضي فلسطيني واعتقال وإصابة آلاف غيرهم، وإغلاق الاندية الرياضية الفلسطينية، وحظر التنقل على الفرق والرياضيين الفلسطينيين داخل فلسطين.

الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم، منذ توقيع اتفاقية أوسلو، حرص على استخدام كرة القدم كمدخل لتسويغ ثقافة التطبيع والاستسلام، تجاه مجرمي الحرب الصهاينة، في تناقض تام مع كل ما هو وطني فلسطينيًا، وبما يخالف الدور الأساسي المفترض للرياضة كأداة لنشر القيم النبيلة والسامية.

إنّ تضحيات الأبطال الرياضيين العرب مهنيًا وشخصيًا في سبيل الالتزام بمقاطعة الكيان الصهيوني أكبر وأعظم من أن تعد وتحصى، وخروق المُطبّعين أقلّ من أن تُسقط جدار المقاطعة الشعبية العربية للكيان الصهيوني، إذا ما قوبلت بالرد الجماهيري والشعبي الرافض من كل القوى والأطراف المناصرة للقضية الوطنية الفلسطينية، فلسطينيًا وعربيًا ودوليًا، وهو الواجب المطروح حاليًا أمام الجمهور الفلسطيني والعربي، واجب ردع المطبعين والحفاظ على ثقافة وممارسة المقاطعة، ورفض محاولة إسقاطها.

فلسطين بين سايكس بيكو وصفقة القرن (ج٦)

حاتم استانبولي–كاتب سياسي فلسطيني

معظم المعطيات التاريخية تؤكد أنَّ السلطان عبد الحميد رفض رفضًا قاطعًا أنْ تكون فلسطين وطنًا قوميًا لليهود، وفي ردّه على هرتسل عام 1901، قال: «إنَّ فلسطين ليست ملك يميني بل هي ملك شعبي، الذي رواها بدمه، فليحتفظ اليهود بملايينهم، وإنَّ عمل المبضع في بدني لأهون عليّ من أنْ أرى فلسطين قد بُترت من إمبراطوريتي، وهذا أمر لا يكون» (1).

هذا الرد يوضح أنَّ السلطان عبد الحميد رفض الأموال التي عرضتها الحركة الصهيونية عليه لفك أزمة الإمبراطورية، مقابل أنْ يسهل هجرتهم إلى فلسطين، والاعتراف بها كوطن قومي لهم.

وهذا يوضح انقلاب الصورة لدور قبائلهم ومجموعاتهم، خاصة طائفة (يهود الدونمة) الذين استقبلتهم الإمبراطورية العثمانية عندما طردوا من إسبانيا، وأكثريتهم غيّروا أسماءهم وتسللوا لاحقًا إلى جمعية الاتحاد والترقي في الإمبراطورية العثمانية، ودَعَمَ وزراءهم وسفراءهم الذين أخذوا مناصب في الإمبراطورية المعارضة العثمانية، التي تمثلت بجمعية الاتحاد والترقي، التي تأسست عام 1989، وانضمّت إليها تركيا الفتاة عام 1906، وساهمت في عزل السلطان عبد الحميد الثاني 1909- وللإشارة، فإنَّ أحد الأعضاء الثلاثة الذين سلموا السلطان عبد الحميد قرار العزل كان يهوديًا، يُدْعى «قره صو أفندي»، سبق أنْ طرده السلطان من مجلسه في قصر يلدز (2)-، وتولية السلطان محمد الخامس- الشهير برشاد- مكانَه (1909 ـ 1918)، وتولى الجنرالات الثلاث محمد طلعت باشا (1874-1921)، وإسماعيل أنور باشا (1881- 1922)، وأحمد جمال باشا (1872- 1922).

هؤلاء الثلاثة الذين سيطروا على مقاليد الإمبراطورية العثمانية، وخطوا سياسة التتريك للقوميات الأخرى، التي كانت تشكل الإمبراطورية العثمانية، وألغوا الطابع الشّمُولي للإسلام، لتحويله إلى أداة لخدمة قومية واحدة، وفي عهدهم بدأتْ الإمبراطورية العثمانية تنحصر شمالًا وجنوبًا.

الدور العربي في الإمبراطورية العثمانية، تاريخيًا، كان دورًا مهمًا لإعطاء المشروعية الدينية للحكم العثماني، بحكم المنشأ القومي العربي للدين ولغته ومكانته.

إذا ما دقّقنا في القوميات التي شكّلت الإمبراطورية العثمانية، من بلغار ويونان وصرب ويوغسلاف وأتراك وعرب، نجد أنَّ العرب كانوا يشكّلون القاعدة الاجتماعية الأوسع والأكثر تماسكًا، ولهم دورٌ مهمٌ في بقاء واستمرار الإمبراطورية العثمانية، وإعطائها الشرعية الدينية التي كانت عاملًا مهمًا لاستمرار تماسك الإمبراطورية، وبالرغم من أنَّ حقوق العرب لم تكن تعكس دورهم المهم في مؤسسات الإمبراطورية، إلا أنّهم استمروا في الرضوخ للسياسات الإقصائية لهم، تحت عنوان الالتزام بالعلاقة الدينية، العامل المهم في العلاقة بين حكم العثمانيين والعرب.

أُتيحت للعرب المشاركة في الحياة النّيابية في عاصمة الخلافة بعد إعلان «المشروطية» الدستور العثماني عام 1908، حينها دخل العرب في مجلس «المعوثان»، وهو المجلس النيابي التركي، وكوّنوا كتلة برلمانية كان لها دورًا مهمًا في الحوارات (3).

بعد عزل السلطان عبد الحميد 1909، بدأت سياسات التتريك تسود، من خلال تتريك المؤسسات الحكومية، وفرض اللغة التركية، وإلغاء حقوق القوميّات، وفي ظل ضعف الإمبراطورية وارتفاع مديونيتها بدأت تخسر أراضيها شمالًا وجنوبًا، ولم تستطع مواجهة قضم أراضيها في ليبيا من قبل الطّليان، وتعاظم النفوذ البريطاني في مصر، هذه السياسات التي حاول المندوبون العرب في البرلمان التركي أنْ يشيروا إلى خطرها على العلاقة العربية التركية، لكن لم يُسمَع صوتُهم، خاصة عندما أرسل الشريفُ حسين أميرُ مكة ابنَه فيصل، يحمل رسائله إلى الباب العالي، يشكو فيها طغيان جمال باشا في الشام، وتضمنت الرسائل مطالب عدة، منها العفو عن المعتقلين العرب في جبل لبنان، الذين اعتقلهم جمال باشا بتهمة العمالة لفرنسا، إضافة إلى إعطاء العرب حقوقهم في الحكم في سورية والعراق، على أنْ يكون الحكم في الجزيرة العربية له ولأبنائه من بعده.

وكان ردّ الأستانة على رسالة الشريف حسين قاسيًا، إذ اعتبر ما ورد فيها ليس من صلاحياته، ولم يأخذ بمطالب العرب بوقف حملة الإعدامات للنشطاء في جبل لبنان، وكان الرد بإعدامهم. هذا الفعل الذي أراد منه جمال باشا إخضاع العرب، لكنه كان سببًا في موافقة الشريف حسين على التعاون مع بريطانيا، وبدأت سلسلة مراسلات عرفت برسائل مكماهون- الشريف حسين، هذه الرسائل التي وعد بها البريطانيون الشريفَ بإعطاء الحكم له ولأبنائه.

لقد كانت بريطانيا وعملاؤها في مكتب القاهرة والهند، المسؤولين عن عمل أجهزتهم في الجزيرة العربية عبر الثلاثي لورنس العرب، الذي يتبع مكتب مصر، وجون فليبي، وكوكس، اللذان يتبعان مركز الهند الاستخباري (ورد دورهم تفصيليًا في كتاب ناصر السعيد، حول تاريخ آل سعود).

لقد كان لهؤلاء الثلاثة دورٌ محوري في انقلاب الصورة، بشكل يحوّل دور القبائل العربية من دور داعم للدولة العثمانية إلى دور قوّض سلطتها وأسقطها في قلب مَرجعيتها الدينية، وبذات الوقت كان جون فليبي وكوكس يعارضان رؤية لورنس العرب في اعتماد بريطانيا الوحيد على الشريف حسين وأبنائه الأربعة، هذا التعارض الذي ظهر بين مركزي الاستخبارات البريطانية في مصر والهند، ورجحت رؤية جون فليبي وكوكس اللّذان عملا على تقويض الدور المستقبلي للشريف حسين في الجزيرة العربية، عبر دعمهم غير المحدود لخلق مرجعية جديدة تكون تحت سلطتهم، تأييدًا لموقف جون فليبي، الذي أشار إلى أنَّ سلطة

بريطانيا ونفوذها لا يمكن أنْ يدومان في ظل استلام الشريف حسين للحكم؛ كونه موجود قبل الاستعمار البريطاني، ويحظى بمكانة بين القبائل، لها أبعاد دينية وقبلية ووراثية لحكم بني هاشم.

أما بنو سعود وعبد الوهاب، سيكون ولاؤهم تامّ ومطلق لبريطانيا، التي أعطتهم السلطة وحاربوا بسيفها القبائل العربية الأصيلة، في حائل ونجد والجوف، وفتّتوها وشرّدوها وبسطوا سيطرتهم على الجزيرة العربية، وكانوا سببًا في ملاحقة مناصري الشريف حسين شمالًا (4).

لقد كان واضحًا أنَّ البريطانيين وظّفوا المنظومة الأخلاقية العربية، التي كانت تؤمن بالوعود أكثر من النصوص، في تلاعبهم بتحويل النقمة على سلوك جمال باشا ومجازره التي ارتكبت بحق العرب- خاصة في منطقة الشام، التي كانت مركزًا مُهمًا للجمعيات والنوادي والصحف العربية- إلى نقمةٍ على الإمبراطورية العثمانية.

لقد قام جمال باشا باعتقال وإغلاق الجمعيات والصحف، وقاد الناشطين السياسيين إلى السجون والمشانق؛ مما عمّق النقمة على الحكم العثماني، وفتح الباب أمام البريطانيين لاستقطاب الشريف حسن الذي كان يحظى باحترام القبائل العربية والناشطين في بلاد الشام.

وأخذت الموافقة منه على انتقال القبائل العربية من موقع الحليف للعثمانيين إلى موقع خندق البريطانيين والفرنسيين.

لقد استثمر البريطانيون والفرنسيون في الأخلاق العربية، وعمق معرفتهم بسلوك العرب، وأهمية زعيمٍ القبيلة ودوره المحوري، فكان سهلًا عليهم أنْ يُقنعوا زعماء القبائل ويطلقون وعودهَم الشفهية أو المكتوبة لهم، هذه الوعود التي كان ينظر لها زعماء القبائل من على أرضية فهمهم الأخلاقي، في حين كان البريطانيون خاصة يعتبرونها وعودًا تتطلبها مصلحة اللحظة السياسية.

هذه الوعود الكاذبة التي كشفتها ثورة أكتوبر في روسيا، التي نشرت نص اتفاقية سايكس- بيكو ووعد بلفور، التي أثارت شكوك الشريف حسين، لكن الخارجية البريطانية سارعت لتكذيبها في رسالة من وزير خارجيتها للشريف حسين، في الثامن من شباط 1918 (وارد نصها في صفحة 62 من كتاب جهاد شعب فلسطين).

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية التي شهدت انتصارًا لبريطانيا وفرنسا، ورغم أنَّ هذا الانتصار لعب فيه العرب دورًا محوريًا، إلّا أنّهم لم يُوفوا بوعودهم للشريف حسين بل دعموا خروجَه من الجزيرة العربية وحصاره في مدينة العقبة، وسارعوا بعدها لنفيه إلى قبرص، ليغلقوا صفحة وعودهم له وليسكتوا الشاهد الحي على وعودهم الكاذبة. واستثمروا في أبنائه، ونصّبوهم أمراءَ في العراق وسورية، وأنشأوا للأمير عبد الله الأول إمارة شرق الأردن، التي سيكون لها دورًا مفصليًا في استيعاب النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

هذا المشهد الذي شكّل مرحلة الفترة ما بين (1900 إلى 1922)، حيث تلاقت المصلحة الاستعمارية الغربية مع المصلحة الصهيونية، التي عبر عنها بشكل واضح في مقررات لجنة هنري كامبل- بانيرمان نسبة إلى رئيس وزراء بريطانيا عام 1907، الذي دعا إلى مؤتمر يضم ممثلين عن كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا وإسبانيا وبلجيكا والبرتغال وإيطاليا، هذه الدول التي كانت تشكل دول الاستعمار المباشر، حيث كان المؤتمر يقوم على حلقات دراسية، وعلى الدول أنْ ترسل إلى جانب ممثليها، خبرائها وأساتذتها الجامعيين.

وقد تضمّن تقرير المؤتمر:

«إنَّ الخطر الذي يهدد الاستعمار الغربي يكمن في البحر المتوسط، الذي يقيم على سواحله الجنوبية والشرقية شعبٌ يتميز بكل مقومات الوحدة والترابط، وتتركز فيها الثروات الباطنية والزراعية، مما يتيح لشعبها التقدم والرقي» (5).

وأوصى تقرير المؤتمر بضرورة تفتيت المنطقة، وفصل جزئها الأفريقي عن الآسيوي، عبر وضع حاجزٍ بشري بينهما.

المدقق في هذه التوصية يرى مدى النفوذ الصهيوني الذي كان يحكم أجواء المؤتمر، والذي انعكس في تقرير Henry Campbell-Bannerman).

وتأكد ذلك أيضًا في تقرير اللجنة البريطانية عام 1937، الذي أشير فيه لما يلي:

عندما صَحّت النيّة بشأن زحف الجيوش البريطانية إلى فلسطين في شهر فبراير عام 1917، فُتح باب التفاوض الرسمي بين الحركة الصهيونية والحكومة البريطانية، وتلتها مفاوضاتٌ أخرى مع الحكومة الفرنسية والإيطالية، وتمت الموافقة الرسمية على المشروع الصهيوني من قبل باريس وروما ولندن، وأُرجئ نشر هذه الموافقة حتّى أكتوبر 1917، الذي عُرف باسم وزير خارجية بريطانيا «بلفور»، الذي عرض على الرئيس الأمريكي وأخذت موافقته.

هذا يؤكد أنّ وعد بلفور كان ثمرة جهود صهيونية التقت مصالحها مع مصالح الاستعمار المباشر وعواصمه، Henryوجاء نتيجةً لتوصيات مؤتمر (Campbell-Bannerman.)

تلخيصٌ لهذه المرحلة المهمة، التي تحوّلت فيها التوصيات والقرارات الصهيونية المالية والسياسية والإعلامية إلى وقائع، عبر استخدام النفوذ الصهيوني في حكومات الغرب ودور زعماء الجاليات والقبائل اليهودية في أوروبا والإمبراطورية العثمانية، الذين حسموا خيار خلافهم بين ممثلي رأس المال (اليهودي) وممثلي الأرثوذكسية اليهودية، فضلًا عن الدور الذي لعبه عملاء بريطانيا في مصر والهند، وخاصة لورنس العرب وجون فليبي وكوكس، وتقمصهم الشخصية العربية بالشكل واللّباس، وحتّى تغيير الأسماء لتأخذ أسماء عربية، حيث غيّر جون فليبي اسمه إلى الحاج عبد الله فليبي.

لقد تَوّجَ ونستون تشرشل، أثناء زيارته إلى القدس عام 1922، الجهود المشتركة الاستعمارية البريطانية والحركة الصهيونية، بزرعه شجرةً في الأرض التي بُنيت عليها الجامعة العبرية في القدس.

المراجع:

(1,2,3): كتاب جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن- الصفحات 27 و30 و34.

(4): كتاب ناصر السعيد حول عائلة آل سعود.

(5): جهاد شعب فلسطين صفحة 67.

المقاومة الوطنية:
مشروع لمهمة لم تكتمل بعد!

د. سمير دياب– عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني

«إن واجب الدفاع عن الوطن هو أقدس واجب، إن شرف القتال ضد المحتل هو الشرف الحقيقي الذي ينبغي لكل وطنيٍّ أن يفاخر به.. فلتنتظم صفوف الوطنيين اللبنانيين.. في جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي، كسرًا للقيد الذي تحاول أن تفرضه اليوم أميركا وإسرائيل على عنق شعبنا الحر ورفعًا لراية التحرر الحقيقي لشعبنا العظيم».

لم تنطلق هذه الكلمات من فراغ، ولم يكن قرار الحزب الشيوعي اللبناني -يحتفل في 24 أكتوبر الحالي بالذكرى ال95 لتأسيسه- ومنظمة العمل الشيوعي وحزب العمل الاشتراكي من منزل الشهيد كمال جنبلاط الذين أطلقوا نداء «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» في 16 أيلول 1982عفويًا، أو ظرفيًا، بل كان قرارًا ثوريًا واعيًا من أجل وطن حر وشعب سعيد (التحرير والتغيير الديمقراطي).

منذ الاستقلال الوطني اتخذ النظام البرجوازي التبعي من الطائفية جسرًا لعبور أزماته البنيوية، وسدًا لمنع إجراء أية اصلاحات سياسية وإجتماعية، وجعل اليمين من شعار» قوة لبنان في ضعفه»، ومن «حياده» عن مجرى الصراع العربي – الصهيوني، مقتلا، أصاب صميم هويته العربية وموقفه وموقعه الوطني والقومي في الصراع، وترك الساحة مشرعة لكافة اختبارات الإمبريالية ومشاريعها وصراعاتها وأهدافها الاستعمارية.

هذه السياسة المعتمدة حولت لبنان إلى صندوق استثماري في الواجهة، وحديقة خلفية لصراع الأمم.

فكانت أحداث عام 1958 وإنزال «المارينز» في بيروت لدعم حلف بغداد، إلى موقف حياد لبنان، وهزيمة حرب حزيران عام 1967، لتشهد بعدها الساحة الوطنية تحولات فكرية وسياسية بدأت بالتبلور أكثر على المستويين السياسي والاجتماعي، لتشكل قاعدة إنطلاق معركة التحرر الوطني والطبقي. فمن تشكيل **«الحرس الشعبي»** عام 1969 بقرار من الحزب الشيوعي اللبناني، وإعلان انطلاقة المقاومة الوطنية الشعبية الأولى في الجنوب اللبناني ضد العدو الصهيوني، ثم تنظيمها في قوات الأنصار عام 1971، في الوقت الذي كانت هوة التناقضات تتسع وتتعمق في بنية النظام السياسي - الطائفي اللبناني، وكانت تشتد معها مخاطر المشروع الإمبريالي الاميركي- الصهيوني –الرجعي العربي، وقد عبرت المرحلة عن نفسها في مستويات عدة:

المستوى الأول: دخول الساحة اللبنانية مرحلة التجييش الطائفي الداخلي وخلق اضطرابات، تمهيدًا لتوظيفها عند الضرورة وحسب الطلب الخارجي؛ لمنع تغيير موقع لبنان في معادلة المنطقة.

المستوى الثاني: تنامي دور حركة سياسية وطنية وشعبية، لعبت قوى اليسار والحزب الشيوعي دورًا متقدمًا في قيادتها، وحملت بذور المقاومة والإصلاح الوطني من خلال برنامج مرحلي للتغيير الديمقراطي، أطلقته قوى الحركة الوطنية اللبنانية، حيث شكلت الحركة العمالية عمودها الفقري والحركة الطالبية قلبها النابض، بينما شكلت الحركة الثقافية الوطنية خبزها الفكري، بهدف التحرر الوطني.

المستوى الثالث: احتضان سياسي وشعبي واسع لدعم نضال مسيرة مقاومة الثورة الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية الوطنية المستقلة في فلسطين وعاصمتها القدس.

وسط هذه الأجواء، تكرست خيارات على ضفتين متناقضتين:

ضفة تمثل مصالح الطبقة البرجوازية الحاكمة وارتباطاتها الخارجية التي تحاول تضييع الهوية العربية والقضية الفلسطينية والانتماء الوطني، وتعتمد وفق منطق تهربها من أزمتها سياسة الهجوم ضد شعوبها، وتظهير قوتها القمعية والقهرية بحقها، بهدف التخلي عن شعاراتها وتمرير تسويات أو اتفاقات الذل والخيانة مع الإمبريالية والصهيونية مقابل تأبيد حكمها وتوفير مصالحها.

وضفة تمثل طبقة القوى العاملة التي تحمل مشروعًا تحرريًا تعبيرًا عن وعيها لخطورة المشروع الإمبريالي الاستعماري، وفهمًا عميقًا لأزمة قيادة حركة التحرر العربية وتداعياتها، على القضية الفلسطينية وعلى المستويات الوطنية والقومية. لذلك، ربطت مشروعها موضوعيًا بالتحرير والتغيير الديمقراطي.

في ظل هذه المناخات المتشابكة، لجأ النظام البرجوازي – الطائفي للالتفاف على حركة النهوض السياسي والشعبي وانتهاج خيار التصعيد والتأزيم وافتعال الاضطرابات.. وزج الجيش اللبناني في حرب المخيمات عام 1973، ثم تدريب وتسليح قوى اليمين السياسية (حماة النظام) تحضيرًا لإعلان الحرب الأهلية في نيسان 1975 التي بدأت على وقع مفاعيل نتائج حرب تشرين 1973، وبداية مرحلة شق الصف العربي وانتقال مصر «السادات» إلى موقع المفاوضات والتسويات مع العدو الصهيوني.

بعد حرب السنتين (1975- 1977)، دخلت الحرب الأهلية لعبة التحولات وسط شبكة إقليمية ودولية لتمرير صفقات كامب ديفيد، والقضاء على الثورة الفلسطينية، وتحويل معركة الصراع الطبقي والمصير الوطني في لبنان إلى صراع طائفي.. حيث شكل الاجتياح الصهيوني عام 1978 للجنوب

اللبناني العنوان الأول للتغطية على مشروع «كامب ديفيد» الخياني، بعد أن عجزت قوات الردع العربية عن حل النزاع اللبناني، لا بل، ساهمت في تفاقم الأزمة بانحياز بعضها إلى طرف سياسي طائفي لصالح هذا أو ذاك على حساب الحل الوطني. وهكذا، نجحت الساحة اللبنانية في اختبار لعبة النار وتصفية الحسابات، والشروط والضغوط لضرب الثورة الوطنية اللبنانية والفلسطينية.

قاوم لبنان الوطني السياسي والشعبي الاحتلال الصهيوني، وكل سياسات التفتيت والتقسيم والفدرلة الطائفية، ومعها المخططات الإمبريالية والصهيونية الرامية إلى سلخه عن هويته الوطنية وعروبته وتطوره الديمقراطي، وعندما سقطت بيروت، بعد حصار صهيوني دام على مرأى من العالم لأكثر من مئة يوم بعد انسحاب قوات الثورة الفلسطينية بحرًا من بيروت إلى تونس 1982، وبعد نزع الألغام عن محيط بيروت.. كان سقوطها بيد المحتل الصهيوني والأميركي بمثابة إعلان وفاة النظام اللبناني والعربي، وإعلان ولادة مشروع جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية في 16 أيلول عام 1982.

لم يستطع المحتل الصهيوني نزع كرامة بيروت، وتشويه تاريخ مقاومتها وصمودها، بل واجهته بإرادة وقوة مقاومتها الوطنية وعمليات أبطالها النوعية في أنحاء بيروت، وأجبرت المحتل على مناداة أهالي بيروت أن **«لا تطلقوا النار علينا فنحن منسحبون»**، لتتحرر بيروت بعد عشرة أيام فقط من احتلالها، وليشكل خيار المقاومة الوطنية الطريق نحو بناء مرحلة ثورية جديدة في فعل مقاومة وطنية وعربية من أجل التحرير.

كبرت المقاومة الوطنية، وكبر الحلم، فبعد تحرير بيروت والضاحية والإقليم والجبل وصيدا والنبطية والبقاع الغربي وقسم من الجنوب.. وكلما كانت المقاومة الوطنية تتجذر في الأرض وتتوسع، كلما كانت تتوسع معها دائرة استهدافها داخليًا وإقليميًا ودوليًا، بصفتها رافعة ثورية لحركة التحرر الوطني العربية، والتي تشكل خطرًا حقيقيًا ضد أعداء التحرر والتقدم.

وكلما كان نهج المقاومة الوطنية يتقدم، كلما كشر التحالف الطبقي السياسي والمالي عن أنيابه الطائفية، وعن نزعات أطرافه نحو إنشاء عقد سياسي- طائفي جديد، لاستبدال هيمنة طائفية بأخرى، أو لإعادة توزيع نظام المحاصصات الطائفية مجددًا.

خصوصًا، بعد طرد المارينز وإسقاط اتفاق 17 أيار عام 1983 الخياني مع العدو الصهيوني، ليتكرس تباعًا الخيار الطائفي والفئوي بفعل سياسة قوى الأمر الواقع. وبفعل زلزال المتغيرات الدولية وسقوط المعسكر الاشتراكي، وحرب الخليج الثانية، وإعلان الإمبريالية الأميركية «نهاية التاريخ» وانتصار الرأسمالية بقيام النظام العالمي الجديد، ليأتي لتفاق الطائف عام 1989 برعاية دولية وإقليمية ليعلن عن مرحلة إعادة إنتاج النظام السياسي بمحاصصات جديدة، وتكريس دولة «الطوائف» في لبنان؛ لتتراجع موضوعيًا وذاتيًا مرحلة المقاومة الوطنية لحساب تقدم المقاومة الإسلامية، ولتبدأ مرحلة جديدة في المنطقة عشية مؤتمر مدريد وشعارات «الأرض مقابل السلام» وما نتج بعده من اتفاقات اوسلو، ووادي عربة، وواي ريفر...

وسط هذا المتغيرات والمناخات والتحالفات الجديدة، أقفل القرن الماضي على انتفاضتين في فلسطين المحتلة، واستكمال تحرير ما تبقى من الجنوب والبقاع الغربي من رجس الاحتلال الصهيوني -باستثناء مزارع شبعا وتلال كفرشوبا واستمرار أسر جثامين بعض المقاومين من شهداء الحزب الشيوعي اللبناني- دون قيد أو شرط في 25 أيار عام 2000، لتسجل المقاومة الوطنية والإسلامية أول انتصار على العدو، وكسر شعار «الجيش الذي لا يقهر».

ثم تكرس هذا الانتصار التاريخي بمقاومة العدو الصهيوني إثر عدوان تموز عام 2006، وبتغيير معادلة الصراع مع العدو؛ إلا أن هذه الانتصارات التي غيرت المعادلة السابقة وأصبحت «قوة لبنان في مقاومته»، لم تستطع أن تحدث فرقًا على مستوى التغيير الديمقراطي، بل ذهبت الأمور للتعقيد أكثر والتأزم بفعل عدة عوامل منها: الهجوم الإمبريالي ومشروعه الشرق أوسطي الجديد، الاحتلال الأميركي للعراق، واستنفار القوى الرجعية والتبعية لصد ثورات وانتفاضات الحرية والخبز والكرامة لشعوبنا العربية، وخلق مافيات الإرهاب وتسليحها وتجنيدها في خدمة المشروع التفتيتي؛ الحرب في ليبيا وسوريا واليمن.. ومحاولة تهويد القدس وتمرير صفقة القرن، وتقديم مرتفعات الجولان هدية للكيان الصهيوني.. كل ذلك، يُبقي المنطقة على فوهة بركان حروب المواقع الاستراتيجية لصراعات المحاور الإقليمية والأقطاب الدولية للتحكم أو للسيطرة على الممرات والمنابع المائية والنفطية والغازية والمعدنية. هذا، عدا عن طبيعة التحالف الطبقي السياسي المالي الطائفي للنظام اللبناني المُولد للأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمسؤول عن تقويض انتصارات المقاومة الوطنية المحققة، وإغراق لبنان المنتصر في الانقسام المحوري والتجييش الطائفي والتوترات والفوضى.. والاستمرار في نهج هدر الفرص، وسياسة الديون والإفقار والفساد.. بحجة الحفاظ على العيش الطائفي المشترك.

إن المراوحة في هذه الدائرة ستقودنا حتمًا إلى المزيد من التناقض والتفاوت، وبالتالي، نحن أمام مسألتين: إما التوجه في أفق التطور الرأسمالي الذي لن يكون ممكنًا سوى في إطار العلاقة التبعية بالرأسمالية العالمية والالتحاق بشروط مؤسساتها ومشروعها. وإما التوجه في أفق مشروع التحرر الوطني في مواجهة الإمبريالية وكسر العلاقة التبعية، والنهوض بالاقتصاد الوطني لإكمال سيرورة مشروع المقاومة الوطنية.

ولكل من هذين التوجهين النقيضين منطقه وشروطه؛ فمنطق الأول: أن يكون بقيادة البرجوازيات التابعة القائمة. ومنطق الثاني: أن يكون بقيادة وطنية ثورية. فالأول الذي يعمل على تأمين إعادة إنتاج العلاقات الرأسمالية، سيقف حكمًا في وجه سيرورة التحرر الوطني، وسيحاول تقويض انتصار مقاومتها، وسيتسبب في استدعاء قوى خارجية تصب في خدمة أهداف مشروع الشرق الأوسط الجديد؛ ذلك أن الأولوية في حقل الصراع الوطني والطبقي بالنسبة للإمبريالية والبرجوازية التابعة تتمثل في منع قيام حركة تحرر وطني، وتعطيل التغيير الثوري، والقضاء أو تهميش عناصر وأدوات هذا التغيير، والطبقة العاملة في المقدمة منها، لمنع قيام وحدتها ونقاباتها وأحزابها بكل الوسائل، بما فيها تجييش العوامل الطائفية والمذهبية والعشائرية والقبلية والاثنية والحروب الأهلية..

لهذا، إذا كان من حل لأزمتنا الراهنة، فإن الحل الوحيد يكمن في تعزيز مهام مشروع المقاومة الوطنية اللبنانية والفلسطينية والعربية، بصفته المشروع التحرري الجذري البديل، وهو يحتاج فعلًا إلى جهد وعمل وتظهير من قبل قوى التحرر الوطني الحقيقية، حيث لا تحرر ولا تغيير من دونه.. وفي انتظار بلورة قيام هذه الحركة الثورية تستمر الإمبريالية وعولمتها المتوحشة وأنظمتها التابعة في دفع مجتمعاتنا إلى المزيد من التخلف والعنف والتطرف والصراعات والحروب للقضاء على حلم شعبنا الفلسطيني في التحرير والعودة والدولة الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس، وفي تخلص شعوبنا العربية من الاستعمار والرجعية والتبعية من أجل التحرر الوطني الجذري الشامل.

الانتخابات التونسية:

بين الأمل في التغيير والخوف من الموجة الثانية من الربيع العربي

محسن النابتي – الناطق الرسمي باسم التيار الشعبي في تونس

تلعب المصادفات دورًا كبيرًا في التاريخ، ولكن التاريخ ليس مجموعة مصادفات بالأكيد، فالثورة التونسية التي انطلقت بحادثة تصادفت مع وضع اجتماعي واقتصادي وسياسي مهيأ لها شكلت نقطة انطلاق لمنعرج كبير في تاريخ الوطن العربي.

كذلك يمكن اعتبار تاريخ رحيل الرئيس الباجي قايد السبسي مباشرة بعد امضائه على دعوة الناخبين لإجراء الانتخابات التشريعية مصادفة تاريخية أثرت في مجريات الانتخابات الرئاسية والتشريعية ولو بشكل جزئي، وقد تؤثر هذه النتائج في مجريات الأحداث في المنطقة مرة اخرى، هذه المصادفة أثرت لأن المناخ العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي بدوره كان مهيأ لإحداث هذا الزلزال خاصة في مستوى الانتخابات الرئاسية.

الانتخابات الرئاسية في دورها الأول:سباق حول شعارات السيادة والتأميم والتنمية المستقلة ومقاومة التطبيع

تقدم 26 مترشحًا للانتخابات الرئاسية في دورها الأول من مختلف المدارس الفكرية والسياسية من ليبراليين وقوميين ويساريين وإسلاميين وغيره، فإذا استثنينا مرشحي المنظومة القديمة ومرشح حركة النهضة الذين كانا أوفياء إلى حد بعيد للخطاب الرسمي للدولة التونسية منذ الاستقلال في علاقته بالأمن القومي والسياسة الخارجية وغيره، ولكنهم جميعا لم يجاهروا بمعارضتهم للسيادة وتجريم التطبيع وتنويع العلاقات... فإن البقية الباقية وهم الأغلبية الساحقة من المترشحين باستثناء بعض المرشحين الهامشيين كان الصراع ضاريًا بينهم على من يكون المعبر عن شعارات السيادة على القرار والثروات ومقاومة التطبيع وحماية الأمن القومي والوحدة العربية والمغاربية كل بطريقته وأسلوبه. فهناك من قدمها في إطار قيم وثوابت المشروع التحرري التاريخي للشعب التونسي والأمة العربية، وهناك من قدمها في شكل فلكلوري شعبوي، ولكن في النهاية جميعهم تبناها قناعة أو انتهازية، وربما كان مرشحي اليسار وأبرزهم حمة الهمامي الأكثر تماسكا في طرحه لهذه الغايات، ولكن تشتت القوى التقدمية وأدائها الباهت لمدة خمسة سنوات وصراعاتها من أسباب هزيمة مرشحيها في الانتخابات الرئاسية، دون إغفال معطى آخر مهم، حيث لم يعد يجدي نفعًا تجاهله من قبل القوى اليسارية والتقدمية في تونس والوطن العربي، وهو موضوع التعاطي مع التدين الشعبي لعموم الجماهير وكيفية تسفيه رواية الرجعية حول معاداة التقدميين واليسار تحديدًا لهوية الشعب؛ لأن الموقف الداعم بدون تحفظ والمندفع بشكل مبالغ فيه لتقرير لجنة الحقوق والحريات التي شكلها الرئيس الراحل الباجي قايد السبسي كان أحد عوامل هذه النتيجة، حيث تبين لكل من خاض الانتخابات أن الشعب التونسي شعب محافظ في علاقته بهذه المسائل، ولكنه يذهب بعيدًا مع التقدميين واليسار في علاقته بالمشروع السيادي، فهو حساس كثيرًا تجاه الهيمنة، ويذهب بعيدًا في علاقة بالعدالة الاجتماعية وحتى الاشتراكية، لما يتعلق بدور الدولة في الاقتصاد وتوفير الخدمات اللائقة للشعب، ويذهب بعيدًا بعيدًا وأبعد منها جميعا في رفض التطبيع مع العدو الصهيوني ومقاومته إلى غير ذلك من المسائل، ولكن مستعد للتخلي عن كل هذا مقابل ما يستشعر أنه يمس تدينه الشعبي وهويته.

هزيمة قاسية للقوى التقليدية سلطة ومعارضة

انتهى الدور الأول من الانتخابات الرئاسية بهزيمة قاسية للطبقة السياسية التقليدية سلطة ومعارضة، وصعد للدور الثاني رجل القانون الدستوري قيس سعيد ورجل الأعمال والإعلام نبيل القروي. فالأول كان خارج المقاييس المتعارف عليها في المشهد السياسي سياسيًا واتصاليًا، حيث ركز على القيم والمثل العليا مثل إرادة الشعب "الشعب يريد" وعلوية القانون وسيادة الشعب وسلطة الشعب والتعامل مع العدو الصهيوني خيانة عظمى وغيرها، فافتك الشباب والمتعلمين والنخب برغم خطابه المحافظ في مجال الحريات الفردية، فالمفارقة أن كثيرًا من الشباب والشابات الذين دافعوا بقوة عن تقرير

الحقوق والحريات وما ورد فيه خاصة المساواة في الميراث، وجدناهم داعمين وداعين للتصويت للأستاذ قيس سعيد، برغم مواقفه المعلومة في هذا المجال، وهي أمور لا بد من التوقف عندها كثيرًا في تحليل هذه الظاهرة.

اما الثاني أي رجل الأعمال والإعلام نبيل القروي، فقد افتك الكثير من الشرائح الاجتماعية المسحوقة التي ازدادت معاناتها طيلة هذه السنوات من عمر الثورة، حيث عوض لهم من خلال جمعية "خليل تونس" عن غياب الدولة وتخليها عن دورها من جهة، وغياب برنامج وطني تقدمي للقوى التقدمية يقنع هؤلاء ويحتضنهم ويعطيهم أملًا من جهة أخرى.

الانتخابات التشريعية تحت ظلال الرئاسية

انطلقت الحملة الانتخابية التشريعية يوم الصمت الانتخابي في الدور الأول للانتخابات الرئاسية لتكون بمثابة استمرار لها في الحملة والنتيجة، حيث لم يختلف كثيرًا ترتيب التشريعية عن الرئاسية مع استثناء الاستاذ قيس سعيد الذي لم يكن يملك قائمات، وكذلك التبادل الطفيف في الترتيب بين حزب رجل الأعمال نبيل القروي قلب تونس وحزب حركة النهضة، حيث أثر اعتقال القروي بتهم الفساد وتبييض الأموال على نتائج حزبه في التشريعية، ناهيك عن هشاشة الحزب التنظيمية وغياب أي رؤية لديه باستثناء شعار "تقطيع تسكرة الفقر" الذي لم يجد رواجًا عند الشباب والنخب والطبقة الوسطى، وحتى رجال الأعمال تجنبوا دعم نبيل القروي وحزبه إلا القليل القليل منهم.

والملاحظات الأولية التي يتوجب الوقوف عندها، هي:

أن الاقبال في التشريعية كان أقل منه في الرئاسية، برغم أن مركز الحكم الرئيسي في البرلمان الذي تسفر عنه الحكومة التي تتولى تقريبًا إدارة البلاد سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وحتى أمنيًا فصلاحيات الرئيس محدودة جدًا.

صعود التيار الليبرالي بشقيه، حيث صعد التيار الإخواني المتشدد بكيفية تجاوزت 2011 ذروة صعود هذا التيار، حيث تحصل ما يسمى ائتلاف الكرامة الذي يضم عناصر إخوانية وسلفية متطرفة على أكثر من عشرين مقعدًا، زائد حزب الرحمة السلفي بأربعة مقاعد، ناهيك عن حزب حركة النهضة الأول في الترتيب، وكلها تشكيلات يمينية ليبرالية محافظة يليها رجل الأعمال نبيل القروي قلب تونس اليميني الليبرالي، وحزب رئيس الحكومة الحالي يوسف الشاهد تحيا تونس الذي لا يختلف عن حزب القروي إلا في التسمية، والحزب الدستوري الحر بقيادة المحامية عبير موسي يمين ليبرالي وعدد من المستقلين ذوي التوجهات اليمينية، ناهيك عن وجود عدة عناصر تحوم حولها شبهات التهريب والتهرب وحتى دعم الإرهاب والتورط في اختراق أجهزة الدولة فيما يعرف بقضية الجهاز السري.

التركيبة البرلمانية إذا استثنينا حزب التيار الديمقراطي وسط ليبرالي، وحزب حركة الشعب ذات المرجعية القومية والتي تقف وحيدة في توجهها الاشتراكي داخل قبة البرلمان في انتظار تشكيل الحكومة، وتوضح موقفها من مشاركة القوى الليبرالية فيها من عدمها، فإن البرلمان بأغلبية ساحقة هو برلمان ليبرالي يميني يقف على النقيض تمامًا من توجهات الشارع في علاقته بالرئاسية.

قيس سعيد رئيسًا للجمهورية: حملة القيم والمثل تنتصر على حملة مقاومة الفقر!

اكتسح المرشح قيس سعيد في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية بشكل كبير وغير منتظر، وبدعم كبير شعبي وحزبي من مختلف الحساسيات والشرائح، برغم استمراره على نفس الخطاب، وعلى نفس الشعارات في ظل غياب برنامج رئاسي واضح، باستثناء نقطة تغيير طبيعة النظام السياسي التي لم ينتبه إليها ولم يفهمها أغلب المصوتين وترفضها أغلب الأحزاب التي دعمته، وهي مفارقة مضافة، ولكن في المقابل، فإن الغالبية الساحقة ممن صوتوا لقيس سعيد صوتوا لمثل وقيم عليا عبَّر قيس سعيد عن البعض منها، والبعض تخيلتها جموع الشعب في قيس سعيد حتى وإن لم يعبر عنها صراحة.

هذه الحالة الفريدة فسرها البعض بالرغبة في التغيير ومعاقبة المنظومة والطبقة السياسية التي تسيَّدت المشهد السياسي والإعلامي لمدة أكثر من ثماني سنوات، وذلك لتفرد الرجل في المشهد شكلًا ومضمونًا، حتى وإن بدا هذا المضمون غائمًا، وفسرها آخرون بتدخل خارجي باستعمال تطبيقات ومنظومات إعلامية عبر اختراق الفضاء السيبراني لتونس وتوجيه الرأي العام لغايات استراتيجية ستظهر لاحقًا تتعلق بمستقبل وحدة الدولة والمجتمع ودور تونس في إعادة تشكيل المشهد في الإقليم، ولكنها تبقى إلى حد الآن مجرد تحاليل لا دليل على صحتها، ولكنها تأخذ في حسبان.

قيس سعيد المدعوم بشرعية شعبية كبيرة والمحمل بأحلامها ما أدركه منها وما لم يدركه في مواجهة منظومة يمينية محافظة ومرتبطة بشبكة المصالح الداخلية وقوى الهيمنة الخارجية.. أي علاقة بينهما؟

يدخل الرئيس الجديد قصر قرطاج وهو يردد أن الشعب التونسي دخل التاريخ من أوسع الأبواب، ولكن أوسع أبواب التاريخ في الوطن العربي لا تؤدي في أغلب الأحيان منذ 2011 إلى اليوم إلا للفوضى والخراب، فهل يتمكن قيس سعيد من قيادة الشعب التونسي من دخول التاريخ من أوسع أبوابه نحو السيادة والرقي الاقتصادي والاجتماعي؟ هذا ما نتمناه، ولكن هناك ملاحظات أولية لابد منها في انتظار تشكيل الحكومة والإفصاح عن توجهاتها.

أولى الملاحظات: وهي أن قيس سعيد يربط ربطًا أوتوماتيكيًا بين الأزمة الاقتصادية وطبيعة النظام السياسي التي يعتبرها متخلفة، وهذا يعني أوتوماتيكيًا أن تغيير النظام السياسي وفق رؤية قيس سعيد هو المدخل لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتطوير البلاد، ولو سلمنا مع الرئيس سعيد برؤيته هذه، فإن أولى العراقيل التي ستواجهه هي الاغلبية البرلمانية التي لا تؤمن برؤيته في ضرورة تغيير النظام السياسي، ناهيك عن الصعوبات الجمَّة دستوريًا في الوصول إلى استفتاء في هذا الشأن.

ثاني هذه الملاحظات: وهي من هنا إلى غاية تغيير النظام السياسي ماذا بإمكان سعيد أن يقدم للشعب التونسي الذي حمله آمال وأحلام كبيرة، وهو لا يملك من السلطة التنفيذية شيئًا، وحتى مشاريع القوانين التي بإمكانه تقديمها يجب أن تمر عبر الحكومة وبالتعقيدات القانونية كلها حتى تصل للجلسة العامة للمصادقة، فلو فرضنا مثلًا أن الرئيس قيس سعيد في إطار الالتزام والأمانة بشعار الشعب يريد تحرير فلسطين وتجريم التطبيع مع العدو الصهيوني الذي عبر عنه هو بالخيانة العظمى، وباعتباره رئيسًا لمجلس الأمن القومي، وباعتبار الخيانة العظمى قائمة الآن؛ لأن أفراد وشركات ومؤسسات تونسية ترتكب هذه الخيانة من خلالها تعاملها مع الكيان الصهيوني، فمن واجبه وضع حد لهذه الخيانة، وتنقيح فوري للمجلة الجنائية حتى يتسنى محاكمة كل من يرتكب هذه الخيانة. فالسؤال للأغلبية البرلمانية التي رفضت مجرد فصل أو قانون لتجريم التطبيع مع الكيان

الصهيوني هل ستقبل لقيس سعيد بهذا ؟ وماذا لو سقط مشروع قانون مثل هذا في البرلمان يتقدم به الرئيس ؟ ناهيك عن قانون المالية القادم الذي يتوجب على سعيد امضائه، وهو القانون الذي أعدته بعثات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ودوائر الهيمنة، والمطلوب تمريره دون نقاش. ناهيك عن تنقيح قانون المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاء... يبقى السؤال معلقًا كيف سيتعاطى الرئيس مع الأغلبية البرلمانية والحكومة التي لا علاقة لها لا من قريب ولا من بعيد بمشروعه المعلن منه والخفي ؟! والأهم أنه لا علاقة لها لا من قريب ولا من بعيد بآمال وطموحات الشعب.

لذلك إن أبرز التحديات التي سيواجهها سعيد هي عدم الخضوع لعمليات الاحتواء التي ستقوم بها الأغلبية البرلمانية، وأخطرها: كيف سيستمر الدعم الشعبي لقيس سعيد دون أن يكون هناك تأثير ايجابي لوجوده في سدة الرئاسة على حياة الناس اقتصاديًا واجتماعيًا وأمنيًا ؟

مقارنة خارج الزمان والمكان حتى نفهم أكثر !

فقد لاحظت أن كثيرًا من أبناء شعبنا الطيب بدأ يقيم المقارنات بين رئيسنا المنتخب وزعامات تاريخية غيرت كثيرًا وأثرت كثيرًا في تاريخنا.

فمثلًا لو أخذنا أبرز مثال لهذه الزعامات وهو الزعيم الخالد جمال عبد الناصر ولست في وارد المقارنة، ولكن لأقول أن الزعيم جمال عبد الناصر كان صاحب مشروع سياسي التفت حوله الجماهير في مصر ومنها الجماهير العربية وهي في الأغلب لا تعرف كنه هذا المشروع، فلا أعتقد أن فقراء وفلاحي مصر كانوا يفرقون بين الاشتراكية والرأسمالية، وبين الديمقراطية النيابية والديمقراطية التشاركية، وكانوا يفهمون شعار ديمقراطية الاقتصاد واشتراكية السياسة، ولكن ما جعلهم يستمرون في دعمهم لعبد الناصر أنه وهو يحدثهم عن القيم والمثل العليا في التحرر والحرية والاشتراكية والوحدة والمقاومة كان يملك جهاز الدولة التنفيذي ويحقق لهم نسب نمو عالية وتعليم وصحة وبنية تحتية ويمكنهم من ضيعات فلاحية بعد أن كانوا عبيد يعملون فيها عند الإقطاع، ومكنهم من تحرير أرضهم، وتأميم ثرواتهم، وقاوم بهم ومعهم الاستعمار والصهيونية، فاستمروا معه طالما هو يحول شعاراته ومشروعه إلى واقع عملي يؤثر في حياتهم للأفضل، ولو لم يفهموه فكريًا وسياسيًا وهنا تكمن المفارقة التي وجب حلها الآن.

اللبناني والخروج من عباءة الطائفة

موسى جرادات/كاتب فلسطيني

دخل لبنان في السابع عشر من تشرين أول/أكتوبر مرحلة جديدة كليًا مع إقدام الناس على النزول إلى الشوارع احتجاجًا على بعض القرارات الحكومية المتصلة بفرض ضرائب جديدة، ضمن موازنة 2020، لكن المتابعين لهذا الحراك يرون أن هناك الكثير من العوامل الداخلية ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والمتراكمة على مدار عقود، وجدت ضالتها في هذه اللحظة التاريخية والمفصلية من عمر الكيان السياسي اللبناني، وعبرت عن نفسها حتى هذه اللحظة في صورة احتجاجات سلمية، لم تتخذ بعد طابعًا عنفيًا، لاعتبارات عديدة أبرزها: أن هذا الحراك في أيامه الأولى ولم يبلغ ذروته بعد، فيما تحاول بعض القوى السياسية اللبنانية المنخرطة في بنية السلطة تجييره لصالحها وكل حسب مقدرته وتمنياته.

لكن السؤال المطروح في هذه اللحظة يتعلق بإمكانية هذا الحراك ومدى قدرته على تحقيق أهدافه القصوى والتي ترتبط بإنهاء النظام الطائفي اللبناني الممتد من لحظة التأسيس إلى اليوم. فهل يمتلك هذا الحراك فعلًا القدرة على إحداث هذا التغيير ؟ وهل هو قادر على التعبير الحقيقي عن الهوية الوطنية الجامعة؟ خاصة إن هناك إجماعًا لبنانيًا على ضرورة التخلص من النظام الطائفي التحاصصي، والذي أوصل لبنان اليوم إلى حافة الكارثة والانهيار. كل تلك الأسئلة ستجد لها أجوبة عبر ما ترسيه وتنجزه قوى الحراك الشعبي في مُقبل الأيام، وإظهار إن كانت قادرة فعلًا على تحقيق هذا الإنجاز !

والسؤال الأخير، سؤال يستحق التأمل، ففي لحظة التأسيس لا بد من وجود قوى مضادة ستقاوم فعل التغيير حتى آخر لحظة وبكل ما أوتيت من قوة، وما بين الزمنين، يبقى لبنان على أهبة الاستعداد والتأهب الدائم، خاصة وأن الأمر لا يرتبط بالداخل اللبناني فقط، فالقوى الإقليمية والدولية والتي لعبت ولا تزال تلعب أدوارًا كبرى في صياغة المشهد السياسي اللبناني ستكون لها هي الأخرى كلمتها، وأمام هذا المشهد المعقد والمتداخل والمتشابك إلى حد بعيد، تبقى حقيقة واحدة

يمكن الركون لها، وهي إن الشعب اللبناني اختار لحظته التاريخية بعناية فائقة ودقيقة، فالداخل مرتبط بالسلطة السياسية التي تعيش لحظة الأفول والانكسار بعد عقود من بيع الأوهام، وقد وصلت إلى قمة الضعف والانكفاء، مضافًا إليها المؤسسات المنبثقة عنها والمرتبطة بها؛ كالمؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الدينية وغيرها من المؤسسات.

أما على الصعيد الإقليمي، فالوضع العام للمعادلات السياسية والتوازنات العربية يثبت أنها قد خرجت عن السكة بفعل الخيارات والمغامرات التي أحدثتها والتي وصلت إلى حافة الإفلاس الكامل، بحيث تمكنت قوى الحراك اليوم من الاستفادة من خروج النظام السياسي العربي من التأثير السلبي أو الايجابي على صناع القرار السياسي في لبنان، فلم تعد القوى الإقليمية العربية قادرة على امتلاك النفوذ السياسي لصالح النظام الطائفي والسلطة السياسية في لبنان.

أما على الصعيد الدولي، فمن الواضح أن الصراعات الدولية قد اتخذت أبعادًا جديدة متصلة بالحروب التجارية الكبرى والتي أرساها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، والذي يرى بعين المال في حراكه السياسي، وبالتالي فان لبنان غائب عن تلك العين لافتقاده لتلك المحفزات والمقومات.

وأمام هذه المعطيات صدحت الحناجر اللبنانية بالشعارات الكبرى والتي تطالب بإسقاط النظام باعتباره العقبة الكأداء أمام تطورهم وسبل عيشهم وخياراتهم في الحياة، ففي الأيام الأولى استطاعت قوى الحراك أن تمتلك ديناميتها الداخلية ومحفزاتها القصوى من خلال عين خبير يرى من الضرورة إحداث هذا التغيير اليوم؛ لأن اللحظة التاريخية مناسبة، وبذلك ابتعدت عن كل

الخطوط التي حاولت منذ البداية ترسيم مساحات اللعب أو الأحكام القيمية المسبقة، والتي حاولت إطفاء طابع المؤامرة على الحراك.

وأمام هذا المشهد لا بد من الإشارة إلى أن فعل الحراك بحد ذاته قد حقق إنجازات كبرى لا تتعلق فقط بإجبار الحكومة على الانصياع لمطالب الناس على الصعيد الاقتصادي، بل تجاوز ذلك بوضع الملامح العامة للبنان الذي يرغب ويريد، فمطالب هذا الحراك العادلة تجاوزت البعد الإيديولوجي والسياسي لتطال عمق الأزمة، فالبعض الذي حاول رؤيته بأنه حراك مطلبي محق أو غير محق وقع في فخ التشخيص، وبالتالي في خطأ التحليل وابتعد عن بناء تصور حقيقي عنه.

إن هذه الملامح التي صنعها الحراك استطاع عبرها تجاوز كل الحدود الوهمية التي صنعها النظام السياسي الطائفي طوال عقود، وأرسى دعائمها في جملة من القوانين والأعراف والسلوك السياسي، والذي وضع الناس فيها أمام مواجهات عقيمة، توظف لصالح الطبقة السياسية التي تتربع على قمة السلطة، فكسر الخطوط الوهمية التي ظن الناس طوال عقود أنها تمثل هوياتهم الفعلية إنجاز مهم يحسب لقوى الحراك، ولا يمكن للقوى الطائفية أن تعود وتمسك به طالما أن التجربة أثبتت بطلانه، لهذا نرى أن قوى الحراك مستلهمة من تجربتها الذاتية ماضية في سعيها الحثيث لتثبتٍ منجزاتها والمراكمة عليها، وصولا لتحقيق الأهداف الكبرى للحراك، فيما الوقت ما يزال يلعب لصالحها حتى هذه اللحظة، فالقوى الطائفية وإن حاولت أن تبدي تماسكها إلا إنها غير قادرة حتى هذه اللحظة على تصدير خطاب سياسي ثابت وقادر على الوقوف في مواجهة هذا المد غير المتوقع، فأدواتها القديمة لا تصلح للراهن المتجدد والمتجاوز لها.. إنه صراع ومغالبة بين الناس وقوى اختبأت في عباءة الدولة لعقود طويلة، واستمدت قوتها من قوة الدولة العاجزة اليوم عن تقديم الحد الأدنى من الخدمات، فإما أن تخرج من تحت العباءة وإما أن تخرجها الحشود.

اهتزاز عرش الطائف

عرفات الحاج/ مسؤول قسم الشؤون العربية والدولية في الهدف

يبلغ نصيب الفرد من الدين العام للبنان 11660 دولار أمريكي، من مجموع ديون البلد البالغة 79.3 مليار دولار، بما نسبته 140٪ من حجم الاقتصاد اللبناني، هذا ما فعلته المنظومة السياسية منذ اتفاق الطائف، وهذا ما فجر انتفاضة الجماهير اللبنانية... السؤال راهنًا هو: ما هي السياسة التي تنوي الحكومة اللبنانية انتهاجها للتعامل مع أزمتها المالية؟ فهي ببساطة وبدون أي مواربة تنوي تحميل عجز الموازنة الهائل والمسؤولية عن سداد الديون للجمهور اللبناني، من خلال مزيد من التقليص في الخدمات، والاستلاب للحقوق الفردية والوظيفية، وزيادة الضرائب، وآخرها الضريبة التي أعلن وزير الاتصالات اللبناني فرضها على مكالمات تطبيق واتساب المجانية، وأخرجت الجمهور للشارع منذ ليلة الخميس الماضي وحتى اليوم.

ومع ذلك لا يمكن القول أن الدوافع المحركة للجمهور ترتبط فقط بمسألة المديونية والسياسات الضريبية، بل بطبيعة النظام الذي انشأه اتفاق الطائف، فلقد تم تقسيم البلد وفق محاصصة طائفية بين زعماء الحرب الأهلية، وأسس النظام الجديد لمناطق نفوذ وهيمنة جغرافية لهذه الزعامات، تعاملت مع البلاد كمجموعة من الجيتوهات، وغدا الحُكم كشراكة في مشروع تجاري، شراكة يحصل بموجبها هؤلاء على موارد البلد ومواقع السلطة. هذه التركيبة العقيمة سمحت للفساد بالتوحش لحدود غير مسبوقة، وأصبح نهب المال العام سياسة شبه معلنة، فتجتمع الحكومة اللبنانية لإقرار الحصص وتوزيع الغنائم بين هؤلاء الساسة ممثلين بالوزراء ونوابهم، أما ما يجري من تحت الطاولة فهو تقاسم آخر لموارد النهب، فيحتكر أحدهم الكسارات والمحاجر، فيما يتقاسم بعضهم المحروقات، ويحتكر آخر قطاع الاتصالات، وينهب عنصري طائفي آخر قطاع الكهرباء المأزوم في لبنان، وكل هذا يضع بدوره ضغوط لا تحتمل على المواطن اللبناني، ويراكم غضبه.

العقوبات الأمريكية:

أول بلد عربي تمكن من دحر العدو الصهيوني عن أرضه دون اتفاق تسوية أو استسلام سياسي، يعتبر في قائمة الاستهداف الأمريكي الدائم، فالولايات المتحدة لم تتسامح اطلاقًا مع إمكانية خروج هذا البلد من دائرة الهيمنة الغربية، أو مع وجود واحدة من أهم حركات المقاومة المسلحة ضد الكيان الصهيوني على أرضه.

ولبنان الذي كان المعسكر الاستعماري يراهن دومًا على زعامات الطوائف فيه لإلحاق هذا البلد بالفلك الغربي، واستخدامه كرأس جسر للمصالح الغربية في العالم العربي، بدءًا بما عرف بسياسات مكافحة الشيوعية، ومرورًا بما يعرف اليوم في السياسة الإمريكية بمكافحة الإرهاب.

وفي ظل الهزائم السياسية المتكررة للمشروع الأمريكي والاستعماري في لبنان، وتراجع نفوذ وقدرة حلفاء الكيان الصهيوني وأعداء المقاومة في هذا البلد، بات الخيار الأساسي لأمريكا وحلفائها ضرب استقرار هذا البلد، من خلال تصميم نوع من الحصار، يستهدف حزب الله وقدراته السياسية والمالية وجماهيريته، ويسعى للضغط على الجمهور اللبناني وتدفيعه ثمن وجود حزب الله كجزء من النسيج السياسي والاجتماعي في لبنان، هذه هي فلسفة عمل العقوبات المالية الأمريكية، التي راهنت على تعاون النظام المصرفي اللبناني التابع، وتصرفت بدرجة عالية من التنسيق مع حلفائها العرب وغيرهم في المنطقة، وكذلك حلفائها وحلفائهم في لبنان، على أمل أن تنتفض الجماهير اللبنانية ضد حزب الله.

ما فعلته المنظومة المالية اللبنانية منذ تصعيد العقوبات الأمريكية والخليجية ضد لبنان، هو الانحياز فعليًا لهذه العقوبات، والعمل على تسليط تأثيرها على الجمهور اللبناني، ولكن التأثير جاء بشكل مختلف لما توقعته هذه المنظومة، فالغضب المتراكم من الضغط على المواطن اللبناني كان يستعد للانفجار في موضع آخر وبمطالب مختلفة عن تلك التي خطط لها مصممي العقوبات على لبنان.

التحريض الطائفي والعنصري كمخرج:

في ظل استمرار اخفاقات وكوارث النخبة الحاكمة، راهنت قطاعات منها على تفريغ الغضب الجماهيري المتراكم بالاتجاه التقليدي الذي اعتادته هذه الزعامات الطائفية، أي التحريض الطائفي والعنصري، وتنافست في ذلك أحزاب لبنانية عدة، بل وتبارى وزراء الحكومة اللبنانية وتوابعهم من رؤساء للبلديات والمجالس المحلية، على تنفيذ اجراءات عقابية استهدفت اللاجئين السوريين، واللاجئين الفلسطينيين، وصلت لنبش القبور ومنع الدفن في بعض المناطق على أساس طائفي، وما كانت انتفاضة المخيمات الفلسطينية ضد قانون العمل ووزيره العنصري،

إلا مقدمة من الرد الشعبي على هذه الأشكال من التحريض العنصري والطائفي.

ظهرت هناك أسماء أكثر من غيرها في هتافات الجمهور اللبناني، تنالهم الشتائم، ويتبارى الناس في نظم الهتافات ضدهم، لعل أبرزهم جبران باسيل صهر رئيس الجمهورية ورئيس التيار الوطني الحر، الذي قاد واحدة من أبشع حملات التحريض العنصري والطائفي ضد اللاجئين الفلسطينيين والسوريين... في إشارة لوعي جماهيري فريد بما حاول هؤلاء فعله، أي البناء على رهانات الحرب الأهلية والشحن الطائفي والعنصري، وأسوأ ما فعله جبران باسيل في هذا الاتجاه أنه كان يغطي جرائم تحريضه وممارساته الطائفية والعنصرية بغطاء تحالف حزب الله مع التيار الوطني الحر والرئيس اللبناني ميشال عون.

معركة ضد السماجة:

إلى جانب باسيل هناك طابور طويل من الساسة اللبنانيين، منهم وزراء وزعامات حزبي القوات والكتائب اللبنانية، ورئيس المجلس النيابي اللبناني نبيه بري، ورئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري، هؤلاء جميعًا بلا استثناء أعلنوا في مواقف إعلامية تأييدهم وتفهمهم للحراك الجماهيري، بل وأسوأ من ذلك ادعوا أن الجماهير التي في الشارع تحملَ رؤيتهم السياسية - أيّها ؟- من بقية الساسة اللبنانيين.

جزء أساسي من معركة الجمهور اللبناني اليوم هي ضد الوقاحة التي يتحلى بها هؤلاء الساسة، واستعدادهم الدائم للمناورة وفق قواعد اللعبة الطائفية، تجاه أي حدث مهما بلغت جذريته وسمو أهدافه وتطلعاته، وهذا جوهر المناورة التي يقوم بها هؤلاء الساسة اليوم، فخلال الأيام التالية من الانتفاضة الجماهيرية دفع هؤلاء بأنصارهم تارة للانضمام للمظاهرات والاعتصامات وترداد شعارات تتهم خصومهم وتحاول حرف اتجاه الحراك، وفي تارة أخرى دفع بعضهم بمسلحيه للشوارع لقمع الجمهور والتنكيل به.

المؤكد اليوم أن الميادين مفتوحة أمام كل تأثير بما في ذلك تأثير وألعاب زعامات النظام الطائفي، وأن هؤلاء لن يسلموا مصالحهم أو حساباتهم البنكية بسهولة، ولو أحرقوا البلد عن بكرة أبيه، ولكن المؤكد أكثر أننا أمام حالة مهمة ونوعية من الوعي الجماهيري المتناغم، والمتجاوز لحدود الطوائف والمناطق، وأن المكاسب المتحصلة للجمهور حتى الآن هي كبيرة بالفعل.

سقطت فرص العنصري جبران باسيل وأحلامه في رئاسة لبنان خلفًا لصهره الجنرال ميشال عون، وانتفضت طرابلس في وجه النفوذ التقليدي لسعد الحريري وتيار المستقبل، وعصابات التعبئة الطائفية التكفيرية، وفي الجنوب هناك انتفاضة لها الكثير مما تقوله في وجه امبراطورية نفوذ تحاول الاتجار بمقاومة لم تمارسها، بل وحاولت طويلا محاربة حزبها وأنصارها قبل أن تيأس وتختار سرقتهم فحسب.

نحو عقد اجتماعي جديد:

كل هذا يبدو مهددًا، وكل منجز حققه الجمهور في الأيام الماضية يبدو عرضة للانقضاض عليه مجددًا، أو الالتفاف عليه واحتوائه وتذويبه تدريجيًا، فأعمدة التحالف الطائفي والنظام المصرفي، مصممين على الاستمرار في لعبتهم، والقفز عن مطالب الجمهور دون إصلاح جدي، وقد يكون أسوأ ما يحيق بلبنان أن يتم خداع الجمهور بتغيير سطحي، يسمح لهذا النظام بإعادة الانقضاض على حقوق الجمهور؛ فمطالب الجمهور عبرت عن رغبة حقيقية في تغيير جذري، يُحدث تحول تاريخي في مسار هذا البلد وفي علاقات السلطة والثروة وتوزيعها فيه، وهو ما يستحق ويستوجب الكثير من التنظيم والانتباه في المرحلة المقبلة.

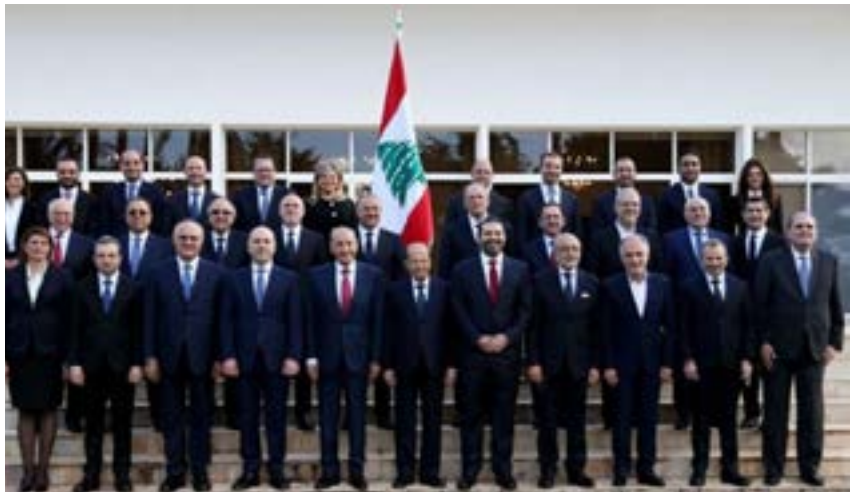

مكانة فلسطين في الحراك العربي: تكامل مطلوب ومفقود

أحمد مصطفى جابر

كلما خرجت مظاهرة أو حراك في شارع عربي، تطلع الفلسطينيون إليها بأمل وحلم رومانسي ولكنه منفصل عن الواقع في الحقيقة، وكلما انتفض الفلسطينيون وارتفعت وتيرة مقاومتهم تطلع إليها العرب بالمثل، بأمل رومانسي ومنفصل عن الواقع أيضا.

مما لاشك فيه أن هذا التطلع المتبادل يرتكز على أسباب موضوعية لايمكن إنكارها، ولكنه عمليا يتسم بالكثير من التحليل القاصر، فإذا كان التاريخ أثبت أن لاحرية لفلسطين بدون حاضنة عربية قوية فإنه أثبت أيضا أن هذه الحاضنة ستكون الحضن الخانق وليس الحنون إن لم يكون جوهرها الحرية والكرامة.

وإذا كان التاريخ أثبت أيضًا أن احتلال فلسطين وتغييب حريتها هو العقبة الكأداء القاسية في وجه تطور العرب وحريتهم وتنميتهم، فإنه أيضا تحليل قاصر إذا ظن أن الحل في فلسطين فقط، وأن عملية شاملة للتغيير الجذري لا يمكن أن تقوم في العالم العربي.

بالتأكيد إن مكانة فلسطين في أي حراك عربي، تترابط جدليًا مع مكانة العروبة في فلسطين، وهذا يفرض العديد من التحديات على كلا وجهي المرآة.

فالفلسطيني، الذي ينظر إلى أي حراك عربي باعتباره يدور حوله، ويتعلق بظلال علمه الذي يرتفع في بعض ساحات الانتفاض العربي، عليه أن يدرك أنه لم يعد أولوية، وإن وقائع الحاضر تثبت أن فلسطين الحاضرة في الوعي العربي الرسمي كشعار وأيقونة للإحتماء والاستغلال قد تنتقل أيضا إلى الشارع لنفس الغايات والأهداف.

وبالمثل فإن العربي الذي يهرب من الأسباب المباشرة لثورته الضرورية، ويعتقد أن فلسطين تمنح الشرعية وكفى، إنما يغامر بخسارة كبيرة، إذا لم يدرك الترابط الجدلي، وإن دوره الفلسطيني، مرتبط أساسًا بدور تقدمي تحرري في بلده.

والواقع يقول أن هناك تقصيرًا كبيرًا على كلا الجانبين في فهم ظروف وواقع الطرف الآخر؛ فالعربي لا يملك للأسف على العموم رؤية واضحة، للظرف الفلسطيني وطبيعة الصراع الدائر في فلسطين، ومن الواضح أن الأنظمة العربية تمكنت من نقل رؤيتها التي تتساوق مع الحلول القاصرة في فلسطين عبر شعار «ألا نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين» إلى الشارع العربي الذي أصبح في الغالب منه يتبنى هذه المقولة، وبالتأكيد فإن الفهم القاصر لطبيعة هذا الصراع في فلسطين سيقود إلى تحليلات خاطئة تعيق نمو التكامل بين نضالين يجب أن يستمرا ويتعاضدا معًا لتحقيق حل شامل للفلسطينيين والعرب على حد سواء.

وكذلك فإن الواقع يعكس تقصيرًا فلسطينيًا كبيرًا في فهم الظرف الموضوعي للمواطن العربي ومطالبه المحلية التي قد لا تكون بالضرورة المباشرة مرتبطة بفلسطين، وهذا يجعل الفلسطيني يبني آمالا غير موضوعية على الحراك العربي المحلي، رغم أن أي تقدم في العالم العربي نحو مزيد من الحرية والكرامة هو تقدم نحو فلسطين.

هذه العلاقة الملغمة يتحمل مسؤوليتها طرفان أساسًا، هما القيادة الفلسطينية الرسمية والأنظمة العربية، فالطرف الأول الذي ذهب مبكرًا إلى مقولة «القرار الفلسطيني المستقل».. أراد من خلال شعار يحمل في الشكل حرية الفلسطينيين في الكفاح كما يرون بمعزل عن احتياجات ومصالح الأنظمة العربية، إنما قاد في الجوهر إلى مهلكة الانفراد الآثم بمصير فلسطين والانحدار نحو الحلول الاستسلامية التي لم تحصل على غطاء عربي شعبي، وإن سارعت الأنظمة بتلقفها للتنصل من التزامها الفلسطيني.

والأنظمة العربية التي طالما تشدقت بفلسطين وقضيتها لم

تكن تحمل هذا الشعار حقيقة من أجل فلسطين وشعبها وقضيته العادلة، وإنما أثبت التاريخ أن هذه الأنظمة تلطت خلف فلسطين، لتمرير سلطتها المطلقة وفسادها وهبوطها السياسي وقمعها لشعوبها. وبالتالي كان كل من الطرفين يستفيد من سياسات الطرف الآخر بما يصب بمصلحة الاحتلال والإمبريالية العالمية، وحيتان الفساد على جانبي حجر النرد.

وللأسف الشديد، فقد انتقلت هذه الانتهازية السياسية إلى النخب العربية والفلسطينية على حد سواء بما فيها القوى التي تصنف معترضة على المسار الرسمي، فأصبحت فلسطين في الساحات العربية وسيلة مؤقتة لاكتساب شرعية من الواضح أن الطرف الآخر خسرها، ولكن من تلقف الراية لم يكن أكثر إخلاصًا لهذه القضية، لأن التقدم نحو فلسطين لا يمكن أن يحدث بدون التقدم نحو مطالب الجماهير العربية العادلة بالخبز والحرية والكرامة.

وفلسطينيًا أيضًا أخفقت النخب السياسية وقوى المعارضة السياسية على أشكالها وأيدلوجياتها في تحليل الواقع العربي، والتقارب مع مطالب الجماهير وفهم ضرورتها في المعركة من أجل فلسطين، ما خلق التشتت الذي نراه، وغياب الرؤية الشاملة والمبنية على أساس أن من يمارس الديكتاتورية ويقمع شعبه لا يمكن أن تكون فلسطين وقضيتها على جدول أعماله، وكذا فإن الفاسد الذي يختبئ خلف المقاومة لحماية فساده لا يمكن إلا أن يسبب أبلغ الضرر للحق الفلسطيني، وما نشهده اليوم من تناقض المواقف الفلسطينية تجاه الوضع العربي بين القوى التي تتفق في الداخل الفلسطيني، إنما هو دليل على ضياع هذه الرؤية والفشل في تحديد العلاقة الطبيعية بين فلسطين وحاضنتها العربية، علاقة لا يمكن أن تكون سليمة إن لم تبنى على تحالف الأحرار وطلاب الكرامة والديمقراطية الحقيقية.

المعضلة أعلاه تطرح معضلة أخرى تخص الحراكات العربية مهما

كانت تسميتها، فالواقع يقول إن غياب القوى الطليعية القائدة، لهذه الحراكات جعلها في مهب رياح المصالح الخاصة والضيقة لقوى تشارك فيها من أجل حماية مكتسباتها، سواء كانت هذه القوى طوائف أو أحزاب أو تيارات، وأثبتت الوقائع أن النتائج النهائية لم تكن معيارية لأهداف الحراكات التي علت بأصوات المتظاهرين، إذ سرعان ما ستذهب الأمور، كما هو حتمي في التاريخ، إلى المساومات والتنازلات المتبادلة، وفي غياب قوى حقيقية تعبر عن أهداف وإرادة الشعوب بطليعية وشفافية والتزام كامل، أو ضعف هذه القوى وعدم قدرتها على تصدر المشهد، فإن مصير هذه الحركة السياسية اللاحقة للحركة الشعبية، هو الانحراف عن المقاصد والغرق في المساومات الرخيصة لإنقاذ الرؤوس والمصالح.

وبالتالي فإن الخلاص الحقيقي لا يتأتى إلا بتغيير ثوري، قبل أن يكون في الواقع السياسي الاجتماعي الاقتصادي، يجب أن يكون في موازين القوى التي على الأرض، ما يتطلب من القوى المعبرة حقا عن مصالح الشعوب والملتزمة بأهدافها، أن تعيد النظر في أوضاعها وعثراتها ومطباتها السياسية والأيدلوجية والجماهيرية العامة، ما يعني مراجعة موضوعية صارمة تضعها تحت مجهر النقد وتجيب عن السؤال الحقيقي المرتبط بعجزها وعدم قدرتها على الإمساك بمقود قارب التغيير.. فلا ينحرف إلى موانئ معاكسة للهدف وتعيد اختراع العجلة.

إن هذا التغيير الثوري هو المدخل الطبيعي الذي لا مفر منه لتكامل العملية الثورية في السياسة والمجتمع والاقتصاد، ولا شك أن هذه المراجعة يجب أن تكون من القوى المعنية في الساحتين العربية والفلسطينية على حد سواء، وجوهرها هو تكامل العملية الثورية في فلسطين والعالم العربي، باعتبار عربة التغيير يجرها حصانين لا يمكن الاستغناء عن أحدهما، وإن كان أحدهما بإمكانه أن يحفز ويقوي من عزيمة الآخر؛ حصان فلسطيني يعيد للقضية الفلسطينية مكانتها عبر استعادة مسار الصراع إلى خطه الصحيح بين شعب محتل وقوة احتلال غاشمة، ويرى في أي تقدم عربي مصلحة استراتيجية له فيرحب به ويدعمه وينتقده إذا لزم الأمر، وحصان عربي لا يرى انفصالا بين حرية وكرامة محلية ونظيرتها الفلسطينية، فيرى في أي نهوض فلسطيني مصلحة له لا يتردد في مراقبته والاستفادة منه ونقده أيضا، ما يتطلب من الجميع مغادرة لدعة «أهل مكة أدرى بشعابها» و «ألا نكون ملكيين أكثر من الملك»؛ لأن الفلسطيني واللبناني والسوري والمصري والجزائري والتونسي والعراقي وغيرهم.. هم جميعًا في قارب واحد، إما أن نغرق جميعًا أو ننجو جميعًا.

الحكومة الجديدة في إسرائيل.. ملفات وتحديات

شاكر شبات/باحث مختص بالشؤون الإسرائيلية

رغم دخول إسرائيل حالة من الاستعصاء لتشكيل حكومة جديدة بعد إعادة الانتخابات للمرة الثانية، إلا أنه وفي كل الأحوال حتى ولو بعد انتخابات ثالثة ورابعة ستتشكل حكومة جديدة في إسرائيل، حكومة بالتأكيد ستختلف في مكوناتها وسياستها عن الحكومة الانتقالية الحالية، وذلك لأنه لم يعد لتكتلات اليمين أو الوسط واليسار عدد مقاعد النصف زائد واحد لنيل الثقة في التصويت عليها في الكنيست، بكل الأحوال لكي تُقلع الحكومة الجديدة لا بد وأن تعتمد بالأساس على حزبي الليكود وأزرق أبيض لأنه بدون شراكة الحزبين لن تتشكل حكومة في إسرائيل، أما كيف وعلى أي هيئة ومن رئيسها فهذا متروك لما ستتمخض عنه المناورات التفاوضية ومن ينجح في إدارتها.

تحدّيات أمام أي الحكومة الجديدة:

– صفقة وغزه والشمال

من المتوقّع أن تواجه الحكومة المقبلة ثلاثة ملفات أساسية ومحوريّة في الجوانب السياسية والأمنية:

أولًا/ «صفقة القرن» التي من المتوقع عرضها والإعلان عنها بعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة:

فبالنسبة إلى صفقة القرن وبالرغم بكل ما تحمله من هدايا مجانية في القضايا الاستراتيجية لإسرائيل، فإن الصفقة أحد القضايا الخلافية في تشكيل الحكومة إذا ما ضمت هذه الحكومة أحزاب اليمين المتطرف «حزبي اليمين الجديد وحزب البيت اليهودي»، الذين سيعارضا أي بند في الصفقة يتناول الاستيطان ولو من جانب التجميد المؤقت حتى ولو كان في مناطق « أ «؛ لأن ذلك وفق توجهاتهم السياسية والأيديولوجية يعتبر تنازلًا إسرائيليًا عن حلم دولة إسرائيل الكبرى.

الصفقة ووفقًا لغالبية التقديرات الإسرائيليّة وتقديرات المطلعين تشير إلى حقيقة أن نتنياهو لن يستطيع رفض الصفقة بشكل كامل، ففي ظل العلاقات القوية والمتميزة والخاصة بين الرئيس ترامب وإدارته ونتنياهو وحكومته، والتي تجلت بالعطايا والهدايا التي لم يكن حتى في أحسن أحلام الإسرائيليين الحصول عليها، بدءًا من اعتبار القدس المحتلة الشرقية والغربية بما فيها الأماكن المقدسة «المسجد الأقصى» عاصمة لدولة إسرائيل، مرورًا بالاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان السورية المحتلة، وصولًا إلى حفاوة استقبال نتنياهو كأحد نجوم البيت الأبيض، حتى وصلت العلاقة الي حد تدخل ترامب لجانب نتنياهو في الإنتخابات الإسرائيلية. وبالتالي فإن رد نتنياهو والرد الإسرائيلي على الصفقة سيكون محكومًا بالحفاظ على هذه العلاقة والاستمرار بها ولتجنب أي حرج لترامب وإدارته، فإن الرد الإسرائيلي سيعول كثيرًا على الموقف الفلسطيني، إما على الرفض للصفقة أو قبولها.

ففي حالة الرفض الفلسطيني للصفقة وهو المتوقع على أساس أن السياسات الإسرائيلية المادية على الأرض، وتصريحات الرئيس الأميركي وأركان فريقه المكون من الصهاينة اليهود «كوشنير، جرينبلانت، فريدمان» حول الاستيطان بأنه لا يشكل عقبة أمام «السلام»، إلى جانب الهجوم الذي شنته الإدارة الأمريكيّة على وكالة غوث اللاجئين، مرورًا بقطع المساعدات عن الفلسطينيين، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وصولًا إلى الاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيلية بهدف إسقاطها من قضايا الحل النهائي، فإن «صفقة القرن» من وجهة النظر الفلسطينية لن تكون أكثر من إعادة مأسسة وتشريع للاحتلال وتعزيز لواقع المعازل التي يعيش فيها الفلسطينيون في الضفة المطوقة بالاستيطان من كل الجهات؛ فصفقة القرن لا تحمل أي أمل أن تكون أكثر من تكريس القائم، بدءًا من الاستيطان الذي نهش الأرض الفلسطينيّة وتواصلها الجغرافيّ، وصولًا إلى الاستهداف اليوميّ للإنسان الفلسطينيّ عبر الحواجز ومنظومات السيطرة الإسرائيليّة والجيش، وعبر

المستوطنين كجيش من المسلحين المنفلتين في الضفة، ففي حالة الرفض الفلسطيني المتوقع كما أسلفنا فإن نتنياهو في هذه الحالة سيستخدم هذا الرفض الفلسطينيّ ليطرح نفسه كرجل سلام أمام رفض الفلسطينيين للسلام والتفاوض، ما يعزز من علاقته بالإدارة الأميركية، ويضر أكثر بالعلاقة المتضررة أصلا بين الولايات المتحدة والقيادة الفلسطينيّة.

أما القبول الفلسطيني للصفقة، واعتبارها أساس للمفاوضات مع إدخال بعض التعديلات عليها، من شأن هذا القبول أن يشكل منفذا ومنطلقا لنتنياهو لبناء تحالفات علنية وعلاقاتٍ تطبيعية مع العالم العربي، تحقيقا لرؤيته التي تنص على أن العلاقات الإسرائيلية مع العرب أولا، ومن ثم يلحق الفلسطينيّون بعد العرب بالاتفاقيّات، وهو ما يعني تطبيعًا مع العرب مُقابل تفاوض دون أفق نهائيّ أو حل نهائيّ أو اتفاقيّة نهائيّة.

والأخطر في القبول الفلسطيني بالصفقة حتى لو تم إدخال بعض التعديلات التي لن تغير من واقع أن الصفقة هدية استراتيجية لإسرائيل، أو حتى اعتبارها مجرد وسيلة للتفاوض، فإن هذا الموقف سيكون بالتأكيد الذريعة الأساسية لبعض الدول العربيّة التي تسعى وتهرول للتطبيع مع إسرائيل، ما من شأنه أن يشكّل ضربة قاسمة للحاضنة العربية لموقف الفلسطينيين وضربة للبعد العربي لمواجهة مشروع الاحتلال، ومن هذا الباب، فإن الصفقة تُعد بالنسبة إلى إسرائيل، فرصة للتطبيع مع جزء مهم من العالم العربيّ الذي لا يزال يرفض علنيًا على الأقل، الاعتراف بشرعيّة المشروع الصهيونيّ والتعامل معه، ولذلك فقط، نرى أن نتنياهو سيعمل جاهدًا على تحويل الصفقة من صفقة فلسطينيّة-إسرائيليّة إلى صفقة إسرائيليّة-عربيّة في مواجهة ما يسمى بالمد الإيرانيّ الذي صنع منه نتنياهو عدوًا مشتركا وذريعة للتطبيع، وهنا تحديدًا، تكمن خطورة الصفقة في أن تتحوّل إلى صفقة إقليميّة دون اي حضور فلسطيني، وهي رؤية نتنياهو الأساسيّة للسلام مع العالم العربيّ على أساس نديّة دون تقديم تنازلات.

ثانيًا/ ملف غزة والتهدئة مع «حماس» أو الحرب:

يعتبر هذا الملف أحد الملفات الإشكالية التي لا تحظي بإجماع بين مكونات الحكومة السابقة والأحزاب الإسرائيلية بعد إجراء الانتخابات، فلقد كان الخلاف سببًا في إسقاط الحكومة والتوجه للانتخابات التي جرت في نيسان 201، الخلاف الرئيسي تمثل في عدم التفاهم بين رئيس الحكومة نتنياهو ووزير دفاعه ليبرمان زعيم حزب إسرائيل بيتنا. ليبرمان يعتقد أن سياسة نتنياهو في التعامل مع غزه سياسة خاطئة من خلال اعتماده سياسة التهدئة مقابل إدخال أموال، حيث مكنت هذه السياسة وفق ليبرمان فصائل المقاومة من امتلاك أسلحة تستطيع تهديد الأمن الإسرائيلي، وأيضًا مكنت الفصائل من فرض قواعد اشتباك جديدة مع الجيش الإسرائيلي الذي بدا عاجزًا عن مواجهة المقاومة وصواريخها، مما أدى الي تآكل في قوة الردع الإسرائيلية، هذه التحفظات التي أفصح عنها ليبرمان بعد خروجه من الحكومة اعتبرت تصريحات تبريرية حتى لا يتحمل أمام جمهور اليمين مسؤولية إسقاط حكومة اليمين، وكذلك اعتبرت تصريحاته وكأنها حملة انتخابية مبكرة قبل بدء الدعاية الانتخابية الحقيقية، فلقد استمر ليبرمان في توجيه الانتقادات لنتنياهو، حيث وصفه بالضعيف والفاشل أمام حماس وغزه، وسرب بشكل متعمد مناقشات الحكومة والكابينت حيث قال: أن نتنياهو رفض الموافقة على طلبه باغتيال اسماعيل هنية.

الخلافات حول هذا الملف تصاعدت حدتها بعد أن دخل حزب أزرق أبيض معترك المنافسة الانتخابية «حزب الجنرالات السابقين»، حيث دخل بقوة في المنافسة، وأضاف إزعاجًا جديدًا لنتنياهو، كما أن هذا الحزب انضم لحملة ليبرمان في توجيه الانتقادات لسياسة نتنياهو في التعامل مع غزه والفصائل المسلحة. ملف غزه بات أحد الملفات الساخنة والمحورية في الحملات الانتخابية، وربما أكثر من ذلك، بأنه سيكون جزءًا من تشكيل شراكات ائتلافيه.

ثالثًا/ الجبهة الشمالية، وتتمثل في «حزب الله» وسوريا وإيران:

يعتبر هذا الملف ملف الإجماع الوطني في إسرائيل بين كل المكونات الحزبية من أقصى اليمين وصولا لأحزاب الوسط واليسار، حيث يتفق الجميع على دعم سياسة نتنياهو بكل ما يخص العمل العسكري والأمني والسياسي علي الجبهة الشماليّة، من قصف موارد حزب الله التسليحية وقصف التموضع الإيراني علي الأراضي السورية واعتبار أن تواجدها يشكل خطرًا استراتيجيًا على الأمن الإسرائيلي، وكذلك الاتفاق على استغلال هذا الملف ليشكل مدخلا للاختراق في إقامة علاقات بين إسرائيل وبعض الدول العربية، تحديدًا الخليجية، على اعتبار أن الخطر الإيراني كما يمثل خطرًا على إسرائيل يمثل خطرًا على استقرار دول الخليج.

طبيعة الدور الروسي في الشرق الأوسط

د.صلاح زقوت– رئيس البيت العربي في أوكرانيا

شكل انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 عالمًا جديدًا أنهى فترة الحرب الباردة والقطبين وأصبح العالم أمام قطب واحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد انعكس ذلك على مستقبل السياسة الخارجية الروسية التي ورثت الاتحاد السوفييتي واستراتيجيتها تجاه منطقة الشرق الأوسط ،ومن ضمنها المنطقة العربية، وأصبحت الولايات المتحدة هي اللاعب الرئيسي في المنطقة ابتداءً من تحرير الكويت عام 1991، وتوقيع اتفاقية أوسلو في واشنطن عام 1993، واحتلال العراق عام 2003.

وفي تلك الحقبة وتحديدًا بعد حرب جورجيا عام 2008، والتداعيات الكارثية للأزمة المالية العالمية الاقتصادية على روسيا، انتهجت موسكو سياسة التقارب مع واشنطن، وهذا التقارب تصدع على صخرة ما يسمى الربيع العربي، وخصوصًا بعد أزمتي ليبيا وسوريا، حيث لم تغفر موسكو لواشنطن الخديعة الليبية، ولعبت العديد من التطورات الإقليمية والدولية، الدور الأكبر في إعادة رسم خرائط توزيع النفوذ في الشرق الأوسط، حيث وجدت روسيا نفسها أمام العديد من الفرص لإعادة دورها في السياسة الدولية، فعملت على توثيق علاقاتها مع دول المنطقة، وخلق تحالفات جديدة. فقد رأت روسيا أن الأزمة السورية تحمل مخاطر على الوضع الروسي العالمي؛ لأنها تهدد بخسارتها آخر موقع قديم لها في الشرق الأوسط، وكذلك تهدد إيران، وتضعفها بشكل كبير أمام واشنطن، مما يدفعها إلى الارتماء في أحضان واشنطن، وبالتالي خسارة روسيا استثماراتها في العلاقة مع إيران، كما أن اضعاف إيران في الشرق الأوسط سيؤدي إلى تقوية تركيا والسعودية، في الوقت الذي لروسيا مصالح متناقضة مع هاتين الدولتين؛ لذلك اختار الروس الشراكة مع إيران.

يضاف لما سبق، التخوف الروسي من انتشار ظاهرة الارهاب الدولي وتمدده غلى روسيا والدولً المجاورة لها، خصوصًا أن هناك الآلاف من مواطني روسيا ودول آسيا الوسطى، ذهبوا للقتال مع الإرهابيين في سوريا، وحمّلت روسيا الغرب مسؤولية الوضع المتردي على امتداد منطقة الشرق الأوسط، وأكدت أن التدخلات الغربية في العراق وليبيا وسوريا، كانت كارثية ونشرت الفوضى والإرهاب. ولذلك عمقت روسيا مواقعها الشرق أوسطية؛ عبر إنشاء المجموعة البحرية الدائمة في البحر الشرق المتوسط، وعززت دور النظام السوري في حل الأزمة السورية عبر مؤتمر جنيف الثاني عام 2014.

وهنا لا يفوتنا التذكير بالأزمة الروسية الأوكرانية التي لاحت بوادرها في نهاية عام 2013، من خلال ما أطلق عليها، ثورة الميدان في أوكرانيا المدعومة من الغرب، حيث تمكنت في فبراير 2014 من إسقاط حليف موسكو في كييف، وتم جذب أوكرانيا إلى التحالف الأمريكي الغربي، والذي شكل ضربة قوية بالخاصرة الروسية، ولم يطل الرد الروسي، فلقد جاء سريعًا وعنيفًا باحتلال جزيرة القرم، وضمها إلى روسيا، ودعم الانفصاليين شرق أوكرانيا.. وسط هذا الوضع المتأزم في وسط أوروبا، برز تنظيم داعش وسط العراق وسوريا، وأدى صعوده إلى إعادة تموضع القوات الأمريكية في العراق، كما نشرت الآلاف من قواتها في شرق سوريا وليبيا، وهذه الدول الثلاث كانت في حقبة الحرب الباردة تدور في فلك موسكو، وسط ذلك، أرسل الروس طائرتهم وصواريخهم إلى سوريا، وأقاموا القاعدة الجوية العسكرية في حميم، بالإضافة إلى القاعدة البحرية في طرطوس، وقدم الروس نموذجًا أكثر قوة وإصرارًا ووضوحًا، من خلال تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والعسكري لحلفائها الرئيسيين، ولجلب حلفاء جدد، وتشكيل خارطة جديدة من التحالفات تضمن المصالح الروسية بالمنطقة.

لقد استطاعت موسكو أن تنسج خيوط علاقاتها على الساحة الشرق أوسطية ولدينا أمثلة سوريا-إيران _ليبيا حفتر _اليمن _العراق الذي سلحته لمحاربة داعش والقضاء عليه داخل العراق، إلى جانب سوريا التي تم تحرير معظم أراضيها من أيدي هذا التنظيم الإرهابي. وعملت روسيا في ذات الوقت على المحافظة على تحالفاتها القديمة – الجديدة مع كل من القوى الإقليمية الفاعلة (إسرائيل، إيران، تركيا)، وشكل المحور الروسي الإيراني التركي لحل الأزمة السورية، وقام الروس بطمئنة تركيا -العضو الرئيسي في حلف الناتو- بأن أمنها القومي لن يمسه أحدًا، وتحديداً بما يتعلق بالمسألة الكردية، وجرى مدها بمنظومة صواريخ س س 400، وهنا تلاقت المصالح الإيرانية مع التركية بدعم روسي فيما يتعلق بالمسألة الكردية، وهذا ما سيدفع تركيا للتقارب والتعاون والتفاهم أكثر، خصوصًا في الموضوع السورى والمنطقة ككل.

أما بالنسبة لإسرائيل، فالعلاقة الروسية الإسرائيلية في أفضل أوضاعها؛ فالوجود الروسي في سوريا يُريح إسرائيل، ويضمن هدوء الجبهة السورية

فى المواجهة معها لفتره غير محدودة، حيث لعبت روسيا دورًا حاسمًا في تدمير وتسليم الأسلحة الكيماوية السورية، وتغض النظر كثيرًا عن الضربات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي السورية التي تستهدف إيران وحزب الله، وغضت النظر عن إسقاط طائرتها، وتتعاون بشكل وثيق مع إسرائيل.. كل ذلك مهد الطريق لروسيا لاستعادة جزء كبير من دورها على الساحتين الإقليمية والدولية.

أما فيما يخص القضية الفلسطينية وتراجع مكانتها نتيجة لانقسام وتأزم الوضع الداخلي الفلسطيني، وللأحداث في المنطقة العربية، وبروز قوى إقليمية جديدة لم يطرأ تغير جوهري على الموقف الروسي، الذي هو امتداد للموقف السوفييتي، حيث تسعى روسيا لأن تقوم بدور إيجابي على طريق إنهاء الانقسام وتوحيد الموقف الفلسطيني ودعمه في رفض ما يسمى صفقة القرن، وما زالت متمسكة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

أخيرًا، نستطيع القول أن انتهاء سياسة القطب الواحد في منطقة الشرق الأوسط، من خلال تمكن روسيا من إعادة دورها في المنطقة؛ لتكون شريك، وتحافظ على مصالحها السياسية والاقتصادية والعسكرية، حيث دعمت وساندت حلفائها، ولم تتخلَ عنهم، بالإضافة إلى بحثها تمتين تحالفاتها القديمة الجديدة مع كل من: تركيا، وإسرائيل، ومصر، ودول الخليج.. إلى جانب تحقيق روسيا مكاسب داخلية على مستوى الاقتصاد، وزيادة مبيعاتها من الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط، وإعادة إعمار سوريا، وهدوء وتوحد جبهتها الداخلية، مما أبعد خطر الإرهاب الدولي عن أراضيها . ودول الجوار

أوربا..البديل المفقود في الشرق الأوسط!

هاني حبيب– كاتب صحفي من فلسطين

خارج النص

تزامن وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى البيت الأبيض قبل قرابة ثلاثة أعوام مع تراجع وتآكل الدور الأوروبي على الصعيد الدولي، وعلى الأخصّ في الشرق الأوسط، فأوروبا لم تعد كما كانت إثر خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وبعد الاهتزازات التي أصابت البنية السياسية في معظم دول الاتحاد إثر فوز أحزاب شعبوية يمينية في الانتخابات في هذه الدول، إضافة إلى تقدم هذه الأحزاب في البرلمان الأوروبي، يُضاف إلى ذلك تأثيرات الهجرة إلى هذه البلدان، مما أدى إلى انزياحات وتأثيرات على القرارات السياسية لدول الاتحاد منفردة أو مجتمعة. وباختصار فإنّ الاتحاد الأوروبي بات أكثر ضعفًا وهشاشة من أي وقت مضى، خاصة بعد انقسام عروة قيادته التي كانت تتمثل في كل من ألمانيا وفرنسا، الأولى باتت مهددة بتقدم اليمين الشعبوي مما أدى إلى تراجع دورً السيدة ميركل، والثانية إثر تراجعات اقتصادية أدت إلى مظاهرات واعتصامات شعبية واسعة تحت قيادة السترات الصفراء التي أيدتها سارعت إدارة ترامب إلى تأكيد هيمنتها وإصرارها على إجراء وشجعتها إدارة ترامب. تغييرات جوهرية على نطاق السياسة الدولية، بالتوجه نحو الحليف التقليدي أوروبا، من خلال التحلل من العديد من الالتزامات الدولية التي رعتها أوروبا بالتعاون مع الحليف الأمريكي التقليدي ما قبل إدارة ترامب، فانسحبت إدارة ترامب من اتفاقية باريس للمناخ، كما انسحبت من منظمة اليونسكو بعد اتهامها بإدانة اسرائيل، كما قامت بوقف تمويل الأونروا، ثم نقل السفارة الأمريكية إلى القدس بعد الاعتراف بها عاصمة للدولة العبرية، ثم الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني من جانب واحد، دون تجاهل الدور الأمريكي في الإخلال بنظم حلف شمالي الأطلسي وقد انعكست الذي كان دعامة التحالف الأمريكي الأوروبي. هذه المتغيرات على الدور الأوروبي في الشرق الأوسط عمومًا، والمنطقة العربية خصوصًا، هذا الدور اكتفى بإدانة الخطوات والقرارات الأمريكية من دون أن ترتقي هذه المواقف إلى «مواجهة»، حيث ظلت دول الاتحاد الأوروبي على موقفها التقليدي إزاء قضايا المنطقة، متمسكة بقرارات الشرعية الدولية حول الملف الفلسطيني الإسرائيلي، فأدانت القرارات الأمريكية كافة حول القدس والأونروا والانسحاب من المؤسسات القانونية والحقوقية واليونسكو، إلاّ أن سطوة المواقف الأمريكية في ظل إدارة ترامب، منعتها من تحول مواقفها من إدانة إلى مواجهة، إذ كان بإمكان هذه الدول في ظل مواجهة محتملة مع القرارات الأمريكية أن ترد بالاعتراف بدولة فلسطين، على سبيل المثال واتخاذ خطوات جدية بالضغط على إسرائيل لوقف العملية الاستيطانية وتهويد العاصمة الفلسطينية وإدانة ممارسات الاحتلال في المنظمة الدولية، غير أن شيئًا من هذا لم يحدث. وإزاء انسحاب أميركا من الاتفاق النووي الإيراني تمسكت الدول الأوروبية الموقعة على الاتفاق به، ورفضت الخضوع لضغوط أمريكية للانسحاب منه.

لكن هذه الدول تماهت مع الموقف الأمريكي جزئيًا عندما أشارت إلى ضرورة الحديث من إيران حول قدراتها الصاروخية ووقف دعم «الإرهاب»، كما أنها عمدت إلى تحميل طهران مسؤولية التراجع عن بعض بنود الاتفاق بعد أن قررت إيران اتخاذ خطوات جدية لمراجعة هذا الاتفاق إثر عجز أوروبا عن القيام بدورها في منع العقوبات الأمريكية عنها، وعلى العكس من ذلك أدانت أوروبا بشكل عام الاجراءات التي اتخذتها طهران في هذا الصدد، من دون أن تحمّل أميركا المسؤوّلية عن ردود الفعل الإيرانية.

ومع تراجع الدور الأمريكي في المنطقة كان يمكن لأوروبا أن تشكّل بديلًا عن هذا الدور، إلا أن واقع الحال الأوروبي لا يسمح لمثل هذا الأمر، ومن المفارقات التي حدثت في الأيام الأخيرة أنّ ترامب قرر مجددًا سحب قواته من سوريا من دون أية مشاورات مع دول أوروبية، من بينها فرنسا التي لديها قوات تشارك فيما يسمى بالتحالف الدولي، وقال الرئيس الفرنسي ماكرون: إنه تلقى نبأ انسحاب القوات الأمريكية من قبل وسائل الإعلام.

"نبوءة" فوكوياما

عبد الحسين شعبان– باحث ومفكر عربي

في فبراير (شباط) 1989 ألقى فرانسيس فوكوياما المفكر الأمريكي من أصل ياباني، كلمة في جامعة شيكاغو بخصوص " العلاقات الدولية"، تمّ نشرها في صيف 1989 في مجلة The National Interest، وكانت بعنوان " نهاية التاريخ"، كما نشرت في مجلة Times Magazine التي تصدر في نيويورك. كان يومها في السادسة والثلاثين من عمره، ويعمل في مؤسسة راند Rand المقرّبة من CIA بصفة "خبير في السياسة الخارجية السوفيتية"، لكن تلك المقالة سرت مثل النار في الهشيم، فنوقشت في بريطانيا وفرنسا، وترجمت إلى لغات عديدة.

ويعود سبب الاهتمام بالكلمة لثلاثة أسباب مهمة:

أولها: إعلان ميخائيل **غورباتشوف** الزعيم السوفييتي قبل نحو شهرين من أنّ الاتحاد السوفييتي سيكفّ عن التدخل في شؤون أوروبا الشرقية، وذلك في خطابه في الأمم المتحدة (7 ديسمبر/كانون الأول 1988).

وثانيها: إنّ العام ذاته 1989 صادف انهيار الكتلة الاشتراكية بعد الإطاحة بأنظمة أوروبا الشرقية، حيث شهد العالم الثورة المخملية في **تشيكوسلوفاكيا**، وأعقبها هدم **جدار برلين** في نوفمبر (تشرين الثاني) في العام ذاته، وقبلها تغييرات للأنظمة في **بولونيا وهنغاريا**، ثم صوّت **الاتحاد السوفييتي** على حلّ نفسه في 26 ديسمبر/كانون الأول /1991.

وثالثها: إنّ فوكوياما أخذ يتدرّج في المناصب، حيث انتقل إلى نائب مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية، وسرعان ما تحوّلت مقالته إلى كتاب مقابل 600 ألف دولار، وتمّ نشره بعنوان **"نهاية التاريخ والإنسان الأخير"** في 1992، ونشرته دار Free Press، ولذلك اكتسبت مقالته وفيما بعد كتابه أهمية كبيرة، باعتباره قريبًا من أصحاب القرار ومؤثرًا في اتخاذ القرار.

واليوم، وبعد مضي ثلاثة عقود من الزمان على ترويج أطروحته الشهيرة تلك، وبعد بلوغه السادسة والستين من عمره، فهل كانت الضجة التي رافقت مقالته وكتابه تستحق كل ذلك، أم أنّ ذلك جزء من الدعاية والصراع الأيديولوجي ضد الشيوعية حينها وما بعد الحرب الباردة، خصوصًا التحضير لاختراع عدو جديد هو "الإسلام" وشيطنة الآخر، لدرجة أنّ عقد التسعينيات كلّه شهد مثل تلك الحملة الديماغوجية، والتي تُوّجت بعد أحداث 11 سبتمبر (أيلول) الإرهابية التي حصلت في الولايات المتحدة العام 2001، بغزو أفغانستان في العام ذاته، واحتلال العراق بعده في العام 2003.

ولنا أنْ نتساءل أيضًا بعد أنْ خفت بريق نظرية فوكوياما عقب عقد ونيّف من الزمان، حيث كانت تتصدر فيه الواجهات: هل كانت تستحق كل ذلك العناء والانشغال العالمي بها؟ وبعد ذلك ما الذي تبقى اليوم من أطروحته التي بشرنا بها بنهاية التاريخ؟ ثم هل الرهان على اليقين الليبرالي "المنتصر" كفيل باجتراح المعجزات؟ أم ثمة حقائق أخرى أخذت تنتصب أمامنا، وهي بحاجة إلى إعادة النظر في الكثير من "المسلّمات" التي افترضها بشأن "حتمية تاريخية" لنمط أحادي لحضارة "سائدة" هي الغربية - الليبرالية (المسيحية - اليهودية) على حساب الحضارات الأخرى، بما فيها الحضارات التاريخية مثل الحضارة الصينية والهندية واليونانية والعربية - الإسلامية وغيرها؟

ولعل مراجعة الأطروحات التي تقول بظفر الليبرالية التي بدأها فرانسيس فوكوياما، وإن تزعزع تشبثه بها بعد أحداث 11 سبتمبر، تكشف لنا هزال تلك الفرضيات الحتمية والافتراضيات التنظيرية، التي حاول تقسيم العالم بموجبها إلى قسمين: **"عالم التاريخ"، و"عالم ما بعد التاريخ"**، وإذا ما أريد الخروج من عالم التاريخ ودخول عالم ما بعد التاريخ، فلا بُدّ من نزع الهويّة

الخاصة واللحاق بعالم ما بعد التاريخ، وهذا الأخير هو عالم الدول الصناعية المتقدمة، ويواجه العالم الجديد بعد انهيار الكتلة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة، مشكلات أساسية، وهي النفط والإرهاب الدولي واللاجئون.

وإذا كان فحص نظرية فوكوياما خارجيًا يثبت خطلها، فإنّ فحصها داخليًا قاد إلى مثل هذا الاستنتاج، حيث اضطرّ هو نفسه إلى تعديل أطروحته أو نقضها بسبب حالة الاستعصاء ، بعد أنْ أثبت "التاريخ" أنّه ماكرٌ وخدّاعٌ على حد تعبير هيغل ، فقد أكدت الوقائع إخفاق، بل عدم قدرة تلك الفرضيات على تجاوز الواقع المعقّد، وهكذا أخذ فوكوياما يرجح الجانب القانوني والمؤسساتي في بناء الدول على حساب حتميته التاريخية، ولذلك اعتبر أنّ جهود الديمقراطية الليبرالية في بناء المؤسسات كانت متواضعة جدًا، وأنّه إذا كان هناك شيء واحد تغيّر في تفكيره بشأن كل هذا، فهو بالضبط هذا السؤال حول صعوبة خلق المؤسسات.

وفي كتابه الانتقالي "**مستقبلنا ما بعد الإنسانية: تبعات ثورة التكنولوجيا الحيوية**"، يقرّر أنّ التاريخ لا يمكن أنْ تكون له نهاية ما دام أنّ العلم مستمر في تحقيق تقدّم سريع ومذهل، حيث أشار ردًّا على صحيفة الهيرالدتربيون: إنّ أيسر طريقة لفهم أطروحته الجديدة هي إدراك الجانب السياسي للتكنولوجيا، وإذا كانت التكنولوجيا والمعلومات قد أضفت قدرًا كبيرًا من التأثير في الديمقراطية السياسية والليبرالية، فإنّ التكنولوجيا الحيوية من الممكن أنْ توفّر مجموعة أدوات للسيطرة والهيمنة في السلوك الاجتماعي.

وذهب فوكوياما إلى اعتبار الأدوية الجينية التي يتم إنتاجها للحقن إثر التفاعلات المناعية لكل مريض على حدة، تحقق تقدمًا واعدًا في المستقبل، وقال: إنّ العالم سيشهد خلال عشر سنوات قادمة ظهور العديد من الأدوية المختلفة التي من خلالها يتم تحسين الذاكرة وزيادة الذكاء.

وهكذا يعود فوكوياما إلى تأكيد حقيقة قيام الديمقراطية التي تطورت ببطء شديد وتراكم طويل الأمد، منذ أنْ كانت إرهاصًا جنينيًا، حتى أصبحت قويّة العود في بعض البلدان، وإنْ يجري تهديدها باستمرار، وما الموجة الشعبوية العارمة التي صاحبت صعود دونالد ترامب إلى قمة السلطة في الولايات المتحدة إلا تعبير عن ذلك، والأمر يشمل أوروبا التي اكتسحت فيها الشعبوية بلدانًا

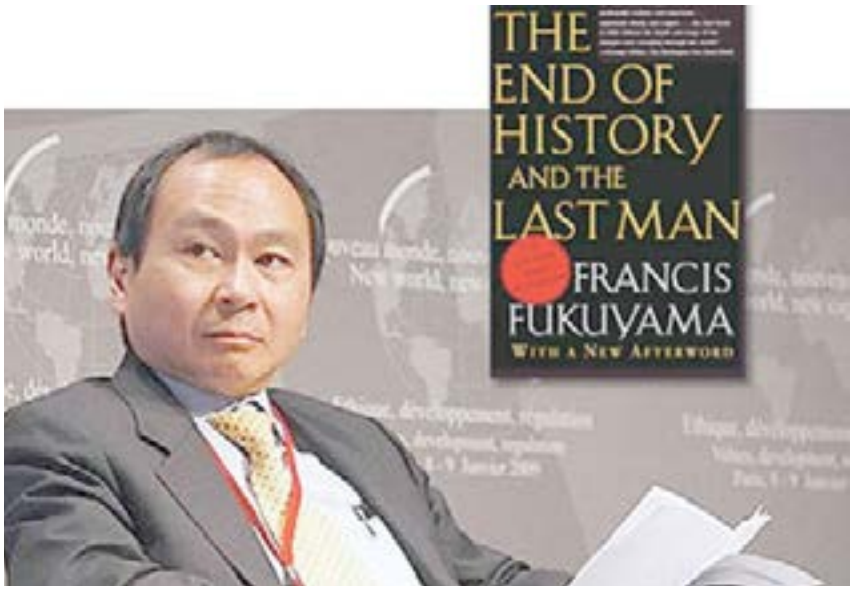

عديدة، مثل: **فرنسا** ممثلة "بالجبهة الوطنية" برئاسة **مارلين لوبان، وإيطاليا**، حيث ظهرت **حركة الـ 5 نجوم**، وفي **ألمانيا** كان صعود "البديل الديمقراطي" ملفتًا، مثلما فاز الشعبويون في **هولندا والدانيمارك والنمسا والمجر والتشيك وبولونيا**، وغيرها.

وإذا كان ذلك ما عانته خارطة الديمقراطية في الغرب من تحديات وعرة وتضاريس معقّدة، ففي منطقتنا العربية كان الأمر أشدّ سوءًا في ظلّ انقسامات مجتمعية عديدة ما دون الدولة وما قبلها، بل إنّ بعضها يهدد وجود الدولة واستمرارها، ويمكن القول: إنّ "التجارب" الديمقراطية ما تزال محدودة وهلامية وهشّة، وليست أكثر من توجّهات في العديد من البلدان، التي واجهتها من معوّقات أساسية وعقبات عديدة، هي: الحروب الأهلية، والنزاعات الطائفية والمذهبية، والتوتّرات الإثنية والقومية، والعنف المجتمعي، والإرهاب الدولي، والحروب الإقليمية، و**شحّ الثقافة الديمقراطية**، خصوصًا في ظلّ التفاوت الاجتماعي، وعدم عدالة توزيع الثروة، إضافة إلى تفشّي الأمية وانتشار الجهل وعقبات أخرى، مثل: العشائرية، والجهوية، وغيرها.

جدير بالذكر أنّ صعود الموجة الإسلاموية التكفيرية ارتبط إلى حدود غير قليلة بموجة شعبوية دينية اتخذت من الإسلاملوجيا (أي استخدام التعاليم الإسلامية ضد الإسلام) ضدية في مواجهة الإسلامفوبيا (الرهاب من الإسلام في الغرب)، وذلك في إطار نزوع متطرف يستند إلى تعصّب، وسرعان ما يتحوّل التطرّف إلى سلوك فيؤدي إلى العنف، وهذا الأخير يمكن أنْ يصبح إرهابًا إذا ضرب عشوائيًا، ولذلك لاحظنا الانتشار السريع والواسع للتنظيمات الإرهابية، مثل: القاعدة، وداعش، وجبهة النصرة وأخواتهم، تلك التي وجدت أنّ فيروس الإرهاب سريع الانتشار، وبيضه يمكن أنْ يفقس إذا ما كانت هناك بيئة صالحة لذلك.

ولا أدري أين نضع مقولات فوكوياما اليوم بعد العقود الثلاثة الماضية، لا سيّما بعد التحديات العديدة التي واجهتها الديمقراطية، في عرينها الأصلي، إضافة إلى الديمقراطيات الناشئة في أوروبا الشرقية وبعض دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا؟ وأين يمكن أنْ نضع دولة مثل **الصين** حيث ما يزال يحكمها حزب واحد، مهّد رئيسه **شي جين بينغ** للبقاء في منصبه إلى أجل غير مسمى، وكذلك دولة كبرى مثل **روسيا** التي استبدل فيها الرئيس **فلاديمير بوتين** مناصبه ليمدّد إدارته لسلطة بلاده ليبقى هو على رأسها؟

وهكذا نرى أنّ الشعبوية التي شهدتها انتخابات الاتحاد الأوروبي مؤخرًا ليست ردّة فعل عاطفية وفورة انتخابية إزاء واقع مأزوم، وإنْ كانت تستغل ذلك، ولكنها تهديد حقيقي للديمقراطية الليبرالية، خصوصًا بجنوحها لتقديم تفسيرات لمفهوم الشعب في محاولة لنفي التنوّع والتعدّدية الثقافية، ومحاولة فرض نوع من التجانس عليه؛ الأمر الذي يعني فرض شكل من أشكال الوحدة الإجبارية التي تقترب من الإكراه، فهل تحققت "نبوءة" فوكوياما أم أنها لم تكن أكثر من هرطقة أيديولوجية جانبت الواقع، واستنفذت أغراضها بعد محاولة فرض الهيمنة وإملاء الإرادة والتحكم بمسار العلاقات الدولية؟

فنزويلا: تراجع أيدلوجي وتقدم سياسي

إسحاق أبو الوليد– كاتب فلسطيني مقيم في فنزويلا

يراقب المهتمون الوضع في فنزويلا بحذر شديد، وخاصة بعد تراجع التوتر مع إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وتوصل حكومة الرئيس مادورو إلى اتفاق مع قسم هام من المعارضة المعتدلة الفنزويلية، يدين الحصار الأمريكي على البلاد ويرفض تسليم إقليم الايسيكيبوا الغني بالنفط والمعادن لشركة النفط الأمريكية موبل، كما وعدهم هوان غوايدو رئيس الجمعيه الوطنيه الذي أعلن نفسه في 1/23 من العام الحالي رئيسًا مؤقتًا للبلاد، لأن هذا الإقليم الذى تتنازعه جمهورية غويانا مع فنزويلا، هو فنزويلي كما تقر بذلك المواثيق والقرارات الدولية، مما ألحق هزيمة مدوية برجل الإدارة الأمريكية وعميلها هوان غوايدو، وما يضعها في دائرة الضوء هو تأييدها ودعمها الواضح والصريح لحركات التحرر وكافة القضايا العادلة في العالم، وخاصة القضية الفلسطينية، بل واصطفافها مع كافة القوى المعادية للاستعمار والإمبريالية وحروبها الظالمة، وقيادتها مع كوبا لكافة القوى والأنظمة التقدمية المعادية للامبريالية، والتي تناضل من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية في القارة.

كذلك، إن فشل محاولات الإدارة الأمريكية لتغيير نظام الحكم في فنزويلا، بسبب تماسك نظام الحكم شعبيًا وعسكريًا وارتكازه على دعم مباشر روسي صيني، ولعدم توفر الشروط الموضوعية المناسبة محليًا وإقليميًا، أدى إلى مزيد من التآكل والانقسامات في صفوف المعارضة اليمينية التابعه للبيت الأبيض، وأحدث بعض التغيرات في إدارة الرئيس ترامب، وخاصة الإطاحة بمستشار الأمن القومي جون بولتون، الذي قال عنه ترامب، إنه فيما يتعلق بفنزويلا: «تجاوز الخطوط الحمراء، وأن الأحداث أثبتت إنه (أي ترامب) كان على حق في خلافه مع بولتون». رغم تأكيده أن سياسته تجاه فنزويلا لم تتغير، ولكنه لم يذكر «الخيار العسكري» هذه المرة، مما دفع بعض الجهات للتكهن أن الخلاف مع بولتون، كان يتعلق بجدوى طرح هذا الخيار، وبهذه الطريقه وهذا التوقيت!

ما من شك أن تحديات البناء وإجراء التحولات الضرورية لتعزيز الجبهة الداخلية التي ما زالت ضعيفة وهشة، يشكل المهمة الرئيسية لكافة القوى التي تشكل المعسكر البوليفاري الثوري، وخاصة الحزب الاشتراكي الموحد، حيث بقدر ما تتعزز الجبهة الداخليه وتزداد صلابة، تتعزز وتشتد أيضًا السياسة الخارجية والعكس صحيح أيضًا، لأن من يريد تحدي الإمبريالية عليه أن يستعد لتبعات هذا التحدي، وأن يوفر ولو بالحد الأدني شروط وإمكانيات المواجهة.

الوضع الداخلي والذي لا يمكن عزله أو فصله عن محيطه الإقليمي، ما زال يثير القلق بسبب عدم المقدرة على معالجة الأزمة الاقتصادية الحادة بعيدًا عن الأساليب الرأسمالية التقليدية التي هي في بعض جوانبها نتاج للعقوبات الاقتصادية التي اتخذتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة وبعض دول الاتحاد الاوروبي، ولكنها في الأصل أزمة بنيوية اقتصاديه فكرية وسلوكيه تاريخيه عميقة، سببها الاعتماد بشكل شبه كامل على العائدات النفطية التي تحفز الاستهلاكية على حساب الإنتاجية والادخار. فقد وصل إنتاج النفط إلى أدنى مستوياته هذا العام، بسبب نقص في قطع الغيار الضرورية لتجديد وصيانة أدوات الإنتاج، مما أدى إلى انخفاض حاد في الدخل بسبب تراجع الصادرات النفطية، حيث وحسب مصدر مطلع وموثوق، تجاوز الدخل من تحويلات المغتربين الفنزويليين، دخل الصادرات النفطية، وهذا يحدث لأول مرة في تاريخ بلد مُصدر للنفط، ويحتوي على أكبر احتياط ترافق من هذه المادة في العالم. هذا مع السماح «بحرية الاستيراد»، ورفع الرقابه عن الأسعار، والسماح بتداول العملات الأجنبية وخاصة الدولار في عمليات التجارة الداخلية، مما عمق سلوك الرشوة والفساد والتهرب من دفع الضرائب، وبهت من هيبة الدولة وأهلية الموظفين والمسئولين لمكافحة كافة الظواهر السلبية والضارة.

هكذا يمكن القول، أن محاولات بناء «اشتراكية القرن الواحد والعشرين»، قد تعثرت وأصابها الوهن وتراجعت، وأصبحت «المؤسسات والوحدات الإنتاجية الاشتراكية»، تشكل عبئًا على الميزانية؛ بسبب هبوط إنتاجيتها، واستحواذ المدراء

المسئولين على الكميه المنتجة أو المستوردة لخدمة أهداف ومصالح فردية، أدت إلى إثراء هذه الشريحة (عسكرية ومدنية) التي أصبحت جزءًا أصيلا من مكونات الحكم والطبقة الحاكمة، تُدافع بكل قواها عن الواقع الجديد تحت شعار: «الاشتراكية والعداء للإمبريالية»، مما وسع من الهوه بين الأغنياء والفقراء، ونفّر الجماهير الشعبية من هؤلاء «الاشتراكين واشتراكيتهم»، وقد وجد الرئيس مادورو نفسه مضطرًا على شن «هجوم عنيف على الذين يرتدون القميص الأحمر، كي يخفون تحته انتمائهم للثورة المضادة ففي الوقت . ونشاطاتهم التخريبيه الذي تشهد فيه الثوره البوليفارية تراجع في الحقل الأيديولوجي – الفكري، نجدها تخطو خطوة إلى الأمام في الحقل السياسي؛ بمد الجسور من جديد مع المعارضة من خلال عودة كتلة الوطن (كتلة التحالف البوليفاري) لممارسة دورها الدستوري في الجمعيه الوطنية ذات الأغلبية اليمينية، مما ساهم في خفض حدة التوتر السياسي والاجتماعى، وزيادة فرص الاستقرار النقدي وتحريك العجله الاقتصادية الإنتاجية والتجارية، مما خفف أيضا من الحملة الإعلامية التي تشنها بين فترة وأخرى الإدارة الأمريكية التي لم تقطع يومًا شعرة معاوية فرغم مع حكومة نيكولاس مادورو. انحيازها ودعمها المطلق للمعارضة،

إلا إنها ترسل إشارات أنها يمكن أن تتخلى عن هوان غوايدو بسبب فشله وعدم قدرته على قيادة المعارضة، وتورطه في علاقات مباشرة مع عصابات تجارة المخدرات في كولومبيا، حيث تم تسريب صورًا له مع كبار تجار المخدرات والعصابات المسلحة الكولومبية، مما ساهم بحرقة في الأوساط الشعبية الفنزويلية والإقليمية، وشكل حرجًا للأوساط الحكومي التي احتضنته وسوقته على إنه «المنقذ والمخلص» لفنزويلا وشعبها من «ديكتاتورية وفساد نظام مادورو».

إنه من المؤكد أن هنالك تغيرات تجري وبخطى متسارعة من قبل الحكومة الفنزويلية، وخاصة في الحقل الاقتصادي، الذي كان ولا زال يشكل التحدي الرئيسي لإجراء التحولات الضرورية، لبناء الاقتصاد الاشتراكي البديل، وتتم العودة لاقتصاد السوق، والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتركها لتعمل وفق قوانين المزاحمة والعرض والطلب. بالطبع سيترتب على هذه السياسة «الاقتصادية الجديدة» تبعات والتزامات سياسية مغايرة لما كان سائدًا لحد الآن، كثمن للبقاء في سدة الحكم، وأحد اهم مؤشرات الخطر هو تقدم السياسة، كفن الممكن، والتراجع الفكري الأيدلوجي حتى في حدوده الاصلاحية !

أمريكا والشرق الأوسط الآن

دكتور محمد حسن خليل
(عضو السكرتارية المركزية للحزب الاشتراكى المصرى)

يلخص السفير الأمريكى السابق والباحث الاستراتيجى فريدمان أهمية الشرق الأوسط لأمريكا فى ستة أسباب يذكرها كما هو واضح بترتيب أهميتها لدى بلاده:

1- البترول والغاز فى المنطقة (لقيمته لأمريكا وكمورد عالمي مهم للطاقة وأهمية السيطرة عليه).

2- الحفاظ على وجود إسرائيل وإدماجها فى المنطقة.

3- خطر تحول العداء بين العرب وإسرائيل إلى عداء ديني.

4- أهمية طرق الملاحة الدولية بالمنطقة (من قناة السويس وباب المندب ومضيق هرمز وحتى مضيق ملقا وما شرقه).

5- استثمارات الأموال العربية فى الولايات المتحدة، ومنع التحول بعيدًا عن الدولار ضمانًا لاستمرار الدولار على عرشه كعملة الاحتياطى وتسوية المدفوعات الدولية.

6- منع تصاعد الشعور المعادى لأمريكا فى المنطقة.

بالطبع يستند هذا إلى تصدر أمريكا للإنتاج الاقتصادى العالمى (28٪ منه آخر القرن العشرين) وتفوقها فى السلاح التقليدي والنووي، واستنادها إلى ما يقرب من ثمانمائة قاعدة عسكرية منتشرة فى أنحاء العالم. ونتتبع فيما يلي أشكال تحقق الأهداف الأمريكية أثناء القرن الواحد والعشرين. بين كلينتون وبوش، «المحافظون الجدد»

أهم متغير استراتيجى عالمى مؤخرًا كان انهيار الاتحاد السوفييتي وكتلته، مما أدى سيادة نظام العالم أحادي القطبية وتوحش الإمبريالية. لخص البعض الانتقال من فترة كلينتون إلى فترة بوش الابن بين الانتقال من تشكيل مجلس إدارة إمبريالى للعالم برئاسة أمريكا فى عهد كلينتون، والانتقال إلى السيادة المنفردة فى عهد بوش الابن فى فترة حكم المحافظين الجدد. كانت الهيمنة على الموارد العالمية وعلى رأسها النفط والغاز وراء حرب احتلال أفغانستان عام 2001، حيث يمثل بحر قزوين احتياطيًا ضخمًا للغاز فى العالم، ثم الانتقال إلى الاحتلال المباشر للعراق عام 2003، الواقعة حسب حديث رامسفيلد لقادة الأركان فى مركز قوس النفط الذى يمثل بحر قزوين حدوده شرقًا وتركيا شمالا وإسرائيل غربًا، بالإضافة للاحتياطى البترولى الضخم للعراق. مثل هذا استبدادًا حتى على حلفاء أمريكا، حيث تلك المنطقة هى مصدر البترول لكل من اليابان وأوروبا الغربية، وهو ما كان وراء معارضة فرنسا وألمانيا الغربية لغزو العراق.

وكان للمحافظين الجدد سياسة جديدة فى منطقتنا منذ عام 2003: ألا وهى تغيير نظم الحكم فى المنطقة رغم تبعيتها لها، فى إطار سعيهم لتفتيت وإضعاف الدول القومية، وتمكين الإسلاميين من حكمها لأنهم النصير الداخلى لمخطط التفتيت الإقليمى. ظهرت دلائل تلك الحقبة فى توثيق العلاقة مع الإخوان المسلمين، وفى حديث كوندوليزا رايس عن مشروع الشرق الأوسط الجديد القائم على تقسيم الدول العربية إلى دويلات على أساس إثنى عرقى ودينى وغيره، ربما مع مظلة لخلافة إسلامية مزعومة بقيادة الإخوان المسلمين ومختلف فصائل الإسلام السياسى.

ولكن حكم بوش انتهى عام 2008 بكارثة داخلية وخارجية. فداخليًا انفجرت أزمة فقاعات الرهن العقارى، والأهم لنا الأزمة الخارجية التى واجهت بوش فى كل من العراق وأفغانستان. أدى هذا إلى أن بوش نفسه، المحافظ، ينهي سياساته الاقتصادية بسياسات كنزية تشتمل على تأميم بنوك، مع إعانات حكومية تبلغ 700 مليار دولار للمؤسسات المالية المهددة بالإفلاس، ولكن ما يهمنا فى منطقتنا هو أن أمريكا قد تنازلت عن احتكارها لنفسها للبترول العراقى وقدمت بعض امتيازات التنقيب لفرنسا وروسيا والصين لامتصاص الغضب الدولى ضدها، كما أدى استنزاف القوى الأمريكية بفعل المقاومة العراقية المدعومة إيرانيًا إلى إجبارها على الانسحاب من العراق، وهو القرار الذى وقعه بوش عام 2007 على أن ينفذ تدريجيًا حتى عام 2011. كما بدأت فى أفغانستان محادثات مع طالبان بعد الفشل فى تحقيق استقرار الحكم الذى أتى على حراب الأسلحة الأمريكية.

من بوش إلى أوباما

اختلفت سياستى أوباما مع بوش فى عناصر أساسية، ولكنها استبقت عنصر التحالف مع الإخوان لإسقاط الأنظمة العربية. بالنسبة للعالم مثل انعقاد مؤتمر لشبونة عام 2010 برئاسة مادلين أولبرايت بين أمريكا وحلفائها الغربيين نقطة انعطافة، فيما عرف بسياسة طي البساط الأمريكية، وتقاسم النفوذ بدون تنافس مع مختلف دول أوروبا الغربية. وفى منطقتنا عمل أوباما على الخروج التدريجي من وحل الأراضى العراقية وفقًا لتقاسم نفوذ مع إيران. وتردد أخبار عن المؤتمر السياسى المنعقد فى أوروبا الغربية عام 2010 بين المخابرات الأمريكية والإنجليزية والفرنسية والألمانية، والاتفاق على أن المرحلة القادمة هى مرحلة حكم الإسلاميين للمنطقة وتفتيتها.

فترة ما يسمى بالربيع العربى

جاءت فترة الثورات العربية كنتيجة للحكم الاستبدادى، وإفقار الجماهير، وزيادة الفوارق الطبقية، والخضوع لتوصيات الليبرالية الجديدة لمؤسسات التمويل الدولية وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين، ولكن كان من عواقبها بالطبع الإضعاف المؤقت للدول القومية فى مواجهة الأعداء التاريخيين للأمة العربية. لقد رأى الغرب وأمريكا والإسلام السياسى أن تلك هى الفترة مناسبة للقفز على السلطة لتنفيذ مؤامراتهم فى التفتيت العرقى للدول القومية عن طريق وصول الإسلام السياسى للحكم فى الدول العربية. ساهم فى هذا ثقة الجماهير فى الإسلام السياسى كنتيجة لتواضع مستوى تسييسها بحكم عقود الاستبداد؛ لهذا نرى أن أول انتخابات بعد الثورة، سواء لبرلمان أو لجمعية تأسيسية نتج عنها نفوذ واسع لاتجاهات الإسلام السياسى، ووضح هذا فى كل من تونس ومصر وليبيا، ولكن لأن من خصائص الوضع الثوري النمو الهائل فى الوعي السياسي الجماهير، مما أدى لفضح مضمون الحركة الإخوانية وارتباطاتها بالإمبريالية، واستبدادها وسعيها للعودة بالبلاد إلى الخلافة القديمة على أنقاض الدولة المدنية الحديثة. لهذا تمثلت نتيجة ثاني انتخابات

فى كل من مصر وتونس وليبيا فى تراجع قوي في النفوذ السياسى للإخوان والتيارات الإسلامية.

نظرة عامة

بعد الحديثٍ عن فترة الثورات العربية إجمالا مع توضيح خصوصيات كل بلد نستطيع الآن تجميع الخطوط المشتركة بين معظم البلاد العربية. السمة الأولى التى تشترك تلك البلدان فى أسباب قيام الانتفاضات والثورات من حيث بؤس الشعب، والاستبداد السياسى، وتدهور الأوضاع الناتج عن تدهور الإنتاج الحقيقي الزراعي والصناعي والخضوع لوصفات صندوق النقد الدولى وغيره من مؤسسات التمويل الدولية مما نتج عنه تدهور العملة وانتشار التضخم وزيادة التفاوت الطبقية بزيادة الأغنياء غنى وتدهور الفقراء والطبقات الوسطى. تمثلت السمة الثانية: فى فترة تصدّر تيارات الإسلام السياسى نتيجة لحسن ظن الشعب بهم، ونتيجة لقوة تنظيمهم، غير دعم الإمبريالية لهم، ولكن بحكم التضاد بين منطقهم الاستبدادي المعادي لكل مكاسب مدنية الدولة، والعميل للاستعمار والمنحاز لسياسات الليبرالية الاقتصادية، وعدائه للعدالة الاجتماعية جاءت السمة الثالثة وهى فضح الشعوب سريعًا لهم، وتراجع نفوذهم بشدة وإن لم يختف بالطبع. والسمة الرابعة هى انتهاز الإمبريالية لفرصة الضعف المؤقت للأنظمة فى التدخل الذى وصل للتدخل العسكري الكولونيالي المباشر في ليبيا وسوريا، بل ومحاولته المحدودة المهزومة فى مصر. وقد حققت أعلى نجاح لها فى ليبيا، ولكنها تراجعت بشكل شديد فى سوريا بعد التدخل الروسي وإن ظلت مهمة مواجهتها مهمة مستمرة. أما السمة الخامسة فقد كانت التناقضات التى واجهتها التيارات التقدمية بين عدالة مطالب الانتفاضات والثورات وبين خطر التدخل الإمبريالى المباشر. اختارت معظم آراء الشعب واليسار الانحياز للحفاظ على الدولة المدنية الديمقراطية وتغليب عدائها للاستعمار والإخوان على عدائها للاستبداد والاستغلال مؤقتًا إنقاذًا لأوطانها، مع احتفاظها بالطبع بموقفها النقدى من كل عيوب الأنظمة السابقة، وبقاء حلمها فى العدالة الاجتماعية والديمقراطية.

الاستثناء الوحيد هو خطأ بعض فصائل اليسار التى رأت أن خطر عودة الاستبداد السياسى على يديّ الجيش أكثر خطورة من أى شيء، واتجه معظمها لموقف متهادن أو متحالف فى فترات مع الإخوان. أما السمة السادسة والأخيرة فكانت المرحلة الثانية من المخطط الإمبريالى بعد ركوب تيارات الإسلام السياسى لتحقيق أهدافها: مرحلة استغلال الأزمات الاقتصادية المزمنة التى تفاقمت فى ظروف الثورات والانتفاضات فى حلها عن طريق القروض المشروطة بفرض سياسات الليبرالية الاقتصادية التى تؤدي لمفاقمة بؤس الجماهير. نُفذت تلك التوصيات بتفاوت فى معظم الدول العربية، بدءًا بمصر والتعويم الكامل للعملة وتزايد الغلاء والإفقار، وبدرجات مختلفة فى كل من تونس وحتى الدول التى قامت فيها انتفاضات أو احتجاجات محدودة مثل الأردن ولبنان. حتى الموجة التالية للثورات فى السودان والجزائر لم تسلم منها، ففى السودان افتتح رئيس الوزراء الجديد فترته بالحديث عن أن الخروج من الأزمة الاقتصادية يستلزم ثمانية مليار دولار والسعى لعقد قروض مع البنك الدولى !!!

من أوباما إلى ترامب: أيضًا اختلاف واستمرارية

فى أواخر عهد أوباما انحاز لتقليل النفوذ الأمريكي الخارجي لتقليل النفقات فى ظل الأزمة الاقتصادية، وأكملت أمريكا انسحابها من العراق عام 2011، وبدأت من الانسحاب من سوريا فى أواخر فترته عام 2016. توافق هذا الاتجاه مع دعاية ترامب الانتخابية حول عدم إضاعة الوقت والأموال فى تدخلات خارجية، والعودة للتعامل مع الأنظمة العربية فى مصر والسعودية وغيرها بدلا من تفضيل التعامل مع الإخوان في الإطاحة بالأنظمة الحاكمة، والذى أثبت فشله وتنشيطه للإرهاب. وأضاف ترامب الاتجاه للانسحاب من حلف الأطلنطى، والصلح مع بوتين. نتج هذا مع مجيئ ترامب من قطاعات من الطبقة السائدة مرتبطة بالاستثمار العقاري والسياحي من خارج التجمع الصناعى العسكري. بعد نجاحه غير المتوقع بدأ المجمع الصناعى العسكرى معركته ضده، بدءًا من التهديد بعزله نتيجة للتدخل الروسي فى الانتخابات، وساهم هذا فى تطويعه فى محاور هامة أهمها تغيّر موقفه من حلف الأطلنطى وروسيا.

شمل البرنامج الانتخابى لترامب، استنادًا إلى تقرير فلين، على اقتراح حلف الخليج والبحر الأحمر ضد إيران مع ضم إسرائيل فى الوقت المناسب. استعاد ترامب العلاقات الجيدة بالنظام فى مصر والسعودية مع نبذ محاولة إسقاط الأنظمة فيهما إخوانيًا، بل وصل الأمر إلى بحث الاعتراف بالإخوان كمنظمة إرهابية. كان هذا أساس ما عُرف بصفقة القرن، بما تتضمنه من محور يدور حول حل القضية الفلسطينية بإنشاء حلف إسرائيلى عربى سعودى لتنمية المنطقة (!) مع محور الحلف العسكرى المشار إليه أعلاه فى مواجهة إيران والخطر الشيعي المزعوم، وتم وصف الحلف الجديد بأنه الناتو العربي، والحلف السني ضد الشيعة.

جاء التقرير الاستراتيجى عن السياسة الأمريكية عام 2017 لكى يحدد أعداء أمريكا فى كوريا الشمالية وإيران، كما حدد خصومها الاستراتيجيين: روسيا كخصم سياسي، والصين كخصم اقتصادى. وبالتهدئة مع كوريا الشمالية بعد لقاءات ترامب وكيم جونج أون بقيت إيران عدوًا استراتيجيًا، وبقيت خطة الناتو العربي كجزء من صفقة القرن وسيلة التصدي له. كما جاءت السياسة الأمريكية بالمزيد من الانحياز لإسرائيل بقرارات أمريكية متعاقبة من خلال نقل السفارة الأمريكية للقدس، والاعتراف بيهودية الدولة الإسرائيلية.

ولكن القرار الحاسم هو هل تجرؤ أمريكا على خوض صراع مسلح ضد إيران أم لا، خصوصًا فى ظل رفض مصر المشاركة، ورفض إسرائيل شن معركة وحدها بدون أمريكا، وضعف وعجز جيوش دول الخليج التى أوحلتها اليمن بسبب قدراتها العسكرية المتواضعة، فما بالك أمام إيران ؟! الاتجاه الغالب هو عدم الحرب مع إيران فى ظل وضع أمريكا الاقتصادى والعسكري ببروز العالم متعدد الأقطاب منذ بداية العقد الثانى من القرن الواحد والعشرين، ودخول روسيا بقوة فى المنطقة من خلال سوريا ودعم حفتر فى ليبيا، وتطور الصين العسكرى وقوتها البحرية عند باب المندب ومناوراتها فى البحر المتوسط.

وفى النهاية يهمنا أن نوضح أن وضع توازن القوى بين الجماهير العربية والنفوذ الأمريكى والإمبريالى، رغم ميله بشدة لصالح الإمبريالية، إلا أن المتغير الجديد المتمثل فى الدخول الواسع للجماهير العربية كطرف سياسي مهم فى تقرير مستقبلها، هو الذي يحمل أفق نمو حركة جماهيرية جذرية معادية للاستعمار ونفوذه الاقتصادي والسياسي.

الصين والنظام العالمي الجديد

هاني المصري–
مدير عام المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)

في لقائي معه منذ أيام في عمان قال لي د. طلال أبو غزالة أنه شارك في مؤتمر في العام 1985، عقدته أكاديمية العلوم الوطنية في واشنطن (national science academy) تحت عنوان «أين ستكون أميركا في العام 2020»، بمشاركة مختلف المعنيين من رسميين واقتصاديين ومفكرين الأول، أن الصين ستصبح:وخبراء. وتوصل المؤتمر إلى ثلاثة استنتاجات رئيسية القوة الاقتصادية الأولى في العالم في هذا العام؛ والثاني، ستصبح لهذا السبب القوة العظمى الأولى في العالم، لأن الأقوى اقتصاديًا سيحكم العالم؛ والثالث، على الولايات المتحدة عمل كل ما يلزم لمنع حدوث ذلك.

الآن، ونحن عشية الدخول في العام 2020، هناك تقارير وآراء من خبراء وعلماء ومراكز أبحاث تفيد بأن الصين تفوقت أو تكاد أن تتفوق اقتصاديًا وتكنولوجيًا على الولايات المتحدة الأميركية (راجع مقالي الصينيون قادمون المنشور في جريدة القدس بتاريخ 2019/10/1)، وبالتالي أصبحت الصين أو ستصبح القوة العظمى في العالم؛ أي لم تنجح الإجراءات التي اتخذتها الإدارات الأميركية السابقة منذ العام 1985 وحتى الآن في منع سقوط الإمبراطورية الأميركية عن عرش قيادة العالم، بوصفها أقوى قوة عرفها التاريخ.

في هذا السياق، نضع المواقف والتصرفات والعقوبات، بل الحرب التجارية التي يشنها الرئيس الأميركي دونالد ترامب على الصين، أن وغيرها من دول العالم (مع المعروف بأن سلاح العقوبات سلاح ذو حدين يتضرر منه الذي يفرضه وليس الذي يتعرض له فقط)، في محاولة منه لإيقاف عجلة التاريخ.

كما قال ترامب بأنه «الشخص المختار من الله» لمواجهة الصين، وواصلت إدارته سياسة أن الأولوية الأميركية هي الصين، الصين، الصين.

وحتى نعرف مدى الخطر من التفوق الصيني، علينا أن نلاحظ أن ترامب طالب الصين بدفع تريليونات من الدولارات مقابل حقوق الملكية لاستخدامها الاختراعات الأميركية من دون مقابل، مع أن القوانين والأنظمة المقرة عالميًا بخصوص حقوق الملكية، والتي تم إقرارها بطلب من وبقيادة أميركا تنص على أن أي تطوير لأي اختراع لا يترتب عليه حقوق ملكية للمخترع الأصلي.

وفي نفس السياق، طلب ترامب من شركتي «بوينغ» لصناعة الطائرات و«أبل» لصناعة الجوالات، التي تقدر قيمة كل منهما تريليون دولار بنقل مصانعهما من الصين، لأن الصين استفادت كثيرًا من وجودهما وغيرهما من المصانع والشركات الأميركية على أراضيها، إذ نقلت التكنولوجيا الأميركية من خلال مئات الآلاف من العمال والمهندسين والخبراء الصينيين العاملين فيهما، لكن أصحاب الشركتين رفضوا طلب ترامب لأن نقل المصانع من الصين سيكلف غاليًا، ما سيرفع الأسعار بشكل كبير، ويؤدي إلى إفلاسهما وإفلاس عشرات الشركات المرتبطة بهما.

وللتعرف إلى الأمر من زاوية رؤية أوساط من النخبة الأميركية نورد ما كتبه توماس فريدمان، الصحافي الأميركي الشهير، حين قال إن الرئيس ترامب قرر مواجهة أقدم حضارتين في العالم (الصين وإيران) من دون أن يكون لديه خطط ولا أهداف.

وتابع بأن رئيسًا مصابًا بنوع مؤقت من الجنون يمكن أن يحقق شيئًا في وقت ما. أما الرئيس الذي يتصرف بجنون دائم، ويخلق ألم للصين ولإيران من دون أهداف واضحة، ويؤكد دائمًا بأنه ينتصر ويخسر الآخرون ومن دون أن يكون لديه ممر آمن للخروج، هو ليس رئيسًا جيدًا.

إن مثل هذه التصرفات تزيد من احتمالات التصعيد والدخول إلى حرب، خصوصًا إذا تحققت التوقعات بأن العالم مقبل في العام القادم على أزمة اقتصادية كبرى أكبر من أزمة 2008، ستتلوها حرب عالمية تنتهي بوضع نظام عالمي جديد.

إن العقوبات والحرب التجارية التي يشنها ترامب في كل اتجاه، وانسحابه من الاتفاقيات الدولية بصورة رسمية أو فعلية، إذ خرج على كل القواعد التي حكمت النظام الدولي منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، وفي ظل العجز غير المسبوق في الموازنة الأميركية الذي بلغ حوالي تريليون دولار هذا العام، وتريليون آخر متوقع في العام القادم، وتباطؤ النمو في الاقتصاد الأميركي الذي لا يمكن معالجته طويلًا، وإظهار تقدم زائف من خلال طبع المزيد من الدولارات بحكم أن أميركا تتحكم بالدولار وهي العملة التي تتحكم في النظام العالمي... كما سبق يزكي أن العالم مُقبل على إقامة نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، وما يجري يمكن تفسيره بأن إدارة ترامب تسعى مثل سابقاتها، ولكن بحدة ووضوح وعنجهية أكبر لمنع ذلك، عن طريق السعي لإجبار الصين على الجلوس معها على طاولة المفاوضات لرسم العالم الجديد، بما يحقق مصالح وأهداف البلدين وعلى

حساب الأقطاب والبلدان الأخرى، وهذا ما ترفضه الصين، لأنها مؤمنة بأن المستقبل لها، وأن نظامًا تعدديًا أفضل لها من استقطاب ثنائي.
كما أن الصين التي صبرت سبعة آلاف عام وهي محكومة من الآخرين، وتلعب دورًا ثانويًا أو ثانيًا بمقدورها أن تحتمل وتصبر أعوامًا أخرى. فالعالم القادم صيني بامتياز. وعلى الجميع المحب أو الكاره، الصديق أو العدو للصين أن يأخذ هذه الحقيقة بالحسبان، ويستعد لما هو قادم.
ألم يقل نابليون بونابرت في القرن الثامن عشر بأن الصين نائمة وفيها قوة كامنة، وعندما تستيقظ ستحدث زلزالا ومارداً جبارًا، إذا ويبدو استيقظ سيهتز العالم. أن نبوءة نابليون تحققت، أو في طريقها للتحقق.
خبر جيد جدًا أن تتراجع أميركا عن دور القوة العظمى، وتصبح إحدى قوتين عظميين، أو في عالم متعدد الأقطاب، فهذا أفضل لفلسطين والعالم كله من السيطرة الأميركية الانفرادية على العالم، وخصوصًا أن أميركا نظام رأسمالي متوحش في مرحلة النيوليبرالية. مرحلة المحافظون الجدد والمسيحيون الصهاينة الذين حكموا وفرضوا على ترامب الانتقال من العلاقة العضوية مع الحركة الصهيونية، وأداة تجسيدها إسرائيل، التي كانت تتجلى بالانحياز الأميركي التقليدي لإسرائيل، إلى موقف التأييد الأعمى لليمين واليمين المتطرف الإسرائيلي، الذي يضع على جدول أعماله استكمال إقامة «إسرائيل الكبرى»، وعدم الاعتراف بأي حق من الحقوق الفلسطينية، وعدم الاستعداد للتوصل لأي تسوية بها، ولو قدر قليل من التوازن، ما يفتح الصراع على مرحلة جديدة ستشهد موجات من الحروب والمجازر والدمار والتهجير.
تراجع الدور الأمريكي العالمي إن يمكن أن نلمسه في منطقة الشرق الأوسط، حيث تركز إدارة ترامب على الصين ويحل محلها روسيا وإسرائيل ويبقى وإيران وتركيا الدور العربي هو الغائب الأكبر إلى وسينهض أن ينهض المارد العربي حتمًا كما نلاحظ في الإرهاصات التي تشهدها البلدان العربية.
من يدرك ما الذي يمكن أن يحدث، ويستعد لمواجهة التحديات والمخاطر التي يفرضها وتوظيف الفرص المتاحة، هو الذي سيأخذ المكان الذي يستحقه في خارطة العالم الجديد.

العدوان التركي على سوريا: أطماع مُعلنة ودوافع داخلية

أنقرة _ خاص بالهدف

أعلنت تركيا هدفين لاجتياحها لمناطق في شمال سوريا، الأول وهو إبعاد وحدات حماية الشعب الكردية عن حدودها، والثاني وهو إنشاء منطقة آمنة ينقل لها 2 مليون لاجئ سوري من المقيمين في الأراضي التركية منذ بداية الأزمة السورية.
وفي هذا الإطار شكل مشروع المنطقة الآمنة المُسوغ المُعلن لرغبة الحكومة التركية في احتلال جزء من الأرض السورية وخلق كيان موالي لها فيها، بما يشمل جيش خاص بالمُعارضة السورية، تحت مسمى الجيش الوطني السوري تواصل محاولاتها لدعمه وتجهيزه وزيادة عدده وعديده.

الاجتياح الجديد الذي قامت به تركيا، هو الحملة العسكرية الثالثة منذ العام 2016 التي تشمل احتلال الجيش التركي لأراض سورية، وفي المناطق التي سيطرت عليها تركيا في الحملتين السابقتين «درع الفرات» و«غصن الزيتون»، قامت بإنشاء بنى وإدارات محلية تابعة لها في هذه المناطق، تعمل تحت السيطرة التركية المُعلنة، شمل ذلك افتتاح فروع للبريد التركي «ptt»، وللبنوك التركية الوطني «، وكذلك افتتاح فرع لجامعة غازي عنتاب التركية في الشمال السوري، أي أن السلطات التركية تصرفت في المناطق المحتلة بخطوات مُحدَّدة تعني ضمها بشكل غير معلن لتركيا.
منذ انهيار الرهانات التركية على فصائل المُعارضة المسلحة التي خسرت الصراع عسكريًا على أرض سوريا أمام قوات الحكومة السورية وحلفائها، بات السعي التركي يناوّر بين مساعٍ لتثبيت التهدئة بالتعاون مع روسيا وإيران من خلال اتفاق أستانة، وتنفيذ حملات للقضم التدريجي لمناطق الشمال السوري، تحت ذريعة مواجهة المقاتلين الأكراد الذين توصفهم كإرهابيين، فيما يربطهم تحالف مع الحليفة الكبرى لتركيا الولايات المتحدة الأمريكية.

ما الذي تعنيه المنطقة الآمنة بالنسبة لسوريا؟

تسيطر القوات الكردية على مناطق بعرض 480 كم من أراضي الشمال السوري، وتهدف تركيا في هذه الجولة لاحتلال قطاع عرضه 100 كم بعمق قد يصل إلى 32 كم، لإضافته للمناطق التي

سبق أن احتلتها في جرابلس وعفرين ضمن الشمال السوري، والأسوأ في هذه الجولة وجود سيناريوهات قد تفضي للسيطرة التركية المباشرة على المراكز السكنية التي تمثلها مدن مثل الرقة وادلب، وهو ما يعني فعليًا وضع مجموع سكاني سوري كبير تحت سيطرة هذه القوات المحتلة، وتسخيره في خدمة مخططاتها المُقبلة، ذلك بجانب 2 مليون لاجئ سوري تنوي إعادتهم لهذه المناطق، وهو ما يعني فتح الباب أمام **المخاطر التالية:**

وضع حوالي 3-4 مليون سوري تحت السيطرة العسكرية والسياسية التركية، بما يشمل السيطرة على نواحي معيشتهم وابتزاز ولائهم من خلال احتياجاتهم المعيشية وغيرها، وهو ما قد يضعهم تحت طائلة التجنيد.

تشكيل رديف عسكري سوري للجيش التركي يتجاوز عديده المحتمل 100 ألف مقاتل، فبخلاف 20 ألف من مقاتلي المعارضة السورية الذين يقاتلون بجانب القوات التركية الآن، قد تتم إعادة تطويع تشكيلات المُعارضة السورية المسلحة في ادلب آخر الحواضن التي تسيطر عليها فصائل المُعارضة، وما يمكن تجنيده من اللاجئين السوريين الواقعين رهينة للابتزاز التركي المتمادي.

وجود مساحة شاسعة من الأراضي السورية تحت سيطرة مُعادية، تحظى بغطاء جوي، قد تستخدم كأرضية لتشكيل وتسليح وتدريب القوات المُعادية، محتمية بالمدنيين السوريين، ومستعدة للانقضاض في أي لحظة على سوريا أو غيرها كالجار العراقي مثلًا حسب الرغبة التركية.

الانسحاب الأمريكي المنسق مع تركيا يعني الكثير على مستوى علاقة البلدين، والخطط المشتركة بينهما بخصوص سوريا ومستقبلها، وهو ما يشي بدخول التحدي العدواني ضد سوريا لمرحلة جديدة بأدوات جديدة.

دوافع داخلية

لا يبدو أن مصالح تركية عليا أو أهداف إستراتيجية هي فقط ما يحرك هذه الحملة العسكرية، وحتى إن تواجدت هذه المصالح، فإن عامل التوقيت جاء بالأساس محكوم لأزمة داخلية تركية، واهتزاز سياسي تعيشه الحكومة التركية والحزب الحاكم، وهو ما قد يكون دافع

أساسي لإعادة استحضار الملف الكردي للعب به على عاطفة الجمهور التركي، وكذلك محاولة استعادة دعم الولايات المتحدة للحكومة التركية من خلال صفقة جديدة معها على حساب المصالح السورية.

في مؤتمر صحفي، وسط سبتمبر، أعلن الشريك التاريخي لأردوغان أحمد داوود أوغلو استقالته من حزب العدالة والتنمية، الذي شارك في تأسيسه قبل سنوات طويلة، رافضًا لطريقة أردوغان في الحكم وإدارة الحزب، ولقرار استصدره الأخير بإحالة أوغلو للجنة تأديبية، حيث قال أوغلو خلال المؤتمر «تاريخ تحويلي إلى لجنة تأديبية هو تاريخ تخلي العدالة والتنمية عن مبادئه الأساسية».

أوغلو لم يكن أول من غادر سفينة أردوغان وحزب العدالة والتنمية، فقد سبقه لذلك كل من علي بابجان، وعبد الله غول الرئيس التركي السابق وأول رئيس وزراء من صفوف العدالة والتنمية، معلنين تباعًا مواقف نقدية حادة تجاه أردوغان وسياساته، ومشككين بكل المسار السياسي الذي يمضي فيه الحزب وتركيا.

لم يكن هؤلاء آخر من غادر الحزب، فأرقام تُقدر أن هناك حوالي مليون منتسب قد ترك حزب العدالة والتنمية منذ انشقاق أوغلو، ما يضع الحزب والمنظومة الحاكمة برئاسة أردوغان أمام تحد غير مسبوق.

لا تقتصرُ متاعب الحكام في تركيا على اشكاليات الحزب ومتمرديه، فالاقتصاد التركي يقف أمام تحديات جمة في ظل المديونية الضخمة للقطاع الخاص التركي بالعملة الصعبة، والاستمرار في تراجع سعر الليرة، والعديد من الأزمات الاقتصادية الأخرى.

خسارة حزب أردوغان لرئاسة البلديات الكبرى في الانتخابات المحلية الأخيرة أيضًا شكلت إنذارًا آخرًا للحزب، بأن الرصيد الانتخابي والشعبي الداعم له يتآكل.

هذا الغليان السياسي والاجتماعي التركي الداخلي، يتخذ تعبيرات شتى منها انطلاق واحدة من أسوأ موجات السلوك والتحريض العنصري التركي ضد اللاجئين السوريين، تبعتها إجراءات حكومية ضد هؤلاء أثارت نقمتهم ضد الحكومة التركية ورئيسها الذي طالما قدمته وسائل إعلام المعارضة السورية كحليف صادق للسوريين يحرص على مصالحهم وحقوقهم.

خاتمة..

من الواضح أن المُغامرة العسكرية الجديدة لتركيا في الأرض العربية، ستشكل دماء السوريين وقودها، وتدفع ثمنها بلدهم من سيادتها ووحدتها وسلامة أراضيها.

المنطقة الآمنة المزعومة، هي مثلث خطر، ورأس حربة ملغم سيتم دفعه في خاصرة سوريا، في ظل تغافل عربي قد يؤدي لنتائج لا تحمد عقباها.

النتائج قد لا تكون بهذه السوداوية، إذا ما تم ردع هذا المشروع الجديد، الذي تشكل الحملة العسكرية التركية الثالثة واحدة من أدواته.

ثقافة المقاومة

ثقافة المقاومة، هي ثقافة بديلة ومضادة، لثقافة الهيمنة والاستعباد وسلب الإنسان حريته وانتهاك وهدر حقوقه، بمعنى أنها ثقافة الحريات والعدالة وكرامة الإنسان والأوطان، وهي قضية وجودية ترتبط بكينونة الإنسان المقاوم، وبمدى معرفته الواعية للذات وللتحديات التي تواجهه، وبامتلاكه لرؤية تتناسب مع أهداف هذه المقاومة، واليقين بجدواها.
وهي أيضًا، حالة تربوية أخلاقية نفسية، لا يكفي في فعلها الهدف النضالي، وإنما لا بد أن يحكمها نظام قيمي وطني وإنساني، ولا نعني هنا، قيمًا وهمية، يصنعها خيال المقاومين، وإنما نعني معاييرها للسلوك الاجتماعي، والتدبير السياسي، ومنظومة قيم على رأسها الحرية، تدعمه وتبرره.

إن الدفاع عن كل ما هو نبيل وجميل وإنساني، هو مقاومة؛ فالمحبة في زمن الكراهية والتعصب مقاومة، والصدق مع الذات ومع الآخر، هو مقاومة للكذب، وتعزيز ثقافة المساواة والمواطنة هو مقاومة للتمييز، وفضح وتفكيك ثقافة التكفير هو مقاومة للتخلف والظلامية، وتعليم صناعة المسرة والحياة، من أجل استرداد إنسانيتنا المختطفة، هو مقاومة، وإطفاء الحرائق المشتعلة في دين ودنيا المجتمعات العربية، هو مقاومة وطنية، وكذلك الأمر مع مقاومة الفساد والإفساد والغش والفتن الطائفية والمذهبية والإثنية.

والمقاومة في هذه الحالة لا يمكن أن تقف على لون واحد، أو تختصر في شكل وحيد، فهي شاملة ومتعددة عنفية وغير عنفية، فكما البندقية مقاومةٌ، فإن الشعر والرواية والأدب ألوانه المتعددة والثقافة والإعلام الوطني الحر ... مقاومة.

إن الحديث عن ثقافة المقاومة هنا يفتح لسؤال مهم، وهو: هل يمكن لهذه الثقافة أن تكون حاضرة ومتجذرة دون ذلك الوعي المطلوب لها ولأولويتها في حالتنا العربية؟

فكما قيل لا يَكتُب التاريخ إلا قادر على قراءته، من هذا الواقع الذي يتكشّف منه لعين الفكر الثوري النافذ في الأحداث إلى عقل الأحداث، من هنا يتأكد أن الوعي ضرورة لنجاح المقاومة بأفقها الثوري، والوعي ضرورة حتى تكون أهداف المقاومة شعبية، والوعي هدف نجاح المعركة الثورية التغييرية الحقيقية، والثورة بدون وعي فوضى، والشباب بدون وعي لا يمكن أن يكون ثوريًا، كما أن النصر الحتمي رهن بهذا الوعي الثوري المقاوم.. فلست مهزومًا ما دمت أقاوم، كما قال بحق الشهيد المفكر مهدي عامل.

حسين البدري للهدف:
أي فعل إنساني هو تماس مع السياسة والدين

حوار: د وسام الفقعاوي

حسين البدري، روائي مصري من جيل الألفية، وصحفي متمرس في عدد من الصحف المصرية، وكتاباته منتشرة في الصحافة العربية.
صدر له: حزن البلاد (رواية) عام 2011 قبل شهر من اندلاع ثورة يناير، وبعد الثورة قيم التجربة في رواية ثانية (رهانات خاسرة) وله أيضا «صلوات سبع لصديقي الميت» وهي مرثية شعرية نثرية طويلة لصديقه الشهيد مينا دانيال.
مؤخرا صدرت له مجموعة قصصية هي آخر نتاجاته بعنوان «الحالة السرية للسيد ناصر الدين الجيلاني).

نبدأ بسؤال شخصي.. من أين بدأ حسين البدري الروائي؟ بما تأثر؟ وكيف جادت قريحته بما كتب؟

أعتقد أن الكاتب يتأثر بكل ما يحيط به، الناس من حوله والأعمال الجيدة التي يقرأها في فترة مبكرة من حياته. لقد نشأت في عالم يحترم الحكايات الشفاهية المروية على لسان الأشخاص الأكثر خبرة والأشد ثراء في تجربتهم الإنسانية، وأحببت أن أمتلك تلك القدرة على الرواية، ووجدت أن فن السرد يستطيع أن يحمل رسالتي وما عليَّ أن أقوله للناس.

الشارع والقراءة الكثيفة هما المعلم الأكبر لأي كاتب، قد أجلس ساعات أقرأ أو أستمع إلى أحدهم يتحدث إليَّ، أحب أن أكتشف خبرات الناس، وعندي يقين أن وراء كل شخص حكاية تستحق أن تروى، فقط على الروائي أن يحفز مخيلته ويتلقف بذهن حاد هدايا البشر، خاصة البسطاء منهم.

ما بين البدايات مع روايتي «حزن البلاد» و«رهانات خاسرة».. وما بين إنتاج مجموعتك القصصية الأخيرة «الحالة السرية للسيد ناصر الدين جيلاني».. كيف ترى الفترة الزمنية الفاصلة ما بين تلك الأعمال؟ وهل يمكن اعتبارها جميعا تبشر بالثورة، رغم أن ثورة 25 يناير هى الفيصل والجامع بينها؟

نشرت روايتي الأولى «حزن البلاد» قبل اندلاع ثورة يناير بحوالي شهر فقط، لقد كان مصير البطل القاسي في نهايتها واختياره الموت بديلا عن الحياة يشير بوضوح إلى فقدان الأمل في النظام السياسي الحاكم، بالإضافة إلى أن الحالة الاغترابية التي تسيطر على الرواية كانت إشارة إلى اقتراب الانفجار الثوري الذي حدث بعدها، وأود أن أشير إلى أنه بعد نحو عشر سنوات من نشرها أعتقد أنها كانت مباشرة قليلا، وهذا الشعور يطاردني، دائمًا أشعر بعدم الرضا عن كتاباتي المنشورة وأنه كان من الممكن أن تكون جيدة أكثر.

أما «رهانات خاسرة» فقد نشرت بعد نحو سنتين من «حزن البلاد»، لقد كتبتها على الأرصفة في الاعتصامات الثورية وطاولات المقاهي وسط الرفاق، كانت أحلامنا تلامس السماء لكنني كنت أشعر بالانهيار الثوري المقبل لذلك كتبت «ذات أخرى» بتعبير إدوارد سعيد بدلًا من «ذاتي الظاهرة» تلك الرواية بما فيها من حزنٍ قاسٍ وهزيمةٍ وخياناتٍ.

نحو عشرة أعوام مرت منذ نشرت عملي الأول، وأنا الآن أمتلك 4 نصوص. أرى الفترة الزمنية الفاصلة بينها ليست طويلة.

«المغلوب مولع بتقليد الغالب» كما يقول ابن خلدون.. لكن بدا في مجموعتك الأخيرة «الحالة السرية للسيد ناصر الدين جيلاني» رفض الهيمنة الثقافية المفروضة على دول الجنوب في العالم ما بعد الحداثي.. برأيك هل الهويات المحلية قادرة على البقاء في كون معولم؟

أعتقد أن الهويات المحلية باقية ما

بقيت الحياة، والأدب الذي ينتصر للثقافات المحلية هو الأكثر أصالة وقدرة على البقاء، وبشكل شخصي أتمنى أن أترك إرثا إبداعيًا قائمًا على رفض الهيمنة الثقافية، يثري التعددية في العالم الذي يسع كل البشر على اختلاف هوياتهم، ولست منشغلًا كثيرًا بتقاليع الكتابة على النمط المهيمن، ربما لأنني لست مهزومًا ما دمت أقاوم حسب تعبير مهدي عامل.

بالنسبة للمجموعة الأخيرة، أرى أنها عمل فارق في مسيرتي وتؤسس لمشروع أدبي عماده الانتصار للإنسان وحقه في الحياة كما يريد هو لا كما يقرر بشر آخرون.

رثاؤك لرفيق الميدان ودرب ثورة 25 يناير الشهيد مينا دانيال.. كان عبارة عن تلاوة صلوات سبع لروحه في نصوصك الشعرية المعنونة بـ«صلوات سبع إلى روح صديقي الميت».. اليوم وبعد مرور تسع سنوات على استشهاده.. أين الميدان من مينا؟ وأين مينا من صلواتك السبع؟

لقد خَذَلت النخبة الثورية التقدمية مينا دانيال، وأقصد بالخذلان هنا أحلامه في تحقيق المساواة والحرية وليس تمجيد شخصه وهو يستحق ذلك دون أدنى شك، لم أرَ في حياتي شخصًا مثله في صدقه الثوري وانحيازه الجذري للفقراء.

قبل استشهاده بنحو شهرين كان يرى أن الثورة تبتعد عن أهدافها الحقيقية في الانتصار للفقراء والشغيلة، أصابنا إحباط كبير بسبب الخطاب الغارق في الفوقية والبعيد عن هموم الناس، وحدث أن اصطدم ما يعرف بقيادات الثورة حينها بالحقيقة في ما سمى «جمعة قندهار»، حيث تجمع مئات الآلاف من الإخوان والسلفيين وتغير شكل الميدان تمامًا، حينها استدعيَ الفقراء من جديد في جمعة سميت «الفقراء أولًا»، كان قد سبق السيف العدل، لكن مينا المنحاز بضراوة إلى طبقته وأهله وناسه كان يعود من عمله المُرهق بدنيًا (كان يعمل كهربائيًا في نموذج فريد للعامل المثقف الثوري) ليبدأ بحماس مذهل في توزيع المنشورات التي تحث الجماهير على المشاركة، أدرك بوعيه أن تلك قد تكون فرصة الثورة الأخيرة وأنه على كل الثوريين أن يغتنموها، لكنها مرت مثل باقي الفرص الأخرى قبلها.

رغم مرور كل تلك السنوات، عندما أتذكر ابتسامات مينا، وأيضًا الشهداء الكرام الحسيني أبو ضيف وهيثم منير ورامي الشرقاوي، أشعر بغضب شديد ويأس أكثر شدة، ولا أتمنى سوى أن تمنحني الحياة فرصة لكتابة سيَّرهم ومسيرتهم، لأنه إن كنا لم نستطع أن نحقق أهدافهم فلا أقل من أن نُخبر سيرتهم إلى الأجيال القادمة.

مينا حاضر في كل كتاباتي وصلواتي من قبل والآن ودائمًا.

كيف ترى ارتباط السياسة بالأدب؟ وأيضا موقف رجال الدين في المجتمعات المحافظة المعادي أحيانًا للابداع؟

الأدب لا ينفصل عن السياسة وليس في خصومة مع الدين، إذا كتبت عن الفقر فأنت تتحدث عن نظم اقتصادية وضعها بعض الاقتصاديين لإرضاء الحكام والمسيطرين على السلطة، وإذا كتبت عن القواعد المجتمعية أو العرف أو الجنس فأنت أيضًا تتحدث عن نظم اجتماعية يتحكم بها رجال الدين المتحالفين أحيانًا مع السلطة السياسية، أي فعل إنساني هو تماس مع السياسة والدين في الوقت ذاته، وأنا بالأساس أكتب عن الأفعال الإنسانية التي أرى أنها تستحق أن أكتب عنها، إذن فأنا كروائي أمارس السياسة ونقد الخطاب الديني عندما أكتب.

ربما قد يقع المبدع في بداياته في فخ الصراخ والمباشرة أو حتى التجديف من وجهة نظر البعض، ومن الطبيعي أن يتطور وعيه الإبداعي بالتجربة الحياتية والمعرفية، لكن ليس من الطبيعي أبدًا أن يكتب ما يرضي الحكام أو رجال الدين أو حتى النقاد والقرّاء، كل كاتب يعبر عن آلام إنسانية متفردة لا يمتلكها غيره، وعلى الآخرين أن يحترموا ذلك، يحترموا الاختلاف.

حسين البدري الشاب الروائي الذي اقتحم ميدان الثورة من خلال رواياته «مبشرا ونذيرا»، قبل أن يقتحمه فعليًا أثناء ثورة 25 يناير 2011 مع الجماهير الغفيرة التي استطاعت أن تُسقط حكم مبارك.. هل يعتبر أن الثورة المضادة نجحت في مصر أم أن الثورة لا تزال مستمرة، وإن لم يعد الميدان كما كان عليه في 25 يناير؟

جناحا الثورة المضادة (الإخوان ومماليك كامب ديفيد) تقاسما السلطة في مصر بعد الثورة بالتحالف والتواطؤ ضد قوى الثورة في البداية حتى حدث الخلاف بينهما فيما بعد، وللأسف فشلت النخبة الثورية المصرية التي تشكلت بفعل الصدفة عقب يناير 2011 بسبب حالة السيولة السياسية في غياب تنظيمات حزبية حقيقية أو نقابات قوية (باستثناء الإخوان)، في الحفاظ على ثقة الطبقات الكادحة في الأحياء الفقيرة في العاصمة والمدن الكبيرة والمهمشين في القرى البعيدة عن المركز، تلك الثقة التي اكتسبتها بتضحيات شباب أغلبه غير مسيس وليس جزءًا من تلك النخب ولم يكن يعبأ بها من الأساس قبل 2011.

الثورة المضادة اخترقت القوى الثورية منذ الاعتصام الأول في الثمانية عشر يومًا الأولى، فيما خانت القوى التقدمية روح الثورة بتذيل الإسلاميين تارة والعسكرتاريا تارة أخرى، وغرق جزء ليس بالهيّن منها في وحل التمويل الأجنبي غير البرئ، ولم يعد من المستغرب أن نرى من يزعم أنه قائد ثوري وهو بالأصل «عميل إمبريالي».

نتيجة الأخطاء الفادحة والمتوالية للمحسوبين على قوى الثورة، تخلى الفقراء عن النخبة الثورية وليس عن الثورة التي لم تتحقق مطالبها حتى الآن، وما دامت مطالب الجماهير في المساواة والعدالة والحرية لم تتحقق فإن الثورة لم تنجز مهامها بعد، فيما يقف قمع السلطة الوحشي وانحطاط النخبة السياسية المعارضة عائق أمام طموح الجماهير في التغيير.

وأود أن أقول أنه على القوى التقدمية قبل أن تجيب على ثنائية نجاح الثورة المضادة أم استمرارية الثورة، أن تنظر إلى الحراك من البداية نظرة نقدية وتمارس النقد الذاتي ولتتعلم من الأخطاء التي حدثت في المرحلة السابقة.

برأيك.. ما الأخطاء التي وقعت فيها قوى ثورة يناير؟

لقد اختطف الميدان تنظيميًا نوعين

من النشطاء خونة المستقبل: الإخوان وأنصار مماليك كامب ديفيد في الجيش الرافضين للتوريث بسبب كون الوريث شخص مدني، فيما سيطر على الفضاء الإعلامي المساند للثورة عملاء الإمبريالية، واستفاد الأخيرون من التعاون مع منظمات «حقوقية» مشبوهة (جلها صهيوني)، وتعلقت مطالبهم بالأساس بالحقوق المدنية والسياسية وأغفلوا (إذعانًا لأوامر مانح المال) الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي هي المطلب الأساسي وأحيانا الوحيد للفقراء الذين يمثلون العماد لأي ثورة، والنتيجة أن أصبح هؤلاء بمرور الوقت «جيب ثوري» غير مؤثر ولا ذو جدوى، يصرخ فقط على «تويتر».

الفشل في تشكيل نخبة ثورية طليعية قادرة على حمل الهموم الشعبية والدفاع عنها وحمل طموحات التغيير وآمال المساواة، أدى إلى تذيل التيارات الإسلاموية وتبني قضاياها ما سمح لها بامتطاء الميادين، بالإضافة إلى معاداة النخبة الثورية غربية الثقافة والهوى للوجدان الشعبي وعدم إدراكها متطلبات اللحظة التاريخية بالغة الخطورة، والركون إلى العمل الثوري بشكل فردي دون العمل على تنظيم يعبر عن الجماهير.

في أحوال مصر.. لا نغالي لو قلنا بأن مصر بمثابة «تيرمومتر» الوضع العربي.. اليوم، أين تقف «مصر البهية» كما غناها الشيخ إمام؟

أرى أن رياح التغيير التي هبت في 2011 لن يستطع أي قمع أن يقبرها، قد يمنعها جزئيًا لبعض الوقت، لكن في النهاية سيحكم الشعب نفسه، والوضع المصري الداخلي رهن ببعض الأشياء، أولها تطور الخطاب الإسلاموي المحافظ لأنه للأسف لا يستطيع أحد أن يقصي الإخوان وحلفائهم سوى بالشكل الذي يتبعه النظام الحالي، وهو أسلوب يسمح بتوغلهم من جديد في المجتمع تحت مزاعم المظلومية، بينما القوى التقدمية (التي تركت النضال في النقابات والأحزاب وامتهنت العمل منذ تسعينيات القرن الماضي في منظمات المجتمع المدني غربية الهوى والأهداف) تدور في فلك الإمبريالية. أحوال المعارضة في مصر لا تسر إلا العدو فقط.

مصر الرسمية على كل المستويات منهكة بشدة. خارجيًا، القرار المصري ما زال للأسف رهن الرغبة الأمريكية في ظل أسوأ إدارة أمريكية تجاه القضايا العربية، وداخليًا نحن إزاء نظام فاشي في التعامل مع المصريين، شديد العنف و«الغشومية» بالتعبير الدارج. بالمحصلة فشل السلطة الاقتصادي يتصاعد وتردي حال النخب المعارضة عرض مستمر. السلطة الحاكمة توغل في سياسات تعادي الفقراء دون مواربة وتُحمّل تبعات اصلاحاتها الاقتصادية المزعومة على كاهل الطبقات الأقل دخلا، ربما عقابًا على مشاركة تلك الطبقات المؤثرة في الثورة، والمتابع الجيد للشؤون المصرية يعرف يقينًا أنه لولا أبناء الفقراء في الأحياء الشعبية لما حدث الانتصار المجيد في جمعة الغضب، ولا صمد الميدان يوم موقعة الجمل، أنهم يصورون للبسطاء أن الثورة سبب المعاناة والغلاء وتشييد سد النهضة فيما السبب الحقيقي فسادهم وفشلهم واستبدادهم.

قد تبدو الأوضاع مستقرة ظاهريًا

في مصر، لكن في اعتقادي استمرار النظام الحاكم في سياسات الإفقار، يقف بالمواطن على حافة الاحتجاج، رغم ثقته المفقودة في نخبته وغياب بدائل حقيقية يؤمن بها، إلا أن انهيار جُل الأسر من الطبقتين الفقيرة والوسطى إثر سياسات النظام الاقتصادية حتمًا سيدفع الناس إلى التطلع للتغيير.

شعبيًا، مازال الشعب المصري رغم الضغوط الاقتصادية والاستبداد السياسي وفيًا لقضاياه العربية وفي القلب منها فلسطين، لذلك رغم تردي الحاضر أنا متفائل وعندي يقين أن مصر ستنهض من كبوتها وتعود لموقعها الرائد في التاريخ.

والحال العربي لا يختلف عن مصر سوى في الشأن الاقتصادي، أما في الجوانب السياسية والموقف من القضايا الإقليمية والدولية فهو متطابق أو أشد سوءًا.

للرواية والقصة والشعر أدوار تحفيزية وثورية، خاصة لدى الشعوب الخاضعة للاستعمار والاستبداد، فروايات غسان كنفاني ورضوى عاشور وصنع الله إبراهيم وعبد الرحمن منيف، وأشعار فؤاد حداد وصلاح جاهين وأحمد فؤاد نجم وأمل دنقل ومحمود درويش وسميح القاسم وغيرهم، كان لها هذا الدور.. فهل لا يزال هذا الدور قائما؟

نعم ما زال قائمًا وإن كان ليس مثل السابق، بسبب الوسائط الجديدة التي تستحوذ على عقول الناس مثل مواقع التواصل وغيرها، فضلًا عن محدودية تأثيره كميًا بسبب انتشار الأمية الأبجدية والمعرفية (نحن في 2019 ونحو ربع سكان أكبر بلد عربي لا يجيدون القراءة والكتابة وهذه إحدى خطايا نظام مماليك كامب ديفيد).

فضلًا عن سيطرة الكتابة الاستهلاكية على بعض العناوين الصادرة في دور النشر، وبعض الكتابات المنشورة تعيد استهلاك أفكار ومشاكل لا تخص مجتمعاتنا. رغم ذلك، أرى الإبداع العربي يؤدي دور مهم في تنمية الوعي وبناء وجدان المواطن العربي، والدليل الأسماء التى تفضلت

بذكرها ومساهمتها شديدة الثراء في ذلك الدور بالغ الأهمية.

فلسطين لم تغب عن كتاباتك، بقيت معك في انتفاضاتها وانكساراتها، وعشقت مقاومتها، ومجدت شهدائها.. ما هي كلمتك لها ولشعبها؟

أقول للشعب الفلسطيني الحبيب، خاصة المقاومين في غزة والضفة وكل الموجودين في الداخل المحتل والشتات، جملة اقتبسها من الناقد الكبير فيصل دراج: «فلسطين تستيقظ بعد القتال، والقتال من أجلها لا يخطئ طريق الانتصار».

وأرى أنه رغم المحن الكثيرة التي تتكاثر على الشعوب العربية تبقى فلسطين القضية التي تجمعهم على حلم واحد هو التحرير (من المي للمي).

أنا متفائل بشدة بصمود الشعب الفلسطيني المقاوم، وما يدفعني إلى الاعتقاد إلى بزوغ مشروع نهضوي عربي عماده الأساس الانحياز إلى القضية الفلسطينية وتحرير الشعوب العربية من الاستبداد الجمهوري والملكية الوراثية غير الدستورية.

وأحب أن أحيي عبر مجلة «الهدف» نضال الشعب الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة، التي تصلنا منه أخبار مقاومة تُطيّب جروح السقوط العربي الرسمي.

كيف تنظر إلى التطبيع الثقافي والرياضي

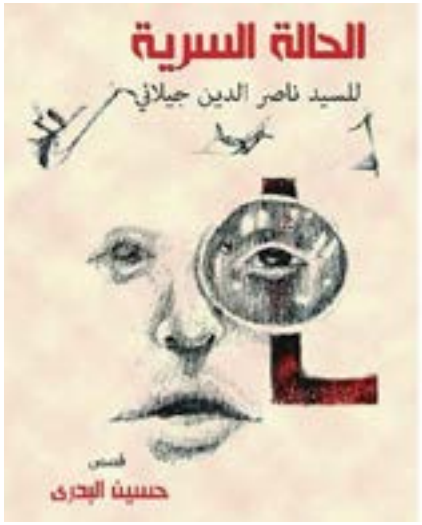

مع العدو الصهيوني الذي تتسارع خطاه بعد أن فتح التطبيع السياسي الطريق له؟ وما المطلوب من الروائيين الوطنيين والقوميين العرب والشباب منهم بالذات، في مواجهة ذلك الخطر الذي يتجاوز فلسطين وقضيتها، ليصل إلى عمق كل بلد عربي؟

مثقفو «كوبنهاجن» دعاة التطبيع مع العدو نهايات القرن الماضي، هل يذكرهم الشعب العربي الآن؟ بالطبع لا، مع أن منهم أسماء مهمة، لكن العرب من المحيط للخليج يتذكرون غسان كنفاني وأمل دنقل وغيرهما الكثير من دعاة المقاومة والتمسك بالحق الفلسطيني كاملًا. الخيانات المجانية التي يُقدم عليها بعض المثقفين بالتطبيع مع العدو الصهيوني تذوب وسط سيول من دعاوى المقاومة التي يجهر بها باقي المثقفين العرب.

في مسألة التطبيع الرياضي الشخصي أعتقد أنه محدود وغير مؤثر، والجزء الأكبر منه يمكن إدراجه ضمن التطبيع السياسي بمشاركة فرق صهيونية في دورات رياضية تنظم داخل الدول العربية في سياق خطايا النظام العربي الرسمي.

المثقفون العرب دورهم هو ممارسة التشهير السياسي ضد المُطبعين وفضح نواياهم الحقيقية بالاقتراب من المؤسسات الثقافية الغربية على جثة الشعب الفلسطيني، وفي النهاية لن يذكرهم التاريخ سوى في سياق التفريط في الحق العربي وخيانة النخب لطموحات الشعوب.

مفهوم العلمانية؛ التعريف والأنساق والحالة الفلسطينية (الجزء الثامن)
الخطاب الفلسطيني: من "الثورة" إلى السلطة

د. وسام الفقعاوي/ كاتب وأكاديمي– أستاذ العلوم السياسية ورئيس تحرير الهدف

كان نشوء السلطة الفلسطينية في عام 1994 بموجب اتفاق أوسلو، التعبير المكثف عن التحولات الكبيرة التي شهدها الواقع الفلسطيني، بما يعني الانتقال من «الثورة» إلى بناء ركائز الدولة التي اعتبرت مؤسسات السلطة تضع لبناتها الأولى، وإذا زعم البعض أنَّ الطريقة التي بنت بها السلطة الجديدة مؤسساتها التشريعية والتنفيذية، وما اتسمت به من فساد، كانت جزءًا من الاتفاقات، فإنَّ الصدمة الأكبر كانت قد أصابت قوى المعارضة اليسارية التي على ما يبدو تحت وقع الصدمة، بالترافق مع أزماتها الداخلية، نسيت المضمون الاجتماعي والثقافي والاقتصادي لممارستها السياسية التي كانت سببًا في ترسيخ البنية الاجتماعية – الطبقية والسياسية للسلطة الوليدة بكل نواقصها.

وقد تجلت النواقص أبلغ ما تكون في الفلسفة التي اعتمدتها السلطة الجديدة في وضع اللبنات الأولى لمشروعها الدولاني. ففي هذه الفلسفة ما يتنافى مع المضامين المألوفة للعلمانية والديمقراطية؛ فالأولى تشترط النظر إلى الدولة القومية كظاهرة علمانية في المقام الأوّل، أي تعريف الهويّة الفردية والجمعية بمفردات مدنية، أما الثانية، فتشترط التمييز بين الدولة والنظام، أي اعتبار الدولة ظاهرة ثابتة والنظر إلى النظام كتعبير عن خيارات اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية يحسمها الناس عبر صناديق الاقتراع [1].

ولعلّ الانعكاس الأوضح لذلك تجلى في الوثائق السياسية والدستورية للسلطة، حيث نجد أنّ «القانون الأساسي»، الذي أقرّ عام 2002، تطرق إلى الدين بشكل غير مسبوق من قبل، بما يقطع مع الرؤية التي عبّر عنها «الميثاق الوطني» أو «وثيقة إعلان الاستقلال»، حيث نصّت الفقرة (1) من المادة الرابعة على أنَّ «الإسلام هو الدين الرسمي في فلسطين ولسائر الديانات السماوية احترامها وقدسيتها». وفي الفقرة (2) على أنَّ «مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع».

وكذلك الأمر في «مشروع الدستور الفلسطيني»، الذي كانت إحدى مسوداته التي نوقشت عام 2003 تنص على «أنَّ مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، ولأتباع الرسالات السماوية تنظيم أحوالهم الشخصية وشؤونهم الدينية وفقًا لشرائعهم وملهم الدينية». لقد عبّر هذا الاستدعاء الواضح لمفردات الخطاب الديني وتوظيفها في الوثائق التأسيسية الفلسطينية، عن تنازل واضح عن المقدمات العلمانية للخطاب الوطني الفلسطيني، كما عكس انزلاقًا إلى المنافسة على تيار الإسلام السياسي الفلسطيني في خطابه وحقل مفرداته؛ مما أفسح المجال واسعًا للاختلافات الجذرية حول تفسير الدين، ومغزى ومعنى النصوص الواردة في الوثائق الرسمية للسلطة، وكيفية تطبيقها [2].

قد يذهب البعض إلى أنَّ صياغة النظام السياسي الفلسطيني وفق ما نصّ عليه «القانون الأساسي»، على أنّه ليس رغبة في تديين النظام؛ كون الحقل السياسي الفلسطيني إجمالًا صبغ بصبغة علمانية، وعلى أنّ التشريعات والنظام التي جاءت بهما السلطة يُراد منهما تجاوز مسألة التعصب، بما يراعي مسألة الدين؛ كونه لا يمكن تجاوز كمية وقيمة التشريعات الإسلامية في بُنى وهياكل القوانين الفلسطينية منذ الانتداب البريطاني على فلسطين وما بعد ذلك، ورغم هذه الصيغة التبريرية لما جاءت عليه القوانين الفلسطينية في علاقتها مع المسألة الدينية، فهناك «إقرار أنَّ القانون الأساسي هو خطوة إلى الخلف إذا ما قورن بوثيقة الاستقلال، أو بشعار الدولة الديمقراطية العلمانية التي رفعت أواخر ستينيات القرن المنصرم» [3].

فبدلًا من تعزيز وترسيخ مفهوم المواطنة والقيم المرتبطة به، والتأسيس لهوية تستمد تعريفها من مقومات مدنية، تعمل على إنهاء العلاقات العائلية والعشائرية والعلاقات الزبائنية التي تحفل بها التركيبة الاجتماعية الفلسطينية، عملت السلطة على تعزيز هذه التركيبة، وبما يزيد من انتشارها وتعاضدها وعصوبيتها، حيث بنت نظامها من خلال تعزيز العناصر البطريركية في الثقافة والمجتمع، حتى تلك التي تمكّنت الانتفاضة الأولى من تقليص دورها الاجتماعي ونفوذها السياسي. وهذا يشمل إحياء وظيفة المخاتير، وتحويل الوظيفة العمومية إلى نوع من المحاصصة، وتحويل الانتماء العائلي، العشائري، أو القبلي إلى نوع من الرصيد السياسي والاجتماعي. وقد جرى ذلك في ظل ثقافة شعبوية تعمل على شخصنة النظام السياسي، وتضفي على الشعب صفات العائلة الكبيرة الممتدة [4].

من المعروف أنَّ النظام الذي يرتكز

في بنيته على ما سبق تشخيصه، يحمل في داخله ويعزز كل مفاعيل الاحتقان والتوترات الداخلية، وبالتالي استمرار توليد التفاوتات والانقسامات الاجتماعية - الطبقية والسياسية، حتّى لو استند إلى آليات الديمقراطية (الانتخابات)، في ظل فقدان ثقافتها وقيمها، وهذا ما يزكيه الانقسام الحاد في النظام السياسي للسلطة بعد الانتخابات التشريعية عام 2006. وإذا كانت تلك الانتخابات قد كشفت عن عمق الأزمة التي يعيشها النظام السياسي الفلسطيني الذي قادته حركة فتح لعقود طويلة، من خلال منافسة قوة إسلامية له، ممثلة بحركة حماس قادمة من خارجه، لتضع هذا النظام بجميع تعبيراته ومفرداته ومرتكزاته وخطابه أمام مأزق تاريخي بكل ما تعنيه الكلمة، فإنها كشفت من جانب آخر عن الأزمة البنيوية التي ترزح تحت وطأتها أحزاب اليسار التي شكلت له قوى الإسلام السياسي النقيض التاريخي، لا سيّما على المستوى الثقافي والأيديولوجي.

صحيح أنّ العديد من العوامل كانت مواتية لإعادة انبعاث حركات الإسلام السياسي في المجتمع الفلسطيني، وأعطته عوامل دفع للتقدم، لكن الصحيح أيضًا بأنّ تلك القوى نجحت من حيث أخفقت أحزاب اليسار التي «تخلت» عن خطابها الأيديولوجي والثقافي، وتماهت مع الخطاب الشعبوي السائد، وقبلت بأن تلعب دور «بيضة القبان» لا الذهاب إلى أن تكون قوة رئيسية وفاعلة في المجتمع، من بوابة وضوح خطابها الأيديولوجي والثقافي والانفتاح والعصرنة، بما يعني إعادة إنتاج الذات وفقًا لمتطلبات واحتياجات الواقع المتعين، والالتصاق بهموم الناس، والدفاع عنهم، وخوض معاركهم.

المراجع:

1. حسن خضر: العلمانية في فلسطين، موقع الحوار المتمدن، العدد 497، بتاريخ: 24 أيار (مايو) 2003: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=76

2. قيس عبد الكريم وفهد سليمان: قضايا نظرية، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، ط.1، 2012.

3. إياد البرغوثي: العلمانية السياسية والمسألة الدينية في فلسطين، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، 2012.

4. حسن خضر: العلمانية في فلسطين، المصدر السابق ذكره.

تنهيدة قمر

د. انتصار الدّنّان/أستاذة في الأدب العربي–لبنان

جالت بنظرها في البيت، كانت تبحث بعينيها المتعبتين في كلّ زاوية فيه، عن بقايا ذكرى تلك الحقائب الفارغة إلا من أوراق كتبت فيها سطور عن بعض حياة، وراحت تلامس بأناملها المرتعشة تلك الصّور المعلّقة على الجدران الخرس، الّتي أكلتها خيوط العناكب، وغطّاها الغبار الأسود، لا لشيء، بل لأنها لم تعد تقوى على مقارعة الحياة.

لم يتبق لها من هذه الحياة سوى قرقعة البحر، وذلك السّقف الصّامت الّذي لا يتكلّم معها إلّا عند سقوط المطر.

غشاوة عينيها الخضراوين اللّتين أكلتهما الدّموع، لم تعد تسمح لها بالتّلذّذ بنور الشّمس، والتّمتع بالحرّيّة.

في تلك اللّيلة، حين سقطت آخر ورقة من شجرتها الّتي غرستها مع زوجها في ليلتهما الأولى من زفافهما، اختلط أزيز الرّصاص بصوت المطر، فلم تعد تسمع زقزقة العصافير فوق غصون الشّجرة الّتي كانت وحدها في تلك اللّيلة تقاوم هبوب الرّياح وزخّات الرّصاص الهاطل فوقها.

صمتت الرّيح، وسكت المطر، ولم تعد تسمع زخّات الرّصاص، ففتحت باب بيتها متلمّسة القفل، فسمعت خطوات أقدام تتوجّه نحو باب البيت، فعادت أدراجها، ووقفت عند الباب، لتستعلم بأذنيها عن الخبر، وإذ بالآتين يحملون إليها آخر ورقة من غصن الشّجرة الّتي سقطت على الأرض كالنيزك الّذي يخطئ دربه، بعد أن حاولت مقارعة الرّيح لساعات طويلة في هذه اللّيلة.

تزاحمت الأفكار في رأسها ازدحام قرقعة القذائف الّتي عادت من جديد، تصمّ الآذان، وتهزّ الجدران، أتراهم يحملون ورقة الموت الأبديّ، أم ورقة حياة بعد الموت؟ طرحت هذا السّؤال على نفسها.

كانوا يحملون بعضًا من ذكراه، علبة السّجائر الّتي لم تكن تحوي غير سيجارتين، والقدّاحة الحمراء الّتي كان يفضل حملها، وبزّته الّتي تمزّق معظمها بالشّظايا، ومشطه الأسود، ودفتره الّذي كان يدوّن فيه يومياته، وصورته الصّغيرة وهو يحمل العلم.

سألتهم عن بقاياه، تلك العظام الطّريّة.

قالوا لها: «له البحر، وحده استفاق باكرًا هذا الصّباح».

طلبت منهم أن يعلّقوا صورته الّتي لن تستطيع عيناها أن تبصرها على الحائط، أمام صور من استعجلوا البحر قبله.

أداروا ظهرهم، يحملون معهم بقايا حلم بأن تكون لهم الشّمس.

جلست أمام باب البيت، لم تعد تقوى على البكاء، لم يعد نظرها يساعدها على تلمس ذلك القهر، ذلك الوجع الّذي انزرع فيها منذ أن سقطت أوّل ورقة من أوراقها.

شعرت بأشعّة الشّمس الواهية تتسرب من بين فتحات سقف بيتها، بشفافية خيوطها، فارتجفت ارتجافتها الأخيرة، ونامت على ذلك المقعد البائس، تحمل ذكرياتهم، وصورهم، تحلم بأن تتنفس رائحة الأزهار والبراعم.

الخطاب السياسى فى رواية: «فوق الأحزان»

د. سهام أبو العمرين– أستاذة النقد الأدبي الحديث–غزة

تنتمي رواية «فوق الأحزان» للروائي المصري د. حسن البنداري إلى ما يسمى نقديًا بالرواية السياسية، ذلك النمط الذى يغوص فى بنية وعي المجتمع الذى يشهد حراكًا سياسيًا فى محاولة لاستجلاء الفكر السياسى، والوقوف فكريًا عند جدلية الصراع بين الحاكم والمحكوم، بين السلطة والقوى الثورية، ومايستتبع ذلك من عمليات قهر وقمع وظلم سلطوى، ورصد ما يحدث فى السجون والمعتقلات وغرف التعذيب؛ فالحدث السياسي في هذا النمط من الروايات هو العنصر الفاعل والمحرك لبقية الأحداث لا مجرد أن يكون حدثًا هامشيًا عارضًا.

قد يقع بعض الأدباء الذين يبنون عوالمهم المتخيلة معتمدين على المرجعية السياسية بشكل محوري في مأزق الخطابية، والمباشرة، وعلو النعرات الأيديولوجية التى يقف ورائها حتمًا المؤلف الضمنى الذى يتراءى خلف الشخصيات، ويعلن عن ذاته نصيًا عبر شحن سرده بشحنات أيديولوجية، الأمر الذى يفقد العمل حيويته وشاعريته. وهذا ما جعل الروائي «ستندال» يقول: «السياسة فى عمل أدبى مثل طلقة مسدس وسط حفل موسيقي، عالية الصوت وسوقية إلى حد ما». إن هذه العبارة تشى بحالة من النشاز التى تخلقها الأفكار السياسية المجرّدة فى العمل الأدبى المتخيل والذى تعد الشاعرية من أهم سماته.

تجدر الإشارة إلى أنه ليست كل رواية تستقي من العالم السياسي مادتها تقع فى تلك المنطقة التى تبعدها عن شاعرية العالم الحكائي المتخيل. إن السياسة حاضرة فى كل الخطابات الأدبية، فهي محور فكري لا يمكن تغافله، فكل شيء مرده السياسة ومرهون بها على مختلف المستويات: الاجتماعية والاقتصادية والفكرية. ولكن الأمر يتعلق أولا: بدرجة تفعيل هذه البنية حتى نقول إن الخطاب خطاب سياسي، وثانيًا: أن انتماء هذا الخطاب إلى الجنس الأدبي مرهون بفنية عرض الحدث السياسي ودرجة انصهاره في بنية النص المتخيل؛ لأن الرواية أولًا وأخيرًا عمل متخيل وإن أشار إلى أحداث وقعت بالفعل فى صيرورة الزمن.

كما لا بد من التمييز بين الرواية السياسية التى تتعامل مع الواقع السياسي بمباشرة ودون مواربة، وبين رواية التخييل السياسي التى تعمل على تفعيل تقنية الرمز وتوظيف الأقنعة الاستعارية، هذا النمط يدخل فى علاقة غير مباشرة مع الواقع الراهن الذى يتم تشفيره عبر وسائط كالأسلبة والباروديا والتهجين والتناص والمعارضة، حتى لا يصطدم الروائي بإحدى حوائط التابو الثلاثة، ومن ثم يتم اللجوء إلى التراث واستلهامه واستدعاء شخصيات تاريخية واستنطاقها. فتتداخل الأزمنة، ويتقاطع الماضى مع الحاضر فى ظل ذلك النظام المشفر.

تُلقي رواية «**فوق الأحزان**» أضواءً كاشفة على فترة حرجة من تاريخ مصر المعاصر، فزمن الخطاب يمتد ليتناول الفترة من عام 1968 أى بعد نكسة يونيو 1967 بعام واحد حتى انتصار أكتوبر 1973، بينما يتسع زمن الحكي إلى ما قبل نقطة انطلاق الحاضر السردى، حيث يتقافز السرد عبر تقنية الاسترجاع ليقف عند فترات زمنية مختلفة من حياة «ثابت المراسى» السارد الذى يطل على عالمه الروائى عبر ضمير «الأنا»، وهو أحد مجندي حرب الاستنزاف الذى يطلعنا على صراعه النفسى المتأزم إثر النكسة، ورغبته الأكيدة فى الخروج من دائرة الانهزامية عبر تفعيل تقنية المونولوج.

يغوص السرد فى تلك المنطقة المظلمة التى عايشتها مصر إثر الهزيمة، ويتتبع رغبة الشخصيات فى الفعل والمقاومة ومعاندة الواقع الذى يدعو للاستسلام، فى ظل رصد لموقف الشخصيات من السلطة الحاكمة، وانقسام البعض حيالها بين مؤيد ومعارض.

إن الخطاب السياسى واضح تمامًا منذ بداية تَخَلّق سطور الرواية، حيث القطار الذى يحمل جنودًا – من بينهم السارد – ليتم نقلهم إلى وحداتهم العسكرية وتوزيعهم على جبهات القتال فى الإسماعيلية، والسويس، وبور سعيد، يتتبع السرد حياة الجنود فى مواقعهم، وعلاقة السارد بأصدقائه الثلاثة: فكري الجبالي، عدلي قلدس، ورمزي الحديدي - لاحظ توظيف الأسماء فى إشارة إلى قطبي المجتمع المصرى وتلاحمهما فى صناعة النصر - الذين يجتمعون

على الرغبة فى القتال والمقاومة وتحرير سيناء، كما يجمعهم حب فتاة واحدة هى «حياة الشاهد» التى يطمح الأصدقاء الأربعة فى نيل حبها. وعلى الرغم من أن السرد يعلن حبها للسارد، فإنها تخطب لغيره من أحد الرأسماليين المتسلقين، ويكون مصير زواجها بهذا الثرى معلقًا بما تسفر عنه الحرب، وعودة السارد لها مخلصًا إياها من زواج حتمى مفروض عليها لغيابه فى الجبهة.

يتنامى الحكي ويتدافع فى ظل انفتاح النص الروائى (المتخيل) على السياق التاريخى (الواقعى)، فيتطرق النص إلى بعض الأحداث السياسية التى مرَّ بها الجيش والقيادة كـ «تحديث القوات المسلحة بالاعتماد على المجندين المؤهلين، وتصفية بعض قيادات الجيش كعبد المنعم رياض من قبل العدو الإسرائيلي، وخفض درجة الطوارئ، وموت عبد الناصر، وانقلاب ١ مايو ٧١، وانقلاب السادات على مراكز القوى، واندلاع المظاهرات فى بداية السبعينيات، وطرد الخبراء الروس، والإجراءات الأمنية بتسريح دفعة المؤهلات المتوسطة أولا ثم العليا قبيل حرب 1973». ويعتمد السارد على تقنية توثيق الأحداث السياسية بتواريخ دقيقة تحيل إلى زمن حدوثها واقعيًا.

وتشتغل تقنيتا الملخص والحذف على الجسد السردى لتلاحق زخم الأحداث وتوالدها. أما الحوار فيأتي مصاغًا بالفصحى وعبره يتم شحن السرد بشحنات أيديولوجية عبر أصوات تتلاقى حينًا عند بؤرة المطالبة بضرورة التحرك ومقاومة إحباطات الفترة، وتتضاد حينًا مع السلطة السياسية التى يُعلق عليها البعض – ومنهم السارد – أسباب الهزيمة، أما البعض الآخر فيؤيدون توجهات تلك السلطة، التى يرون فيها الزعامة.

ويعد الحوار الذى تم نسجه بواسطة ثلاثة من مجندي حرب 1976 والذى يجترون عبره مآسى الهزيمة وغدر المستعمرين بالأسرى المصريين والتنكيل بهم ودفنهم فى سيناء من أكثر الحوارات حيوية؛ إذ تبتعد عن الشعارية والخطابية، فالحوار ينقل بواسطة أصوات مجربة عايشت تجربة الهزيمة، ولنقرأ المقطع الحوارى التالى:

« عمد الثلاثة (أى عبد التواب ومسعد الرفاعى وشعبان) إلى سرد مزيد من المشاهد المؤسفة؛ فقال مسعد الرفاعى بينما ترقرقت فى عينيه الدموع:
– رأيت طابورًا من الجنود يطلقون النار على أسرى أوثقوا أيديهم وأرجلهم بالحبال.
وقال عبد التواب وهو ينشج بصوت أثار فى نفسى منابع الرعب وفجر تيارًا من الغضب:
– رأيت دبابات تدوس عشرات الأسرى الموثوقين بالحبال ..
وقال شعبان بصوت متهدج:
– حفروا حفرة كبيرة ورموا فيها الجثث .. وأهالوا فوقها الرمال.
سكت للحظات ثم قال:
– كنا نراقب كل شيء من خلف تل بمنظار مكبر وجدته بجواره.
وقال مسعد:
– تبادلنا نحن الثلاثة الرؤية بالمنظار المكبر.
وأضاف بحسرة ممزوجة بالغيظ:
– لم نحارب أصلا .. والانسحاب عشوائى، وتركنا الأسلحة فى مكانها، الأسلحة كانت بدون ذخيرة!
حاصرنى الثلاثة برواياتهم ذات المشاهد الرهيبة لأيام وأيام، وكنت حريصًا على أن أجالس كلا منهم على حدة ليروى لى تجربته دون تحفظ أو تردد أثناء التيه والضلال فى الصحراء، وبين الوديان والجبال، وفى السهول الرملية الخالية من الماء» (الرواية ص 61،62،64).

يسجل السارد الحوار السابق نصيًا وفقًا لما سمعه من أقوال صادرة من شخصيات مجربة عايشت أحداثًا لم يعايشها السارد بنفسه، ولذلك يتواتر فى السرد ملفوظات عدة من قبيل: «حدثنى، سمعت، حُكى لى». ومن ثم يعطي السارد لحواسه أهمية كبيرة فى استقبال العالم المدرك، كما يتم توظيف أفعال الرؤية كـ «شاهدت»، «رأيت»، «راقبت»، وهى أفعال تفترض مسافة بين الرائى/السارد وبين (ما أو من) يراه، الأمر الذى ينبئ عن محدودية علم السارد الذى يستقي معلوماته السردية من ما يراه ويسمعه، ولكن لا تلبث أن تتلاشى هذه المسافة المعرفية عندما يتدخل السارد فى محكيه فيعلق على الأحداث، ويتراءى فى بعض المقاطع النصية محللا سياسيًا وخطابيًا فى كثير من الأحيان. ولنقرأ المقطع السردى التالى الذى يبدأ بتوظيف أفعال الحواس، ثم انتقال السارد إلى دور المعلق على الأحداث:

«عدت إلى موقعى بسرعة لأراقب من الهضبة ما يجرى فى الظلام على الجانب الشرقى. شاهدت قنابل مضيئة بدت لى أنها تساعد فى إخلاء المنطقة من الجرحى والقتلى، كما شاهدت طائرات هليوكوبتر تهبط وترتفع، وسمعت أصوات براميل فارغة ترتطم بأخرى فوق عربات كبيرة تجرى من اليمين إلى اليسار مرات ومرات.. أثناء المراقبة فكرت فى نظرة الأسير الشاب .. وفكرت فى أسرانا الذين تم رميهم بالرصاص، وسحقهم بالدبابات بدم بارد وقلوب صخرية.. ولكنى لم أفكر أبدًا فى أن أؤذي أسيرًا أو أؤيد قتله. فنحن لا نقتل الأسرى» (الرواية ص 97).

يُعقب السارد على الأحداث ويناقش أوضاعًا سياسية يأمل فى تغييرها ويعمد لتفكيك بنية السياسة فى محاولة لاستجلاء متغيراتها، ويتم ذلك عبر تفعيل تقنية المونولوج التى تتيح انطلاق الداخل المكبوت، يقول السارد فى موضع نصي آخر:

«قلت فى نفسي: مهما كانت أسباب هزيمة 67، فإن المسئولية معلقة فى رقبة «الزعيم» الذى ما زال يحكم وينظر ويفاوض ويعيد تنظيم القوات المسلحة. فهل فكر فى احتمال قيام العدو بضربة نووية عندما يأمر بالعبور والتحرير؟ قال الزعيم فى خطاب عام «ما أخذ بالقوة لايسترد بغير القوة»، فهل قواتنا فى أى وقت قادرة على المواجهة؟ هل أحسن اختيار القادة العسكريين الذين سيخوضون بنا الحرب المصيرية؟...» (الرواية ص٧١).

يأتى هذا المونولوج إثر قراءة مقال للكاتب «أحمد راغب» فى الأهرام عن «القدرة النووية الإسرائيلية» لينفتح المتخيل على السياق الثقافى الذى تُضَمّن بعض مواده وتخضع لتفنيد السارد الذى يعلن عن توجهاته الفكرية والأيديولوجية بمباشرة واضحة.

وعلى الرغم من أن أحداث الرواية تدور فى جبهات القتال ومعسكرات تدريب الجيش فإن الرواية لم تغفل إبراز العلاقة والتواصل بين عالم الجبهة الحربي بمناوراته واستعداده وبين عالم المدينة الذى ينتظر أفراده تغييرًا. ويأتي القطار ليكون همزة الوصل بين هذين العالمين، حيث انتقال السارد عبره إلى مدينته ثم الرجوع إلى مواقع القتال من جديد، ورحلة السارد من وإلى العالمين قد أتاح ربط السياقين: السياسي والاجتماعي وإبراز تأثير الأول فى الثانى. ويكتشف السارد بنفسه مدى تأثير السياسي في الاجتماعي وهو فى محطة القطار، هذا المكان الذى يحيل إلي حالة من حالات الانتظار المرتقب. يقول السارد:

«وقفت بجوار الحائط الذى تعلوه الساعة انتظارًا للقطار الذى لم يصل بعد إلى المحطة. جعلت أتأمل الوجوه المقبلة والمدبرة: لاحظت فى الوجوه عيونًا ذات نظرات غير مريحة خالية من الود، وتبرز فيها معانى الاستنكار والضيق بكل عسكري عابر أو واقف يرتدي البدلة الكمونية أو الكاكية مهما كانت رتبته» (الرواية ص107).

يستشعر السارد فى وجوه المنتظرين استنكارًا وضيقًا منه لكونه عسكريًا مرتديًا ملابس الجيش الذى لا يتحرك، أما عندما يصل لعالم المدينة/القاهرة إثر إجازة له يبدو الأمر مختلفًا؛ إذ يبدو ناسها غير مباليين. يقول:

« دققت فى الوجوه فلمحت ابتسامات مريحة تتوسط وجوهًا منبسطة، فقلت في نفسي: واضح أنهم لا يعرفون ما يجرى فى جبهات القتال، أو أنهم يعرفون ولكنهم لايريدون أن يشغلهم أحد عما هم فيه ... إنهم لا يفكرون الآن فى الجبهة التى تشتعل بين الحين والآخر .. إنها هم يعكر الصفو» (الرواية ص131 – 132).

كما يتطرق السرد بطريقة عفوية إلى تأثير السياسي في الاجتماعي عبر التبئير على أحد الجنود وخطيبته اللذين يرمقهما السارد من على بعد وهو جالس فى أحد المقاهي، إذ يُشهد لحظة افتراقهما؛ نتيجة لتردى الأوضاع على الجبهة وتجميد الموقف الحربى برمته. ويتتبع السارد كذلك موقف تردى القيم وتبدلها إثر مشاهدة مجموعة من الشباب كانوا يتابعون الفتاة التى انفصلت لتوها عن خطيبها، فهمُّوا لاغتصابها فى أحد شوارع مدينة القاهرة لولا تخليص السارد لها الذى كان يتابعها هو الآخر.

ويُلحظ أن فضاء الرواية فضاء مفتوح لا ذكر لأماكن مغلقة كالبيوت والغرف التى يمارس فيها الإنسان خصوصيته، أو ذكر للسجون والمعتقلات التى يكثر إيرادها فى الروايات السياسية، فالمكان العام حيث المواقع الحربية المكشوفة منها وغير المكشوفة تمثل المسرح الذى أقيمت عليه الرواية، ويعد السارد هذه الأماكن بيتًا له. يقول إثر عودته لموقعه:

« قلت لنفسى: ها أنا ذا أعود إلى «مقري الدائم» حقا. أشعر بارتياح لأننى عائد إلى مقري الدائم»؛ فبيتي بطنطا أو منزل شقيقتى.. صار مؤقتا. لم يعد له فى ذهني صفة الاستمرار. أشتاق الآن إلى «الملجأ» المواجه لحفرة مدفعي .. أشتاق إلى مدفعي الذى يبعث في نفسي الثقة والاطمئنان. صار الملجأ القبو المغطى بشكائر الرمل بيتي وموئلي ومستقري» (الرواية ص 142).

حتى إن بيت السارد فى مدينته الذي يعد مكانًا للخصوصية جاء بابه فى حالة مواربة دائمة انتظارًا للغائبين؛ فالحرب التى أسفرت الهزيمة قد تغذت على «عادل» الأخ الأكبر للسارد، بينما الجميع ينتظرون عودته ولا سيما الأم التى فقدت بصرها وهى فى حالة من الانتظار المتواصل له، على الرغم من أن نبأ استشهاده قد أذيع ويعلمه الجميع، إلا أن تعلّق الأسرة بالابن جعلهم يرفضون تصديق نبأ استشهاده.

وتشهدنا السطور الأخيرة للرواية

على لقاء تمّ على مستوى اللاوعي بين السارد وأخيه بعد تحقق النصر على المستعمر فى حرب 1973 يقول السارد:

«رأيت في مراحل غيبوبتي شقيقي «عادل» الذى لم يعد أبدًا من الحرب السابقة 67 .. رأيته في ردائه العسكري وهو يبتسم.. ورأيت أصدقائي الشهداء الثلاثة وهم يتحسسون برفق جراحي.. ورأيت فتاة وجندي «اكسلسيور» يغادران بعد أن استعادا الدبلتين، ورأيت الشبان الثلاثة الذين صارعتهم يقبلون علىّ معتذرين، وتجلى فى الأفق وجه حياة الشاهد ترتسم فى استدارته بسمة قمرية، ورأيتها تمد يديها وتمسح على جبهتي برفق وحنان.. وهمس صوتها الحاني:

- نجوت.. استرح الآن» (الرواية ص211).

وإذا كان النص قد توقف عند نقطةٍ تحقق النصر، فإننا نجد خيوطًا تمتد لتتشابك مع السياق الراهن بمستوياته المتعددة معلنًا بطريقة ضمنية انتظاره لعبور آخر!

.....

* **فوق الأحزان، دار الإبداع للصحافة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2008.**

معركة سامر
معركة الإنسانية

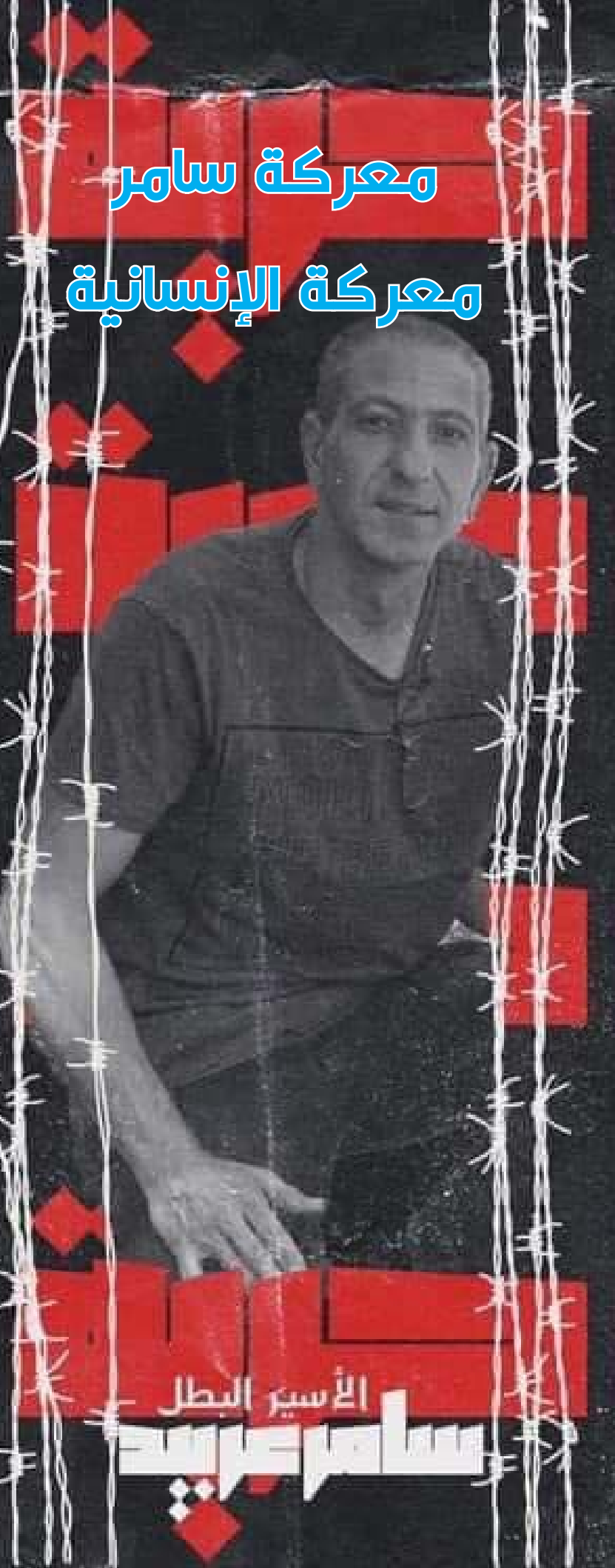

التعذيب هو سمة لصيقة بالنزعات العنصرية والفاشية، تعبر عن رغبة هائلة بالتسلط على الإنسان جسدًا وروحًا، وتسعى لتحطيم إرادته من خلال إفراغ العنف على جسده، وفي حالة الصهيونية، فقد ورث الكيان نصيبًا أساسيًا من منظومات القمع الاستعمارية التي يقع التعذيب في صلبها؛ كأداة أساسية للإخضاع.

ولعل المقاومة والتمرد هي المقتل الأساسي لفعل التعذيب، فكما يهدف القمع لإخضاع البشر لسلطة قهرية، تدور فكرة المقاومة حول رفض الخضوع، وإبراز الإرادة كمعادل مضاد للعنف، وكلما كانت هذه الإرادة أنقى وأوضح كانت أكثر قدرة على تقويض فعل التعذيب وإفقاد صاحبه صوابه وهدفه.

سامر عربيد، عاش حياته مقاومة، بكل سبلها وأدواتها وأطوارها، مُصرًا على رفض الخضوع لمنظومة القهر الصهيوني، وعاملًا على إلحاق الهزيمة بها، فالرجل الذي تتهمه المنظومة الصهيونية بمقاومتها وتنفيذ عملية فدائية، قدم نموذجًا آخرًا من المقاومة في مواجهة التحقيق/ التعذيب الذي تتبعه منظومة الأمن الصهيونية.

قيل كثيرًا أن الصمود في التحقيق هو صراع بين إرادة المحتل وإرادة الأسير، وقدم سامر تعبير واضح عن هذا الصمود، فيما قدمت المنظومة الأمنية الصهيونية تعبيرًا راسخًا وإثباتًا جديدًا عن مدى هشاشتها، غطرسة القوة والقهر والتنكيل، وسياسات التعذيب، سقطت أمام سامر، لينهال الفاشيين المهوسين على جسده، ومع انهيار الجسد أكثر، كانت إرادة سامر تنتصر أكثر، وتسجل نقاط جديدة لشعبه وقضيته في هذه المعركة.

في المعركة بين الأسير الفلسطيني ومنظومة التعذيب الصهيونية، تشابك مدرستين، حيث يستحضر الأسير كامل وعيه وثقافته وإرادته، والخبرة النضالية التي سلحته به قوى الثورة، فيما يستحضر الجلاد أيضًا ما لقنته إياه المنظومة الأمنية الصهيونية، أن الضغط والترهيب والتنكيل هو سلاح نافذ يخضع الكل أمامه، وأن لا قيمة للحق أو الرحمة أو العدل، وفقط القيمة العليا هي للقوة وأدوات التنكيل.. حين تسقط كل هذه المنظومة ولو لثانية أو بضعة أجزاء من الثانية أمام جسد الأسير، هنا يكون هذا الجسد جيشًا وشعبًا ومقاومة، تنتصر على الذات الضيقة العنصرية الأنانية للمحقق وللمنظومة الصهيونية بأكملها، وإرث الصمود والتحرر والمقاومة للإنسانية بأكملها، ينتصر على إرث قرون من التعذيب والقهر الذي مارسته المنظومات الاستعمارية المتلاحقة.

صممت السجون الصهيونية، ومن خلفها المنظومة الأمنية الصهيونية، كأداة للتعذيب، فيها يختبر الاحتلال قدرته على الاخضاع بواسطة القهر، لا للأسير كشخص، بل للأسير كتمثيل عن شعبه، عما علمه إياه هذا الشعب، والقيم التي حمله إياها ورباه عليها، وفي مثل هذه المواجهات من الخطير جدًا أن يترك الأسير الفلسطيني لمصيره الفردي، فهو لا يمثل ذاته، والوقوف معه ليس تضامنًا، ولكن انخراطًا في المعركة، معركة الشعب ومقاومته في مواجهة المستعمر وأدوات التعذيب.

إن الرفض الوطني المدوي لتعذيب سامر ورفاقه وغيرهم من الأسرى، يجب أن يكون واضحًا على مستوى الفعل، كانحياز للإنسانية بأكملها في وجه الجلادين، ورهان على عالم تسقط فيه غطرسة القوة، وانتصار للحق الوطني في المقاومة والرفض والتمرد، حق هذا الشعب في قول كلمة لا، وتنفيذ مقتضيات هذه الكلمة، وحملها في كل شارع وميدان والهتاف بها، ولتكن معركة سامر ورفاقه، هي شرارة لمعركة وطنية كبرى لإسقاط سياسات التعذيب الصهيونية ومنظومتها الأمنية، استنادًا لأوسع موجة من التضامن والفعل الشعبي، في فلسطين وخارجها.. فالحرية لن تهزم، ولن تخضع أبدًا لقيد أو جلاد.

تحية للبنان وشعبه

أحمد م. جابر

مع اشتداد الهجمة الإمبريالية على الحقوق العامة للإنسانية، تشتد الهجمة الصهيونية على الحقوق الفلسطينية، وقد تبين عبر تاريخ الصراع أن العدوان الصهيوني يشتد بالتساوق مع ثلاث عوامل:

الأول، هو التوحش الإمبريالي الاستعماري في العالم، حيث يجد المشروع الصهيوني سندًا له وغطاء على جرائمه.

والثاني، هو انحلال وتردي الواقع العربي، سواء بضعف هذا العامل، وعدم قدرته على التصدي للعدوانية المتفاقمة، أو بتساوقه معها وتواطؤ الأنظمة العربية مع العدوان العالمي، بما يحفظ مصالح هذه الأنظمة.

العامل الثالث، هو الوضع الفلسطيني الداخلي، وبالتحديد واقع المقاومة أما في فلسطين ومدى كثافة جهدها بالتصويب على المشروع الصهيوني أو انشغالها بتفرعات وخصومات داخلية لا معنى لها، تُضيّع الوقت والجهد.

وفي الظروف الحالية، يقع على العامل الذاتي أن يشد من عصبه ويصلح من أوضاعه، لأن التاريخ لا يعمل على حلاوة الأمل، بل بعجلات الفعل وقوة العزيمة، وإصلاح العامل الذاتي الذي يحتل مكان الأولوية في العوامل الثلاثة أعلاه، فإذا كانت الإمبريالية تقوى وتشد من عدوانها، وإذا كان الواقع العربي محبطا ومستسلمًا، يبرز دور العامل الذاتي الفلسطيني، لمواصلة النضال وإعطاء المثل والقدوة الضروريين لمواجهة العدوان.

ومن المؤكد طبعًا أن هذه الخلاصة ليست كافية، فبدون تحالف قوى المقاومة والكفاح، على المستوى الفلسطيني والعربي ومعها الدولي، لن يكون ممكنًا التصدي لِسُعار العدوان الإمبريالي العالمي، والصهيوني في بلادنا، ولن يكون ممكنًا الانتصار المحلي على حساب الهزيمة العامة، رغم أن أي انتصار يتحقق هو انتصار يجب تعميمه والاستفادة من مفاعيله؛ لذلك فإن المقاومة الفلسطينية الحقة، يجب أن تنظر بعين الاعتزاز والترحيب إلى الحراكات الثورية العربية التي لا تضيع بوصلتها عن مصالح الجماهير وتحديد حلف العدو، وعدم التساوق مع هذا الحلف من حيث نعلم أو لا نعلم، من هنا فإن ما حدث على سبيل المثال في لبنان، وخروج الشعب اللبناني وإن نسبيًا من عباءة الطائفية، واتفاق الطائف التحاصصي، والمطالبة بإعادة السلطة إلى المواطنين كأفراد في شعب موحد، إنما هو خطوة عظيمة تخدم بلا شك العملية الثورية في بلادنا والعالم على حد سواء.

فتحية للبنانيين واللبنانيات، الذين ثاروا على الفساد والطائفية والهوان، وخرجوا إلى الشوارع يهتفون بالحرية والحق والعدل.

الهدف AL-HADAF